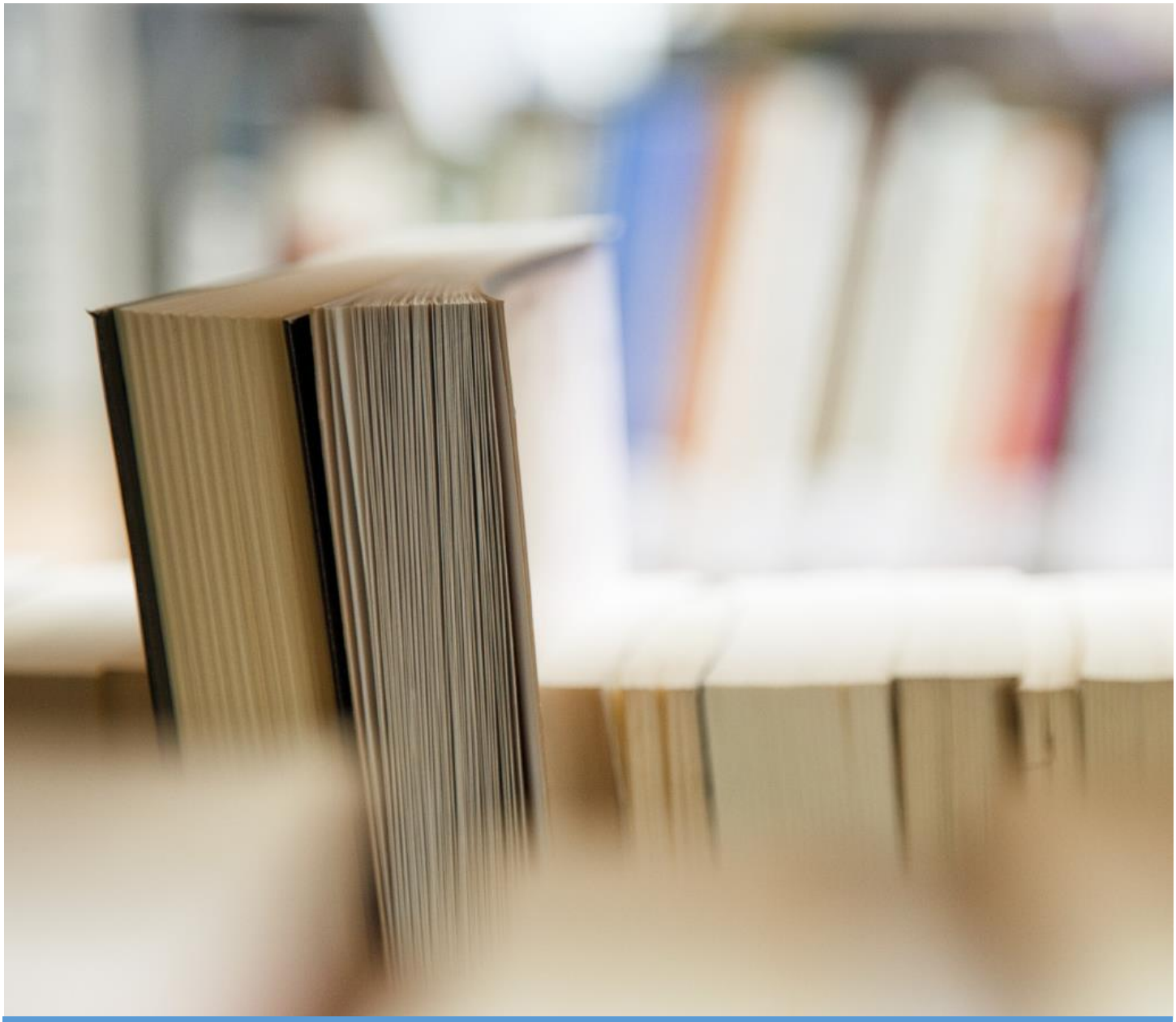

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية متخصصة ومحكمة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدرعن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الاصدار الأول

منشورات قسم المحاسبة
جامعة بنغازي

2016

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف:9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور:9097073

بريد الكتروني:nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني: 2017/239 - دار الكتب الوطنية

تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الناشر

مجلة البحوث المالية و الاقتصادية

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

jofer@uob.edu.ly

مجلة البحوث المالية و الاقتصادية

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

الاصدار الأول – 2016

هيئة التحرير

رئيس التحرير
د. خالد عبد الواحد النخاط

مدير التحرير
د. على عوض زاقوب

أعضاء هيئة التحرير:
د. أكرم علي زوبي
د. فيصل سالم الكيخيا
د. أحمد علي الحوتة
د. معتز عبد الحميد كبلان

الهيئة الاستشارية:
د. سالم محمد بن غربية
د. عبد الناصر عز الدين بوخشيم
د. عبد الجليل أدم المنصوري

أفتتاحية اصدار المجلة

في إطار النشاط العلمي لقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وبناءً على قرار قسم المحاسبة واعتماده من مجلس الجامعة، اصدرت مجلة البحوث المالية والاقتصادية، وهي مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية، وباللغتين العربية والإنجليزية. وتهدف المجلة إلى تشجيع البحث العلمي وذلك من خلال نشر البحوث المبتكرة والتي تتسم بالأصالة والجدية والإضافة إلى المعرفة. كما تهدف إلى متابعة المستجدات والتطورات الحديثة والمعاصرة في العلوم المالية والاقتصادية، وذلك من خلال عرض مراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية. وتتكون هيئة تحرير المجلة والهيئة الاستشارية من نخبة من أساتذة قسم المحاسبة بجامعة بنغازي وتتعاون في التحكيم مع نخبة من اساتذة الجامعات العربية والاجنبية، ذوي الخبرة العالية والتميز في البحث العلمي والكفاءة.

وبهذا المناسبة ندعو الباحثين والمهتمين في مجال العلوم المالية والاقتصادية بتقديم بحوثهم للنشر بالمجلة علماً بأن جميع البحوث المقدمة للنشر تخضع للتحكيم السري ويتم اشعار الباحثين بقرار هيئة التحرير بقبول البحث أو رفضه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وأخيراَ، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للمساهمة وللاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

د. علي عوض زاقوب

مدير التحرير

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال العلوم المالية والاقتصادية، وتقبل البحوث للنشر بالمجلة وفقاَ للشروط التالية:

1. **تكون فكرة البحث أصلية ولم يسبق نشرها في أي وسيلة اخري.**
2. **يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أي جهة.**
3. **الالتزام في المقالة بالمنهج العلمي للبحث.**
4. **الالتزام في شكليات البحث بنظام هارفرد.**
5. **تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.**
6. **ترفق الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونه ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.**
7. **ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة بما في ذلك صفحات الجداول والمراجع.**
8. **ترسل البحوث أو الدراسات بالبريد الإلكتروني أو على وسائط التخزين، في ملف نوع (word).**
9. **يعد الباحث ملخصاَ لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. وملخصاَ باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية على الا يزيد عدد كلمات الملخص عن (200) كلمة.**
10. **يكتب الباحث او المؤلف أسمه ثلاثياَ باللغتين العربية والإنجليزية.**
11. **يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتعرض البحوث على أثنين من المقيمين في مجال الاختصاص وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءَ على رأي لجنة التقييم، إجراء أي تعديلات شكليه أو موضوعيه جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر.**
12. **تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.**
13. **تقوم المجلة بالنشر الالكتروني للمقالة فور قبولها، وتصدر ورقياً في نهاية كل سنة.**
14. **تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.**

محتويات الاصدار

1	أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى د. أكرم علي زوبي د. خالد عبد الواحد النخاط	1
2	أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي: "دراسة تحليلية" د. معتز عبد الحميد علي كبلان	28
3	مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية د. إدريس عبد الحميد الشريف أ. غادة الفيتوري	46
4	الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا د. بوبكر فرج شريعة	62
5	التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة 1965 – 2005 د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم د. أحمد علي الحوتة	84

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدرعن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى

THE IMPACT OF APPLYING OF PRIVATIZATION PROGRAM ON COMPANIES' PERFORMANCE: THE EXPERIENCES OF OTHER COUNTRIES

د. أكرم علي زوبي[1] د. خالد عبد الواحد النخاط[2]

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلي مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية و التي تضمنت تجارب بعض الدول في قارات العالم الست بعد انجاز برنامج الخصخصة, حيث تم إجراء مسح نقدي للدراسات التي اهتمت بدراسة تقييم الأداء المالي و غير المالي قبل و بعد الخصخصة. حيث تبين انه تم استخدام بعض المؤشرات المالية مثل الربحية، الرفع المالي، المصروفات الرأسمالية الاستثمارية في عملية تقييم الأداء المالي، في حين تم استخدام العمليات المتعلقة بالإنتاج، الكفاءة التشغيلية، العاملين، كمؤشرات لقياس الأداء غير المالي. معظم الدراسات التي درست التغير في الأداء بعد الخصخصة أكدت بأن الكفاءة التشغيلية، و الربحية، و المصروفات الرأسمالية الاستثمارية قد زادت، في المقابل كان هناك انخفاض في الرفع المالي. بالإضافة إلي ذلك لم تؤيد معظم الدراسات بأن هناك أثر سلبي للخصخصة علي مستويات العمالة. عموما يمكن القول بأن هناك تحسن مستمر في أداء الشركات إجمالا بعد الخصخصة و ذلك باستخدام البيانات المالية و غير المالية.

Abstract

This paper aims to discuss the most important findings of the empirical studies, which included some experiences from different countries over the world after an achievement of privatization program, where the literature review was carried out, which focused on financial and non-financial performance measures before and after privatization. They use some financial indicators such as profitability, leverage and capital investment spending as a financial performance measures. Also, they use production-related operations, operational efficiency, employment, customers' satisfaction as indicators of non-financial performance measures. The majority of the studies have examined the performance change after privatization confirm that the operational efficiency, profitability, and capital investment spending increase after privatization, in contrast, there is a reduction in financial leverage. In addition, the most part of the studies have not supported that there is an impact of privatization on employment levels. Generally, it can be considered that there is continuous improvement in privatized companies' performance after privatization.

[1] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة سرت
[2] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

1. المقدمة:

عانت عدد من دول العالم و لا تزال تعاني من تردي أوضاع الأداء المالي و غير المالي لشركات القطاع العام أو المشاريع الحكومية, مما ترتب علي هذه الأوضاع استفحال الخسائر التي منيت بها تلك الشركات و المشاريع، و بدلا من أن تكون هذه الشركات و المشاريع أحد روافد و دعائم الميزانية العامة للدول ، أصبحت تمثل عبئاً و ثقلاً إضافياً علي الموازنات العامة لتلك الدول، ويرجع السبب في تردي أوضاع الأداء المالي و غير المالي لهذه الشركات و المشاريع، إلي العديد من المسببات ، أهمها المركزية في بعض دول العالم الثالث و ضعف الأجهزة الرقابية و كبر حجم المشروعات و اتساع رقعتها الجغرافية و انتشار فروعها و قلة الخبرات الفنية و المالية و الإدارية في بعض الدول الأخرى (شتا، 1998).

لقد حاولت العديد من الدول إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة فشل شركات القطاع العام، حيث وجدت بعض الدول ضالتها في سياسة الخصخصة التي أثبتت نجاحها بعد أن طبقت في بريطانيا مع نهاية عقد السبعينيات و بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي و منذ ذاك الحين أصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية، و أصبح ينظر إليها علي أنها العلاج الناجع لإنعاش هذه الشركات لخفض الإنفاق العام و تقليص المصروفات في الموازنات العامة للدول هذا من جهة، و من جهة أخري توجيه جهود الدول نحو مسؤوليات أهم مثل إنشاء البني التحتية و غيرها من المشاريع التي تعود بالفائدة علي المجتمع (Jia et al., 2005).

لقد اهتم الباحثون في ليبيا ببرنامج الخصخصة، فقد ناقشت العديد من الدراسات و التي تناولت تجارب الدول الأخرى في الخصخصة من أجل الاستفادة منها، فقد ركزت دراسة الزائدي و الدليمي (2013) علي تجارب الدول الأخرى[1] فيما يتعلق بمعالجة أوضاع العاملين بعد الخصخصة، كما تطرقت دراسة عليش و الجروشي (2013) إلي تجارب بعض الدول العربية[2]، حيث تمحورت دراستهم علي أعداد الشركات التي تمت خصخصتها و حصيلة الإيرادات التي تم جنيها في كل دولة، فضلا عن أن دراستي الفارسي (2005[3]،2013[4]) استعرضتا تجارب الخصخصة في بعض الدول العربية النفطية و بعض الدول النامية، حيث تم التركيز علي آليات و أساليب و إجراءات الخصخصة المتبعة في تلك الدول، و

[1] المملكة المتحدة، فرنسا، بولندا، بنغلاديش، ماليزيا، مصر
[2] المغرب، تونس، مصر، الكويت
[3] أجريت دراسة الفارسي (2005) على الدول العربية النفطية و هي - السعودية، الكويت، الجزائر، البحرين.
[4] أجريت دراسة الفارسي (2013) على بعض الدول و هي المجر، تركيا، السعودية، مصر، سلطنة عمان، المغرب.

في السياق ذاته، قدمت دراسة ابوحبيل (2013) بعض التفاصيل الخاصة بالإجراءات التي اتخذتها بعض الدول[1] لتنفيذ عمليات الخصخصة.

يلاحظ من خلال سرد الدراسات السابقة و الاطلاع علي غيرها من الدراسات إن معظم الدراسات التي تناولت الخصخصة بجوانبها النظرية و الفكرية و الفلسفية و البعض الأخر ناقش تجارب بعض الدول في الخصخصة من حيث الإجراءات و الأساليب و الدروس المستفادة منها، و عدم وجود دراسة اهتمت بتقييم أداء الشركات بعد الخصخصة و مقارنتها بأدائها قبل الخصخصة، و في هذا السياق فقد أكد الزائدي و الدليمي (2013: 9) على:

> "أنه يجب أن لا يقتصر الاهتمام بالخصخصة و دورها في الارتقاء بمستوي الأداء الاقتصادي على الدراسات المتعلقة بالنواحي الفكرية و الفلسفية فقط، و إنما يتعداها ليمس الجوانب التطبيقية و المتمثلة في الانعكاسات الفعلية قبل و بعد تنفيذ برامج الخصخصة سواء متغيرات بيئة العمل و أداء المنظمات".

و قد أوصت دراسة زوبي و النخاط (2013 :26) بضرورة "بتحليل و دراسة تجارب الدول الأخرى في الخصخصة علي المستوي الاقتصادي الجزئي والكلي ومحاولة الاستفادة منها في التغلب علي بعض الصعاب".

و بالتالي تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الأولية و الاستكشافية – باللغة العربية – و التي اهتمت بتجميع الأدبيات المتعلقة بالخصخصة بصفة عامة و تقييم أداء الشركات بعد الخصخصة ومقارنتها بأدائها قبل الخصخصة، و ذلك للمساهمة في سد الفجوة الموجودة في تلك الأدبيات و المتمثلة في عدم وجود دراسة – باللغة العربية – اهتمت بأثر تنفيذ برنامج الخصخصة على أداء الشركات.

و أخيرا تهدف هذه الدراسة إلي عرض أهم نتائج تطبيق سياسة الخصخصة في بعض بلدان العالم و ذلك علي المستوي الاقتصادي الجزئي فقط و أثرها على الأداء المالي و غير المالي للشركات التي تمت خصخصتها.

في هذا الجزء سيتم تقديم منهج و أسئلة الدراسة، بالإضافة إلي إعطاء نبذه مختصرة عن مفهوم و أهداف الخصخصة، و أثر الخصخصة على أداء الشركات من خلال تجارب بعض الدول و التي تم تقسيمها

[1] بريطانيا، المكسيك. البرازيل، ماليزيا، فرنسا، تشيلي.

إلي خمسة أقاليم، وهي الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء، أوروبا و وسط أسيا، أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي، و خيرا جنوب و شرق أسيا و منطقة شمال المحيط الهادي. بالإضافة إلي أثر الخصخصة على أداء الشركات حسب القطاعات و التي قسمت إلي ثلاث قطاعات، وهي الاتصالات و الخدمات المالية و النبي التحتية.

2. منهج الدراسة:

تبنت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال تحليل ودراسة تجارب الدول الأخرى ، واستعراض نتائج تقييم أداء الشركات بعد الخصخصة ومقارنته بأدائها قبل نتفيذ برنامج الخصخصة، وبالتالي تقدم هذه الورقة بحثا وصفيا لما تم اعتماده من قبل الأدب المحاسبي والمالي والإداري والمتعلق بعمليات الخصخصة في دول مختلفة من قارات العالم.

3. أسئلة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم صياغة التساؤلات الرئيسية علي النحو التالي:

- ما هي نتائج تقييم الأداء المالي وغير المالي لشركات القطاع العام التي تمت خصخصتها في بعض دول العالم؟
- هل أداء هذه الشركات بعد الخصخصة كان أفضل من أداءها قبل ذلك؟

4. مفهوم الخصخصة:

هناك عدة مفاهيم للخصخصة، حيث تعرف بأنها بيع المشاريع والشركات الحكومية للقطاع الخاص (Parker, 1995). علاوة علي ذلك، تشير الخصخصة إلي انتقال الملكية في مشاريع القطاع العام إلي القطاع الخاص، بمعني أخر يقصد بالخصخصة بيع كل أو جزء من الشركات والمشاريع المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص(Go¨Nenc and Rehber, 2007). بالإضافة إلي أن الخصخصة تمثل عملية الانتقال من وضع مؤسساتي إلي أخر – من القطاع العام إلي القطاع الخاص –(Johnson et al., 2000)، وبمفهوم أوسع الخصخصة تعتبر المرادف للتغيير و/أو الانتقال من إنتاج السلع وتقديم الخدمات بواسطة القطاع العام إلي إنتاج السلع وتقديم الخدمات بواسطة القطاع الخاص(Forster and Mouly, 2006).

5. أهداف الخصخصة:

الهدف العام من وراء تبني سياسة الخصخصة يكمن في زيادة الكفاءة والإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج. أيضا من أهداف الخصخصة تقديم بيئة قانونية وهيكلية لعمل القطاع الخاص، مما يُمكن من زيادة كلا من الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية والقيمة الاقتصادية المضافة والتحسين المستمر لمقدرة الإدارة والتنظيم. و بالتالي فان أهداف المشاريع التي تمت خصخصتها هو الانتقال من المسئوليات الاجتماعية والسياسية إلي المسئوليات الاقتصادية والتجارية وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح (Krueger, 1990).

6. تجارب ونتائج تطبيق الخصخصة في بعض الدول:

في هذا الجزء تم تحليل نتائج و تجارب تطبيق الخصخصة في بعض دول العالم، حيث تم تقسيم هذه الدول إلي خمس مناطق متعارف عليها دوليا والمبينة في الشكل رقم 1، و فيما يلي سيتم استعراض نتائج تطبيق الخصخصة في كل إقليم من الأقاليم الخمس وهي كالأتي:

شكل رقم (1) الخصخصة حسب الاقاليم

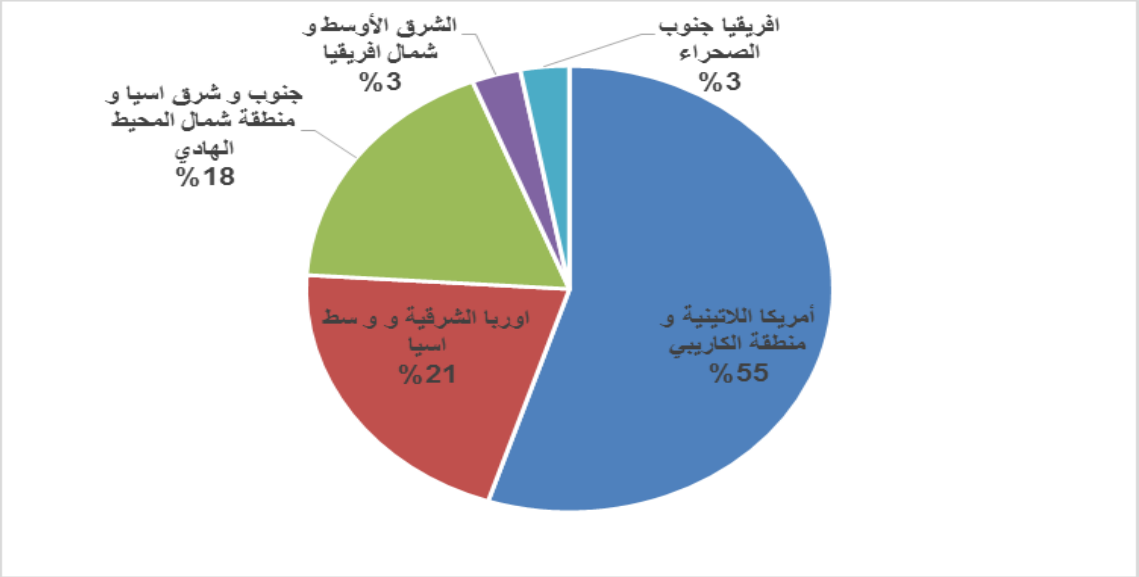

المصدر بتصرف:(Kikeri and Nellis, 2004: 91)

1.6 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يوجد في المنطقة العربية ضعف في الخدمات الأساسية العامة – مثل البنية التحتية العامة – قلة الإنفاق الاستثماري من قبل القطاع الخاص وعجز القطاع العام عن تلبية وتغطية جميع تلك المتطلبات (Abed and Davoodi, 2003). وبالتالي ظهرت الحاجة إلي بعض الإصلاحات التي تهدف إلي تنمية القطاع الخاص، والتي إذا ما نفذت بشكل صحيح ستساعد علي تحسين الأداء، مثل خصخصة

الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات البنية التحتية، بالإضافة إلي تحسين الرقابة التنظيمية والإصلاح التنظيمي، هذه الإصلاحات يمكن أن تعمل مجتمعة علي تحفيز استثمارات القطاع الخاص.

حللت دراسة الشرقطلي (2010) الأداء المالي للشركات الأردنية من حيث أثر الخصخصة علي الأداء المالي، حيث خلصت الدراسة إلي أن نسب السيولة قبل الخصخصة كانت أعلي من نسب السيولة بعد الخصخصة ، كما أوضحت الدراسة وجود تطور في نسب النشاط ونسب السوق بعد الخصخصة.أيضا استنتجت دراستا (Omran, 2004b, 2004a) وفي مصر [1]أن كلا من الربحية والكفاءة التشغيلية والنفقات الرأسمالية الاستثمارية والتوزيعات النقدية للأرباح والسيولة قد زادت بعد الخصخصة، في المقابل لوحظ تراجع التمويل بالديون والعمالة والمخاطر المالية. بينما في سوريا، أكدت دراسة الشواورة (2007) بأن الخصخصة لم يكن لها أي اثر ايجابي سوء علي السيولة أو الربحية أو كفاءة قرارات الاستثمار والتمويل.

أستهدفت الدراسات التي أجريت في تركيا [2]قياس أثر الخصخصة علي كفاءة الشركات المخصخصة واختياراتها التقنية، وأشارت نتائج هذه الدراسات إلي انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج وسعر البيع بشكل ملحوظ، كما إن الخصخصة زادت من الإنتاج وإنتاجية العاملين، أيضا توصلت هذه الدراسات بان الخصخصة واختيارات التقنية كان لهما الدور الايجابي في تحسين الكفاءة الإنتاجية (Okten and Arin, 2002, 2003, 2006).

2.6 أفريقيا جنوب الصحراء:

خلصت دراسة (Jones et al., 1998)[3] إلي أن عمل وأداء الشركات في ساحل العاج بعد الخصخصة أصبح أفضل من عملها وأداءها قبل ذلك، كما أن الخصخصة ساهمت بشكل إيجابي على

[1]- غطت دراسة (Omran, 2004a) 69 شركة في مصر تمت خصخصتها خلال الفترة ما بين 1994-1998. في حين أجريت دراسة (Omran, 2004b) علي عدد 108 شركة في مصر منها 54 شركة عامة 38 شركة تمت خصخصتها بالكامل 16 شركة تمت خصخصتها جزئيا.

[2]- العينة في دراسات (Okten and Arin, 2002, 2003, 2006) تتكون من عدد 22 شركة اسمنت في تركيا تمت خصخصتها خلال الفترة 1983-1999م.

[3]- أجريت الدراسة في ساحل العاج علي قطاعات الكهرباء والبنية التحتية وشركات أخرى تعمل في بيئة تنافسية مثل الزراعة والصناعات الزراعية والخدمات.

مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. واهتمت دراسة (Chirwa, 2004)[1] بتأثير الخصخصة في ملاوي علي الكفاءة الفنية، وقد توصلت الدراسة إلي وجود أثار إيجابية للخصخصة علي الكفاءة الفنية.

دراسة (Temu and Due, 1998) فحصت تجربة تنزانيا لتقييم أداء بعض الشركات قبل وبعد الخصخصة، وخلصت إلي أن أهم نتائج الخصخصة تتمثل في زيادة الإيرادات الحكومية، كما زادت مشاركة القطاع الخاص والإنتاج والاستثمار ، و في المقابل أوضحت بعض مواطن الضعف في الأطر التنظيمية لمنع التجاوزات والفساد(Temu and Due, 2000).

أثبتت دراســـة (D'souza and Megginson, 1999) [2] التي أجريت علي بعض دول العالم الثالث بعد تنفيذ برنامج الخصخصة، بأن هناك زيادة بشكل ملحوظ في كلاً من الربحية والمبيعات الفعلية والكفاءة التشغيلية والتوزيعات النقدية وانخفاض ملحوظ في نسب التمويل بالديون، في حين كان هناك انخفاض في كلاً من الإنفاق الاستثماري والعمالة. و في المقابل، توصلت إحدي الدراسات إلي أن هناك زيادة كبيرة في الإنفاق الرأسمالي الاستثماري، وعلى العكس تماما فقد لوحظ إن التغيرات في كلا من الربحية والكفاءة التشغيلية والمبيعات والإنتاج والتمويل بالديون لا تكاد تذكر (Boubakri and Cosset, 2000)[3].

قامت دراسة (Andreasson, 1998) بتقييم تأثير الخصخصة في كلا من موزنبيق وتنزانيا، علي شركات القطاع العام الغير قادرة عن الاستمرار في تأدية عملها قبل الخصخصة، حيث وجدت الدراسة إن 75% من الشركات التي عجزت عن الاستمرار في العمل قبل الخصخصة قد عادت للإنتاج من جديد بعد الخصخصة، كما وجدت أيضا أن معدلات الإنتاج حققت مكاسب كبيرة نظرا لتقليص العمالة بسبب بقاء القدرات الجيدة فقط من المستخدمين. كذلك أشارت الدراسة إلي أنه في كثير من الحالات أن المبيعات والإنتاج والاستثمارات والقيمة المضافة قد زادت بشكل ملفت للنظر بعد الخصخصة.

حققت الخصخصة في غانا نجاحا محدودا في تحقيق بعض الأهداف مثل تعزيز الكفاءة وزيادة الاستثمارات في القطاع الخاص (Appiah-Kubi, 2001)، وفي نفس السياق، حللت دراسة

[1]- أجريت هذه الدراسة علي 15 شركة كبري في ملاوي (6 شركات مخصخصة - 3 شركات عامة- 6 شركات خاصة) في 3 قطاعات صناعية هي الصناعات التحويلية وتجهيز الأغذية والمنتجات الكيماوية.

[2]- أجريت علي عدد 85 شركة من شركات دول العالم الثالث من بينها دولا افريقية .

[3]- أجريت الدراسة على عدد 16 شركة موزعة على 5 دول افريقية وهي: شركة واحدة من غانا، 5 شركات من المغرب، 4 شركات من نيجيريا، شركة واحدة من السنغال، 5 شركات من تونس.

(Tsamenyi et al., 2010) أداء شركتان من الشركات المخصخصة في غانا – باستخدام أسلوب دراسة الحالة – حيث خلصت الدرسة إلي أن الأداء العام لشركتان – فيما يخص الأبعاد المالية، رضا العميل، العمليات الداخلية، النمو و التعلم – قد تحسن بشكل ملحوظ . وفي الوقت ذاته، أكد نفس الباحث بأن جميع برامج الخصخصة في غانا لم تكن في مجملها ناجحة وكانت هناك بعض الإخفاقات.

3.6 أوروبا ووسط أسيا:

بدأ برنامج الخصخصة في فرنسا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي (Dewenter and Malatesta, 1997; Dewenter and Malatesta, 2001)، كرد فعل علي حزمة من إجراءات التأميم التي قامت بها الحكومة في وقت مبكر من نفس الحقبة (Wright, 1994). و في المملكة المتحدة هناك إشارة إلى أن خصخصة المرافق العامة ارتبطت بتحسينات في الأداء وبصفة خاصة من حيث زيادة إنتاجية العمل(Parker, 2003).

قيمت دراسة (Dean and Andreyeva, 2001) في أوكرانيا دور الخصخصة في عملية الانتقال إلي القطاع الخاص، وحللت تأثير هيكل الملكية على أداء الشركة. أوضحت نتائج الدراسة أوضحت أن نقل الملكية من القطاع العام إلي القطاع الخاص له أثر علي كلا من هيكل الملكية وأداء الشركات . وفي هذا الصدد، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين ملكية القطاع الخاص – توسيع قاعدة المساهمة – وأداء الشركات .هذه النتيجة تتوافق مع نظرية حوكمة الشركات والتي تتوقع أداء أفضل للشركات من قبل طائفة كبيرة من المساهمين نظرا لفعالية نظام حوكمة الشركات.

انخفضت الكفاءة والربحية في دول أوروبا الشرقية بشكل ملحوظ بعد الخصخصة مباشرة (Harper, 2001)[1]، كما أن للخصخصة آثار مختلفة والتي تعتمد علي نوع الملكية، حيث ملكية الأجانب لها أثر كبير علي الأداء بصفة عامة وعلي المبيعات بصفة خاصة، ولكن ليس لها أثر علي خفض التكاليف (Frydman et al., 1999)[2]، بالاضافة إلي أن حصلوا المستثمرين علي عائدات ايجابية في بولندا علي العكس تماما لما حدث للمستثمرين في المجر وجمهورية التشيك.

[1]– العينة تتكون من 178 شركة – من جمهورية التشيك – خلال الفترة 1989 – 1994.

[2]– العينة تتكون من 506 شركة موزعة على ثلاث دول من أوروبا الشرقية وهي جمهورية التشيك والمجر وبولندا خلال عام 1994.

4.6 أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي:

وجدت دراسة (Macquieira and Zurita, 1996)[1] في تشيلي أن هناك زيادة قوية في الإنتاج والمبيعات والربحية والاستثمار والتوزيعات النقدية المدفوعة بعد الخصخصة. لكن بعد ضبط حركة السوق فإن تغيرات في الإنتاج والعمالة والسيولة لم تعد ذات أهمية، في المقابل هناك زيادة ملحوظة في التمويل بالديون، في سياق مختلف تماما، وفي تشيلي أيضا، أكـــدت دراســـة (Hachette and Schwarzenberg, 1993)[2] بأنه لا توجد أي اختلافات جوهرية بين الشركات العامة والخاصة و المخصخصة والتي تعمل في نفس بيئة الأعمال.

برنامج الخصخصة في الأرجنتين كان له أثار إيجابية بالنسبة لشركات الاتصالات، وتحسن طفيف في الإنتاجية في شركات الطيران والطرق (Ramamurti, 2000). وقد أوضحت دراسة (Ramamurti, 1997) بأنه في حالة وجود فشل حكومي وفشل سوق فإن الحل يكمن في الشراكة بين القطاع العام والخاص وليس للخصخصة الكاملة أو الملكية التامة للقطاع العام. كما أن هذه الدراسات خلصت إلي أن الخصخصة ليست حلاً سحرياً خاصة عندما يتعلق الأمر بالتفاعل مع الإخفاقات التنظيمية. وقد أوضحت هذه الدراسات أيضا بأنه مع الخصخصة كان هناك تحسن في إنتاجية العمال مع انخفاض كبير في أعداد القوي العاملة.

أكدت دراسة (Estache, 2002) أن الخصخصة في الأرجنتين قد نجحت إلي حد ما، حيث أدت إلي زيادة إيرادات الدولة مع زيادة كفاءة التشغيل وارتفاع مستوي الخدمات. الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية قد زادت بعد الخصخصة في المؤسسات غير المالية في حين إن إعداد العمالة قد انخفضت، في المقابل لا توجد زيادة في الكفاءة التشغيلية لدي المؤسسات المالية (Galiani et al., 2001).

في بعض دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال لا الحصر، ففي المكسيك، هناك زيادة في كلا من الإنتاجية والكفاءة التشغيلية والربحية للشركات التي تم خصخصتها مع انخفاض حجم العمالة إلي النصف ارتفاع معدل الأجور (La Porta and López-De-Silanes, 1999)[3]، وفي كولومبيا، أفادت

[1]- قارنت الدراسة أداء 22 شركة - من تشيلي - قبل وبعد الخصخصة والتي تمت من 1984 إلي 1989.

[2]- العينة 144 شركة - من تشيلي - تتكون من كلا من شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والشركات التي تمت خصخصتها خلال الفترة 1974-1987.

[3]- أجريت الدراسة علي عدد 236 شركة - من المكسيك - تمت خصخصتها بين عامي 1983- 1992.

دراسة (Pombo and Ramírez, 2003)[1] بأن الخصخصة كان لها دور ايجابي فقد أدت إلي زيادة كلا من الإنتاجية والربحية، و في بيرو، زادت الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية بعد الخصخصة (Torero, 2003). وفي البرازيل، حسنت الخصخصة من الربحية والكفاءة التشغيلية، وخفضت من تكاليف الوحدة الواحدة و وتكاليف الاستثمار (Anuatti-Neto and De Desarrollo, 2003)[2].

5.6 جنوب وشرق أسيا ومنطقة شمال المحيط الهادي:

بدأت جهود الخصخصة في كندا بشكل كبير في 1979م (Dewenter and Malatesta, 1997) ، وتم الانتهاء من إجراءات الخصخصة علي المستويين الفيدرالي والإقليمي في مايو1988م (Stanbury et al., 1988). وأكدت وزارة المالية الكندية سنة 1984م أن ملكية الحكومة لبعض الشركات لم تعد تخدم المصلحة العامة، ومنذ ذاك الحين، كانت أهداف الخصخصة أكثر تحديداً، كما كانت أهم نتائجها تتمثل في أن أسواقها أصبحت أكثر تنافسية وأكثر كفاءة في إدارة الأصول وفي توسيع قاعدة ملكية الأسهم (Dewenter and Malatesta, 1997).

كان للخصخصة في بنغلاديش أثار لا تكاد تذكر علي الإنتاجية والربحية، إلا أنها ساهمت في تخفيض عدد الوظائف الإدارية بشكل ملحوظ، ولم يكن لها تأثير علي العمالة الإنتاجية (Bhaskar and Khan, 1995)، وتمثلت نتائج دراسة (Akram, 2000)[3] في عدم تحسن قدرة الشركات البنغلادشية علي سداد القروض التي كانت موجودة قبل الخصخصة، وبالتالي فإن الخصخصة فشلت في تحسين قدرة هذه الشركات في سداد قروضها. في حين أن دراسة (Gupta, 2005)[4] توصلت إلي أن الخصخصة الجزئية للشركات الهندية كان لها أثار إيجابية في زيادة المبيعات والأرباح وإنتاجية العمال.

قارنت دراسة (Sun and Tong, 2002) الأداء المالي والتشغيلي قبل وبعد الخصخصة لعدد من الشركات الماليزية [5]، وتوصلت الدراسة إلي أن الشركات بعد الخصخصة زادت من مستويات أرباحها ومبيعاتها وتوزيعاتها النقدية ، كما أن هناك زيادة في الروابط بين الملكية و حوكمة الشركات، وعلي

[1]- الدراسة أجريت على عينة - من كولومبيا - تتكون من 30 شركة صناعية كبرى و33 شركة توليد طاقة تمت خصخصتها خلال أعوام 1993-1998.

[2]- تشمل العينة على عدد 102 شركة متداولة أسهمها، والبيانات شملت مؤشرات تقييم الأداء الفترة من 1987 إلي 2000.

[3]- أجريت في بنغلاديش علي عدد 128 الشركات التي تمت خصخصتها.

[4]- أجريت علي عدد 38 شركة هندية التي تمت خصخصتها.

[5]- العينة تتكون من 24 شكة من الشركات الماليزية والتي كان شركات عامة ثم تمت خصخصتها عام 1997.

النقيض، توصلت دراسة (Feng et al., 2004)[1] إلي أنه لم يكن هناك أي دليل على أن الشركات ذات الصلة بالحكومة - في سنغافورة - أقل ربحية من الشركات التي ليست لها صلة بالحكومة، بالإضافة إلي أن المؤسسات التي تعمل في بيئة احتكارية ارتبطت ربحيتها بمدي سيطرتها على حصة في السوق، ولكن لا يوجد أي تحسن في الكفاءة الفنية (Domney et al., 2005)[2]. وبالتالي يمكن القول بأن الخصخصة ليس لها أي أثر بمعزل عن المنافسة.

وجدت دراسة (Fong and Lam, 2004)[3] في الصين بأن الخصخصة عن طريق الاكتتاب العام لديها فقط تأثير إيجابي بسيط علي أداء الشركات في الصناعات التحويلية، ولكن ليس لديها أي أثر علي الإطلاق في شركات الصناعات الأولية، الأمر الذي يشير إلي أن الخصخصة ليس لها أثر إيجابي بمعزل عن المنافسة، وفي سياق مختلف، أظهرت دراسة (Jia et al., 2005)[4]، بأن أداء الشركات ارتبط سلبياً بملكية الدولة، وارتبط ايجابياً بالملكية الخاصة والملكية الأجنبية. وقد بينت الدراسة أيضا أن الخصخصة أدت إلي زيادة المبيعات الفعلية والإنفاق الرأسمالي، في المقابل كان هناك تحسن غير ملحوظ في نسب التغطية المالية ، ولا يوجد تحسن في نسب الربحية.

7. تجارب ونتائج تطبيق الخصخصة في بعض القطاعات:

بعد أن تم التطرق بشي من الإسهاب إلي تجارب ونتائج تطبيق برنامج الخصخصة في بعض الدول ، وحتى تكتمل الصورة لا بد من تناول تجارب ونتائج تطبيق سياسة الخصخصة في بعض القطاعات مثل الخدمات المالية، الاتصالات والبني التحتية، ويوضح الشكل رقم (2) الخصخصة في دول العالم مقسمة حسب القطاعات، حيث تم التركيز علي القطاعات مثل المصارف والاتصالات والبني التحتية في حين إن باقي القطاعات لم يتم التطرق لها نظراً لتغطية بعضا منها في معرض تحليل تجارب الخصخصة على أساس الأقاليم حيث تم تناول القطاع الصناعي، وفيما يلي بعض التفاصيل عن التجارب والنتائج الخاصة بتلك القطاعات:

[1] - العينة تتكون من 30 شركة حكومية 30 شركة خاصة.

[2] - العينة تتكون من مؤسسات احتكارية وهي 4 مطارات في استراليا ومطاران في نيوزيلندا خلال فترة أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

[3] - أجريت الدراسة علي نوعان من الصناعة هما 96 شركة من شركات الصناعات التحويلية الكبرى في الصين والقادرة علي المنافسة و62 شركة من الشركات العاملة في صناعة المواد الأولية وهي صناعة محمية من قبل الحكومة المركزية .

[4] - أجريت علي عدد 53 شركة صينية كانت مقيدة في سوق هونغ كونغ للأوراق المالية خلال الفترة 1993-2002 م .

شكل رقم (1) الخصخصة حسب الاقاليم

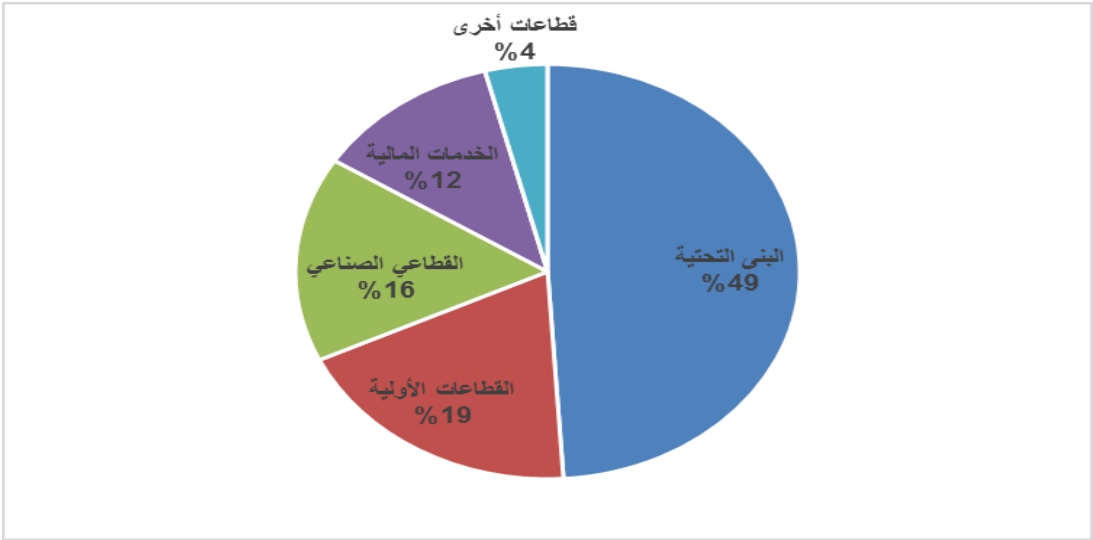

المصدر بتصرف:(Kikeri and Nellis, 2004: 90)

1.7 قطاع الاتصالات:

اهتمت بعض الدراسات بالأداء المالي والتشغيلي في شركات الاتصالات بعد الخصخصة. فعلى سبيل المثال حللت دراسة (Fink et al., 2002)[1] تأثير إصلاح السياسات في مجال الاتصالات على الأداء، وأكدت الدراسة بأن برنامج الإصلاح الشامل الذي يشمل إنشاء ودعم هيئة تنظيمية مستقلة للرقابة، أنتجت مكاسب كبيرة مثل زيادة إنتاجية العمالة. والمثير للاهتمام – تسلسل مسائل الإصلاح – بأن المخاطر الرئيسية أقل إذا ما تم إدخال المنافسة بعد الخصخصة ، وليس في نفس الوقت. من جانبها، اختبرت دراسة (Bortolotti et al., 2002) [2] الأداء المالي والتشغيلي باستخدام بعض المؤشرات المالية والتشغيلية قبل وبعد الخصخصة. علاوة علي ذلك، لاحظت الدراسة بأن هناك تغييرات تنظيمية مصاحبة للتغييرات في هيكل الملكية.

اختبرت دراسة (Ros, 1999) أثر الخصخصة علي المنافسة والتوسعات في شبكات الاتصالات وكفاءتها، حيث توصلت دراسته إلي إن كلا من المنافسة والخصخصة كان لهما الأثر الايجابي علي الكفاءة، ولكن المنافسة لم يكن لها أثر علي الأتساع في الشبكات. بينما اختبرت دراسة (Wallsten, 2001) أثر الخصخصة والمنافسة والتنظيم علي أداء قطاع الاتصالات ، وكانت خلاصة هذه الدراسة بأن الخصخصة وحدها لا تكفي إلا إذا اقترنت بالمنافسة ووجود هيئة تنظيمية مستقلة للرقابة، والمنافسة ارتبطت بتخفيض التكلفة. في حين استهدفت دراسة (Boylaud and Nicoletti, 2000) تحديد أثر

[1] – استخدمت بيانات 86 دولة من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة 1985-1999.

[2] – العينة تتكون من عدد 31 شركة اتصالات وطنية في 25 دولة، هذه الشركات كانت تابعة للقطاع العام وانتقلت ملكيتها إلي القطاع الخاص سواء كليا أوجزئيا من خلال طرح حصة الجمهور للاكتتاب العام وباستخدام بعض المؤشرات المالية والتشغيلية قبل وبعد الخصخصة.

الخصخصة والمنافسة علي الإنتاجية والجودة والأسعار ، حيث تبين من هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر واضح للخصخصة، في حين أن المنافسة ساهمت في زيادة كلا من الإنتاجية والجودة، وكانت سبباً في انخفاض الأسعار في قطاع الاتصالات.

2.7 قطاع الخدمات المالية:

اهتمت العديد من الدراسات بتقييم أداء المصارف قبل وبعد الخصخصة، حيث خلصت دراسة (Clarke et al., 2005) إلي أن أداء المصارف كان أفضل بعد الخصخصة عنها قبلها، وأنها تزيد من كفاءة المصارف الاقتصادية عندما يتم خصخصة المصارف بالكامل، كما توصلت دراسة (Boehmer et al., 2005) إلي أن العوامل الاقتصادية والسياسية تؤثر علي خصخصة المصارف في الدول النامية، بالإضافة إلي أن الخصخصة أدت إلي ازدهار الصناعة المصرفية في المكسيك (Haber, 2005).

في المقابل أفاد (Otchere, 2005) بأنه بمجرد الإعلان عن الخصخصة سيؤدي إلي عائدات سلبية بالنسبة للمصارف المتنافسة. بينما أكدت دراسة (Beck et al., 2005)[1] بأن الخصخصة لها تأثير إيجابي خاصة عندما تتخلي الدولة بالكامل عن سيطرتها عن المصارف، ولكن يختلف تماماً عندما تحتفظ الدولة ولو بحق أقلية، حيث لوحظ وجود أثار سلبية ناجمة عن استمرار ملكية الحكومة النيجيرية لحقوق الأقلية في المصارف علي أداءها، في حين أن الخصخصة تحسن من أداء المصارف في الأرجنتين(Berger et al., 2005) وتزيد من إنتاجية المصارف في البرازيل (Nakane and Weintraub, 2005).

علي النقيض من ذلك، فإن دراسة (Verbrugge et al., 1999) [2] أكدت علي وجود تحسن ضئيل جداً في كلاً من ربحية المصارف والكفاءة التشغيلية وانخفاض التمويل بالديون والإيرادات من دون الفوائد بعد الخصخصة، كما أن دراسة (Megginson, 2005) توصلت إلي أن المصارف الكبرى التي كانت مملوكة للحكومات وتمت خصخصتها، أقل كفاءة من المصارف المنشأة أصلاً من القطاع الخاص، وخلصت دراسة (Clarke et al., 2005)[3] إلي أن خصخصة المصارف لا تحسن الكفاءة الاقتصادية فقط، بل تحقق مكاسب أكثر عندما تتخلي الحكومات بشكل نهائي وكامل عنها.

[1]- العينة تتمثل في عدد 9 مصارف نيجيرية تمت خصخصتها خلال الفترة 1990-2001 .

[2]- اختبار عدد 65 مصرفاً والتي تمت خصخصتها كلياً أوجزئياً في 25 دولة من الدول المتقدمة والنامية.

[3]- استخدمت الدراسة دراسات حالة من المصارف التي تمت خصخصتها في كلا من الأرجنتين والمكسيك.

اختبرت دراسة (Omran, 2007)[1] الأداء المالي والتشغيلي لعينة من المصارف المصرية، أشارت نتائج الدراسة إلي أن نسب السيولة والربحية في المصارف المخصخصة قد تراجعت بشكل ملحوظ، ولكن مقاييس الأداء الأخرى لم تتغير، وبشكل مغاير تماماً فإن نتائج دراسته أشارت إلي أن أداء المصارف المخصخصة كان أفضل من أداء المصارف ذات الملكية المختلطة بين الملكية الخاصة وملكية الدولة ذات الأغلبية، ولكن المصارف المخصخصة كان أدائها أقل من أشكال الملكية الأخرى مثل الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية الخاصة المختلطة ذات الأغلبية الخاصة.

توصلت دراسة (Boubakri et al., 2005) [2] إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف التي وقع عليها الاختيار للخصخصة هي أقل ملاءة وكفاءة اقتصادية من المصارف التي أبقيت تحت تصرف الحكومات، كما زادت ربحية المصارف في الفترة ما بعد الخصخصة، و ترتب عليها تحسينات في الكفاءة الاقتصادية ومحاولة تجنب التعرض للمخاطر، أخيرا، لوحظ أن المصارف التي تمت خصخصتها سيطرت عليها بعض التجمعات المحلية وبالتالي أصبحت أكثر عرضه لمخاطر الائتمان.

3.7 قطاع البني التحتية:

في قطاع الكهرباء، توصلت دراسة (Zhang et al., 2005) [3] التي أجريت علي عدد 25 دولة من دول العالم الثالث، إلي أن ارتفاع القدرة علي توليد الكهرباء والتوليد العالي للكهرباء، ارتبط بإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة وإدخال المنافسة، وأنه في حالة إدخال المنافسة قبل الخصخصة سيتم تحسين استخدام رأس المال. كذلك استهدفت دراسة (Zhang et al., 2008)[4] تحديد تأثير بعض الإصلاحات علي إنتاجية العمل وتوليد الطاقة والاستفادة من القدرات في قطاع الكهرباء ، أكدت النتائج الرئيسية للدراسة أن الخصخصة لا تؤدي إلي مكاسب واضحة في الأداء الاقتصادي، بالرغم من وجود بعض الايجابيات، وعلي النقيض من ذلك لا يبدو إدخال المنافسة ذا فاعلية في تحسين وتحفيز الأداء الاقتصادي.

توصلت دراسة (Price and Weyman-Jones, 1996) [5] في المملكة المتحدة إلي أن نسبة نمو الإنتاجية قبل الخصخصة كانت 3% سنوياً، وارتفعت هذه النسبة إلي ما بين 5-6% سنوياً ، مع

[1]- تتكون العينة من 12 مصرفاً مصرياً تمت خصخصتها بين عامي 1994-1999.

[2]- في هذه الدراسة تم اختبار الأداء بعد الخصخصة لعدد 81 مصرفاً في 22 دولة من دول العالم الثالث.

[3]- استخدمت الدراسة بيانات من 25 دولة من دول العالم الثالث خلال القترة من 1985 إلي 2001

[4]- استخدمت الدراسة الأسلوب المقطعي مع السلاسل الزمنية Panel data لعدد 36 دولة من الدول النامية والتقليدية خلال الفترة من 1985 إلي 2001 م.

[5] دراسة الإنتاجية في صناعة الغاز في المملكة المتحدة

ملاحظة وجود اختلافات لازالت قائمة في الكفاءة الفنية بين المناطق، كما أفضت دراسة (Newbery and Pollitt, 1997) إلي أن إنتاجية العمل زادت بمعدل الضعف في توليد الكهرباء وانخفاض في التكاليف الفعلية. بصفة عامة، توصلت بعض الدراسات إلي نتائج مفادها أن هناك زيادة في إنتاجية شركات الكهرباء - في المملكة المتحدة - بعد الخصخصة (Haskel and Szymanski, 1993; Burns and Weyman-Jones, 1994; Parker, 1995).

علي النقيض من ذلك، وفي المملكة المتحدة أيضا، توصلت دراسة (Shaoul, 1997) التي أجريت علي شركات المياه والصرف الصحي، إلي أنه بعد الخصخصة لم يحدث زيادة في الكفاءة وخفض التكاليف. علاوة علي ذلك، وجدت دراسة (Parker, 1999) بأنه ليس هناك أي أثر للخصخصة على الكفاءة الفنية. فضلا عن ذلك توصلت دراسة (Saal and Parker, 2001)[1] التي أجريت علي 10 شركات مياه في المملكة المتحدة، إلي أن التحسينات في أداء هذه الشركات ارتبطت بالدرجة الأولي بتنظيم الأسعار بدلا من الخصخصة في حد ذاتها.

8. الخاتمة:

يكمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على أثر تنفيذ برامج الخصخصة على أداء الشركات من خلال التطرق إلي نتائج تطبيقها في بعض دول العالم، وقد أفضت معظمها بأن الخصخصة أدت إلي تحسين الأداء التشغيلي و الأداء المالي في المنظمات التي تمت خصخصتها ، بمعني أخر أكدت علي زيادة كلا من (الربحية ، الإنفاق الرأسمالي ، التوزيعات النقدية ، السيولة ، الإيرادات ، الكفاءة التشغيلية و الفنية ، الإنتاج) و انخفاض كلا من (التكاليف ، الأسعار ، مستوي التمويل بالديون). إلا أن عدداً محدداً من هذه الدراسات أظهرت نتائج مختلفة تماما عن هذا الاتجاه، و أن برامج الخصخصة لم تكن ناجحة بشكل مطلق و كانت هناك بعض الإخفاقات منها:

1) وجود بعض مواطن الضعف في الأطر التنظيمية لمنع التجاوزات و الفساد في الشركات المخصصة في تنزانيا.
2) انخفاض الاتفاق الرأسمالي و العمالة و تحقيق مكاسب على حساب تقليص العمالة في الشركات المخصصة في موزمبيق.
3) انخفاض الكفاءة و الربحية بشكل ملحوظ في بعض دول أوروبا الشرقية (المجر و جمهورية التشيك) بعد الخصخصة.
4) عدم وجود اختلافات جوهرية بين الشركات العامة و الخاصة و المخصخصة في تشيلي.

[1] أجريت علي 10 شركات من شركات المياه والصرف الصحي في المملكة المتحدة

5) إن حالات الفشل الحكومي في الأرجنتين، تمت معالجتها عن طريق تبني سياسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
6) عدم قدرة الشركات التي تم خصخصتها في بنغلاديش علي سداد قروضها.
7) لا توجد اختلافات في الربحية بين الشركات العامة و الخاصة في سنغافورة.

بينما خلصت معظم الدراسات التي أجريت علي خصخصة قطاع الاتصالات إلي النتائج التالية:

1) الارتقاء بالأداء المالي و التشغيلي و إنتاجية العمال بعد الخصخصة.
2) المخاطر الأساسية تتمثل في إدخال المنافسة بعد الخصخصة.
3) وجود تغييرات تنظيمية مصاحبة للتغيير في هيكل الملكية.
4) كل من المنافسة و الخصخصة كان لهما الأثر الايجابي على الكفاءة خاصة إذا أضيف لهما إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للرقابة.
5) في بعض الحالات، لا يوجد للخصخصة – بمفردها – أي أثر علي الإنتاجية و الجودة و الأسعار.

أما في قطاع الخدمات المالية فقد أكدت بعض الدراسات على:

1) المصارف التي تمت خصخصتها أقل ملاءة و كفاءة اقتصادية من المصارف التي بقيت تحت تصرف الحكومات في بعض دول العالم الثالث.
2) ازدهار الصناعة المصرفية و تحسين الأداء و زيادة ربحية في بعض المصارف خلال الفترة ما بعد الخصخصة.
3) بعض المصارف التي تمت خصخصتها أكثر عرضه لمخاطر الائتمان نتيجة السيطرة عليها من بعض المجمعات المحلية.
4) في بعض الحالات، تزيد الكفاءة الاقتصادية للمصارف عندما يتم خصخصتها بالكامل و تتخلي الدولة عن سيطرتها عليها.
5) في مصر، تراجعت نسب السيولة و الربحية بشكل ملحوظ بعد الخصخصة.

بينما قطاع البني التحتية، فقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت على هذا القطاع إلي:

1) ارتفاع القدرة على التوليد العالي للكهرباء و تحسين استخدام رأس المال في حالة إدخال المنافسة قبل الخصخصة.
2) بعض الحالات أكدت بأن الخصخصة قد لا تؤدي إلي مكاسب واضحة في الأداء الاقتصادي.
3) الخصخصة أدت إلي ارتفاع نسبة نمو الإنتاجية في صناعة الغاز و زيادة إنتاجية العمل بمعدل الضعف في توليد الكهرباء.

4) في شركات المياه و الصرف الصحي لم تحدث زيادة في الكفاءة و خفض التكاليف بعد الخصخصة، كما أن التحسينات في الأداء ارتبطت بالأسعار بدلا من الخصخصة.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي قامت بعملية مسح جزئي لتجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بمقارنة تقييم أداء الشركات قبل وبعد تطبيق برنامج الخصخصة. كما أن مساهمة هذه الدراسة في المعرفة تكمن في تقصي نتائج الخصخصة في بعض الدول في أقاليم مختلفة، هذا فضلا عن تتبع نتائج تطبيق الخصخصة في بعض القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل المصارف والاتصالات والبني التحتية.

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات من خلال الاطلاع علي تجارب بعض الدول والتي أجريت عليها دراسات وبحوث غطت موضوع الدراسة. في حين لم يتمكن الباحثان من الاطلاع على تجارب الخصخصة في البعض الأخر من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية خاصة الخليجية منها[1]. كما أن هذه الدراسة تناولت بعض القطاعات مثل الخدمات المالية والبني التحتية والقطاع الصناعي والاتصالات ولم تتوفر بيانات ودراسات عن قطاعات أخري مثل القطاعات الأولية والقطاعات الأخرى.

اقتصرت هذه الدراسة في إجراء مسح لأدبيات الخصخصة التي أجريت من أجل معرفة أهم نتائج تقييم الأداء المالي والتشغيلي لبعض الشركات والمصارف والمؤسسات الحكومية والتي تم تحويلها إلي القطاع الخاص، وبالتالي يمكن أن تغطي الدراسات المستقبلية تجارب الدول الأخرى علي المستوي الاقتصادي الكلي علي اعتبار أن هذه الدراسة غطت المستوي الجزئي، كما انه يمكن إجراء دراسة ميدانية مبنية علي تجميع بيانات مالية وغير مالية من بعض الشركات والمؤسسات المالية الليبية التي تممت خصخصتها ومقارنة أداء تلك الشركات والمؤسسات المالية قبل وبعد الخصخصة، هذا فضلا علي أن الخصخصة عادة ما تصاحب بظاهرة التغيير التنظيمي والتي عادة ما تكون ملازمة للتغيرات في الهياكل المالية، وهي ظاهرة تستحق الدراسة والبحث سواء في الأنظمة المحاسبية أو الأنظمة الإدارية أو الاثنان معا.

[1] – هذه الدول أجريت عليها دراسات تناولت الخصخصة كمفهوم عامة دون التطرق إلي تقييم أداء الشركات ومقارنته قبل وبعد تطبيق سياسة الخصخصة.

المراجع:

المراجع العربية:

ابوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام (2013) دروس من التجارب الدولية لعمليات الخصخصة، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-2013/3/27.

أرحومه، عبد السلام مسعود (2009) تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 16 موجودة بتاريخ 2014/3/13 م في الموقع:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/260.htm

الزائدي، سالمة عمر و الدليمي، علي موسي (2013) تجارب ودروس مستفادة لمعالجة أوضاع العاملين عند خصخصة المنظمات الليبية، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-2013/3/27.

زوبي، أكرم علي و النخاط، خالد عبد الواحد (2013) "واقع الخصخصة في ليبيا (التشريعات النافذة، الإجراءات التنفيذية، المشاكل والصعوبات)" المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-2013/3/27.

شتا، علي ابوالفتح احمد (1998) مداخل التقويم المحاسبي للشركات العامة في ظل استراتيجيات خصخصة الملكية (بين النظرية و التطبيق)، *المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة*، العدد (1)، 503-626.

الشرقطلي، هدي محمد (2010) أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان - الأردن.

الشواورة، فيصل محمود (2007) تقييم أثر التخاصية في الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23) العدد (2): 241-275.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي (2002) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الفصل العاشر- تطورات وانجازات الخصخصة في الدول العربية، الكويت.

عليش، مفتاح عبد السلام و الجروشي، علي عبد السلام (2013) تجربة الخصخصة في ليبيا: تحديات الواقع والأفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-2013/3/27.

الفارسي، عيسي حمد (2005) الخصخصة : تجارب بعض الدول النفطية ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي في 19-2004/6/20 م ، (دار الكتاب الوطنية ، بنغازي ليبيا) ،ص ص 109-130 .

الفارسي، عيسي حمد (2013)، الخصخصة تجارب بعض الدول النامية: المفاهيم والدروس المستفادة، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-2013/3/27.

قنوع، نزار (2005) "الخصخصة الاقتصادية بشكل عام، إيجابياتها وسلبياتها" ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (2).

المراجع الأجنبية:

ABED, G. T. and H. R. DAVOODI (2003). *Challenges of growth and globalization in the Middle East and North Africa*, International Monetary Fund.

AKRAM, T. (2000). "Publicly Subsidized Privatization: A Simple Model of Dysfunctional Privatization." *Applied Economics* **32**: 1689-1699.

ANDREASSON, B. (1998). *Privatization in Sub-Saharan Africa: Has It Worked and What Lessons Can be Learnt?.* . Gothenburg, , Sweden: Swedish Development Advisers.

ANUATTI-NETO, F. and B. I. DE DESARROLLO (2003). *Costs and benefits of privatization: Evidence from Brazil*, Inter-American Development Bank, Research Department, Latin American Research Network.

APPIAH-KUBI, K. (2001). "State-owned enterprises and privatisation in Ghana." *The journal of modern African studies* **39**(2): 197-229.

BECK, T., R. CULL and A. JEROME (2005). "Bank privatization and performance: Empirical evidence from Nigeria." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2355-2379.

BERGER, A. N., G. R. CLARKE, R. CULL, L. KLAPPER and G. F. UDELL (2005). "Corporate governance and bank performance: A joint analysis of the static, selection, and dynamic effects of domestic, foreign, and state ownership." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2179-2221.

BHASKAR, V. and M. KHAN (1995). "Privatization and Employment: A Study of the Jute Industry in Bangladesh." *American Economic Review* **85**: 267- 273.

BOEHMER, E., R. C. NASH and J. M. NETTER (2005). "Bank privatization in developing and developed countries: Cross-sectional evidence on the impact of economic and political factors." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 1981-2013.

BORTOLOTTI, B., J. JULIET D'SOUZA, M. FANTINI and W. L. MEGGINSON (2002). "Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry, ." *Telecommunications Policy* **26**: 243-268.

BOUBAKRI, N. and J.-C. COSSET (2000). *Does privatization meet the expectations? Evidence from African countries*, Citeseer.

BOUBAKRI, N., J. COSSET, K. FISCHER and O. GUEDHAMI (2005). "Privatization and bank performance in developing countries." *Journal of Banking & Finance* **29**: 2015-2041.

BOYLAUD, O. and G. NICOLETTI (2000). *Regulation, market structure and performance in telecommunications*, OECD Paris.

BURNS, P. and T. G. WEYMAN-JONES (1994). *Regulatory incentives, privatisation, and productivity growth in UK electricity distribution*, Centre for the Study of Regulated Industries.

CHIRWA, E. W. (2004). "Industry and Firm Effects of Privatization in Malawian Oligopolistic Manu- facturing." *Journal of Industrial Economics* **52**: 277-289.

CLARKE, G. R., R. CULL and M. M. SHIRLEY (2005). "Bank privatization in developing countries: A summary of lessons and findings." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 1905-1930.

D'SOUZA, J. and W. L. MEGGINSON (1999). "The Finan- cial and Operating Performance of Newly Priva- tized Firms in the 1990s." *Journal of Finance* **54**: 1397-1438.

DEAN, J. W. and T. ANDREYEVA (2001). "Privatization, Ownership Structure and Company Performance: The Case of Ukraine." *Journal for Institutional Innovation, Development and Transition* **5**: 62-72.

DEWENTER, K. L. and P. H. MALATESTA (1997). "Public Offerings of State-Owned And Privately-Owned Enterprises: An International Comparison." *The Journal of Finance* **52**(4): 1659-1679.

DEWENTER, K. L. and P. H. MALATESTA (2001). "State-Owned and Privately Owned Firms: An Empirical Analysis of Profitability, Leverage, and Labor Intensity." *The American Economic Review* **March**: 320-334.

DOMNEY, M. D., H. I. M. WILSON and E. CHEN (2005). "Natural monopoly privatisation under different regulatory regimes: A comparison of New Zealand and Australian airports." *International Journal of Public Sector Management* **18**(3): 274-292.

ESTACHE, A. (2002). "Argentina's 1990s utilities privatization: a cure or a disease." *Draft. World Bank*.

FENG, F., Q. SUN and W. H. TONG (2004). "Do government-linked companies underperform?" *Journal of Banking & Finance* **28**(10): 2461-2492.

FINK, C., A. MATTOO and R. RATHINDRAN (2002). "An assessment of telecommunications reform in developing countries." *World Bank Policy Research Working Paper*.

FONG, W. and K. C. K. LAM (2004). "Privatization and Performance the Experience of Firms in China." *The Chinese Economy* **37**(4): 5-27.

FORSTER, T. H. and V. S. MOULY (2006). "Privatisation in a developing country: insights from the Gambia." *Journal of Organizational Change Management* **19**(2): 250-265.

FRYDMAN, R., C. GRAY, M. HESSEL and A. RAPACZYNSKI (1999). "When Does Privatization Work? The Impact of Private Ownership on Corporate Performance in the Transition Economies." *The Quarterly Journal of Economics* **November**: 1153-1191

GALIANI, S., P. GERTLER, E. SCHARGRODSKY and F. STURZENEGGER (2001). "The benefits and costs of privatization in Argentina: a microeconomic analysis." *IDB (December)*.

GO¨NENC, S. and E. REHBER (2007). "Privatization in agro-food sector: the case of Turkish dairy industry." *British Food Journal* **109**(9): 661-674.

GUPTA, N. (2005). "Partial privatization and firm performance." *The Journal of Finance* **60**(2): 987-1015.

HABER, S. (2005). "Mexico's experiments with bank privatization and liberalization, 1991–2003." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2325-2353.

HACHETTE, D. and R. L. SCHWARZENBERG (1993). *Privatization in Chile: an economic appraisal*, ICS press San Francisco.

HARPER, J. T. (2001). "short-term effects of privatization on operating performance in the Czech Republic." *Journal of Financial Research* **XXIV**(1): 119-131.

HASKEL, J. and S. SZYMANSKI (1993). *The effects of privatisation, restructuring and competition on productivity growth in UK public corporations*, Queen Mary and Westfield College, Department of Economics.

JIA, J., Q. SUN and W. H. S. TONG (2005). "Privatization through an Overseas Listing: Evidence from China's H-Share Firms." *Financial Management* **autumn**: 5 - 30.

JOHNSON, G., S. SMITH and B. CODLING (2000). "Micro-processes Of Institutional Change in the Context of Privatization." *Academy Of Management Review* **25**(3): 572-580.

JONES, L. P., Y. JAMMAL and N. GOKGUR (1998). Impact of Privatization in Côte d'Ivoire: Draft Final Report. Boston, Boston Institute for Developing Economies, Boston University.

KIKERI, S. and J. NELLIS (2004). "An assessment of privatization." *The World Bank Research Observer* **19**(1): 87-118.

KRUEGER, A. O. (1990). "Government Failures in Development." *Journal of Economic Perspectives* **4**(3): 9-23.

LA PORTA, R. and F. LóPEZ-DE-SILANES (1999). "The benefits of privatisation: evidence from Mexico " *Quarterly Journal of Economics* **114**(4): 1193-1242.

MACQUIEIRA, C. and S. ZURITA (1996). "Privatizaciones en Chile: Eficiencia y Politicas Financieras,." *Estudios de Administracion* **3**: 1-36.

MEGGINSON, W. L. (2005). "The economics of bank privatization." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 1931-1980.

NAKANE, M. I. and D. B. WEINTRAUB (2005). "Bank privatization and productivity: Evidence for Brazil." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2259-2289.

NEWBERY, D. M. and M. G. POLLITT (1997). "The restructuring and privatisation of Britain's CEGB—was it worth it?" *The Journal of industrial economics* **45**(3): 269-303.

OKTEN, C. and P. ARIN (2002). "How Does Privatization Affect the Firm's Efficiency and Technology Choice?: Evidence from Turkey." *JEL Classification: HO L* **32**: L33.

OKTEN, C. and P. ARIN (2003). "How Does Privatization Affect Efficiency, Productivity and Technology Choice?: Evidence from Turkey." *Massey University, Department of Commerce Working Paper Series* **3**.

OKTEN, C. and P. ARIN (2006). "The effects of privatization on efficiency: how does privatization work?" *World Development* **34**(9): 1537-1556.

OMRAN, M. (2004a). "Performance consequences of privatizing Egyptian state-owned enterprises: the effect of post-privatization ownership structure on firm performance." *Multinational Finance Journal* **8**(1-2): 73-114.

OMRAN, M. (2004b). "The performance of state-owned enterprises and newly privatized firms: does privatization really matter?" *World Development* **32**(6): 1019-1041.

OMRAN, M. (2007). "Privatization, state ownership, and bank performance in Egypt." *World Development* **35**(4): 714-733.

OTCHERE, I. (2005). "Do privatized banks in middle-and low-income countries perform better than rival banks? An intra-industry analysis of bank privatization." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2067-2093.

PARKER, D. (1995). "Privatisation and the Internal Environment Developing Our Knowledge of the Adjustment Process." *International Journal of Public Sector Management* **8**(2): 44-62.

PARKER, D. (1999). "The performance of BAA before and after privatisation: A DEA study." *Journal of Transport Economics and Policy*: 133-145.

PARKER, D. (2003). "Performance, Risk and Strategy in Privatised, Regulated Industries: The UK's Experience." *International Journal of Public Sector Management* **16**(1): 75-100.

POMBO, C. and M. RAMíREZ (2003). *Privatization in Colombia: A plant performance analysis*, Interamerican Development Bank.

PRICE, C. W. and T. WEYMAN-JONES (1996). "Malmquist indices of productivity change in the UK gas industry before and after privatization." *Applied Economics* **28**(1): 29-39.

RAMAMURTI, R. (1997). "Testing the limits of privatization: Argentine railroads." *World Development* **25**(12): 1973-1993.

RAMAMURTI, R. (2000). "A Multilevel Model of Privatization in Emerging Economies " *The Academy of Management Review* **25**(3): 525-550.

ROS, A. J. (1999). "Does ownership or competition matter? The effects of telecommunications reform on network expansion and efficiency." *Journal of Regulatory Economics* **15**(1): 65-92.

SAAL, D. S. and D. PARKER (2001). "Productivity and price performance in the privatized water and sewerage companies of England and Wales." *Journal of Regulatory Economics* **20**(1): 61-90.

SHAOUL, J. (1997). "A critical financial analysis of the performance of privatised insustries: the case of the water industry in England and Wales." *Critical Perspectives on Accounting* **8**(5): 479-505.

STANBURY, W. T., W. BLOCK and R. SCHULTZ (1988). *Privatization in Canada: ideology, symbolism or substance?*, Springer.

SUN, Q. and W. H. S. TONG (2002). "Malaysia Privatisation: A Comprehensive Study." *Financial management* **winter**: 79-105.

TEMU, A. and J. M. DUE (1998). "The success of newly privatized companies: New evidence from Tanzania." *Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement* **19**(2): 315-341.

TEMU, A. E. and J. M. DUE (2000). "The business environment in Tanzania after socialism: challenges of reforming banks, parastatals, taxation and the civil service." *The journal of modern African studies* **38**(4): 683-712.

TORERO, M. (2003). "Peruvian privatization: Impacts on firm performance."

TSAMENYI, M., J. ONUMAH and E. TETTEH-KUMAH (2010). "Post-privatization performance and organizational changes: Case studies from Ghana." *Critical Perspectives on Accounting* **21**(5): 428-442.

VERBRUGGE, J., W. L. MEGGINSON and W. L. OWENS (1999). *State ownership and the financial performance of privatized banks: An empirical analysis*. conference Proceedings of a Policy research Workshop held at the World Bank, Citeseer.

WALLSTEN, S. J. (2001). "An econometric analysis of telecom competition, privatization, and regulation in Africa and Latin America." *The Journal of industrial economics* **49**(1): 1-19.

WRIGHT, V. (1994). *Privatization in western Europe: Pressures, problems, and paradoxes*, Thomson Learning.

ZHANG, Y.-F., D. PARKER and C. KIRKPATRICK (2008). "Electricity sector reform in developing countries: an econometric assessment of the effects of privatization, competition and regulation." *Journal of Regulatory Economics* **33**(2): 159-178.

ZHANG, Y., D. PARKER and C. KIRKPATRICK (2005). "Competition, regulation and privatisation of electricity generation in developing countries: does the sequencing of the reforms matter?" *The Quarterly Review of Economics and Finance* **45**(2): 358-379.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدرعن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي: "دراسة تحليلية"

THE IMPACT OF EARNINGS MANAGEMENT PRACTICES ON PRICES OF THE LISTED COMPANIES' SHARES IN THE LIBYAN SECURITIES AND EXCHANGE MARKET: "AN ANALYTICAL STUDY"

د. معتز عبدالحميد علي كبلان[1]

الملخص

تقوم الدراسة على هدف التعرف على أثر ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي على التسعير العادل لأسهمها المتداولة بالسوق. وحددت الدراسة أربعة مؤشرات ترتبط بممارسات إدارة الأرباح، والتي يعتمد عليها المستثمرون أو من ينوب عنهم في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وهي صافي الربح بعد الضرائب، وعائد الكوبون، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد. وبعد جمع البيانات من عينة الدراسة عبر وسائل جمع البيانات التي تم الاعتماد عليها، وتحليل هذه البيانات إحصائياً، تمكنت الدراسة بالإقرار بأن الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي تقوم بممارسات إدارة الارباح في صورة المؤشرات سالفة الذكر، وقد قدمت الدراسة دليلاً علمياً أن كافة هذه المؤشرات باستثناء عائد الكوبون لها تأثير مباشر بالسلب على التسعير العادل للأسهم المتداولة خلال السوق، مما يضر ضرراً بالغاً بكفاءة السوق.

Abstract

This study aimed to identify the impact of earnings management practices by the listed companies in the Libyan securities and exchange market on the fair pricing of their current shares. The study stated four indicators that related earnings management practices, which relied by the investors or their vices to make their invested decisions. The four ones are the profitability after taxation – the return on voucher – the return on ownership – the profitability of share. Consequently, after the data collection of the sample by our tools, and the statistical analysis of data, the study became able to present a satisfied and scientific evidence to recognize that the listed companies in the Libyan securities and exchange market act the earnings management practices through the previous indicators. In addition, all the four indicators except the return on voucher affect directly and negatively on the fair pricing of current shares, resulting in harm strongly on the efficiency of market.

[1] محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

1. مقدمـة:

بدايـةً يمكـن القـول أن تأسـيس سـوق الأوراق الماليـة الليبـى كـان بهـدف نقـل الاقتصـاد الليبـي مـن طبيعـة الاقتصـاد المخطـط مركزيـاً, والـذى يعتمـد فـى تمويـل استثمارته علـى الموازنـة العامـة للدولـة كمـورد رئيسـى وأساسي إلى اقتصاد يُرسي مبادئ وآليات السوق الحر، ويهيئ ظروف المنافسة الكاملة. إن إنشاء سوق الأوراق المالية فى ليبيا علاوةً على ما سبق ذكره فإنه يهدف حاله حال أي سوق أوراق مالية إلى التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة من قبل المستثمرين إلى القنوات الاستثمارية المتاحة خلاله والتى تحتاج إلى تمويل، الأمر الذى سيمكنه من التسعير العادل للأسهم المتداولة خلاله، ويكون عندها بمثابة المرآة العاكسة لطبيعة المنافسة خلاله، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا بعد أن تنأى الشركات المسجلة طرف السوق بنفسها عن عديد الممارسات السلبية التي من شأنها الإضرار بهذا الهدف، ولعل أهمها ما يعرف بظاهرة ممارسات إدارة الأرباح "Earnings Management".

2. مشكلة الدراسة:

يمكن القول أنه من المعروف أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية تلعب دوراً أساسياً فى تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية "The Efficiency of Securities and Exchange Market"، وبالتبعية تشجيع الاستثمار خلاله، ويرجع ذلك إلى إمكانية استخدام هذه المعلومات فى التقييم العادل للشركات المسجلة بالسوق، وبالتالي تحديد السعر المناسب لأسهمها المتداولة خلاله (Saunders and Carnet, 2009).

ويضيف طرح آخر أن توفر تلك المعلومات يمثل عاملاً حاسماً عند اتخاذ القرار الاستثمارى، فالمستثمرين فى حاجة إلى الإفصاح عن المعلومات لتوجيه استثماراتهم فى الاتجاه الأفضل، فإذا لم يستطيع المستثمرون التفرقة بين المشروعات الجيدة والسيئة فإنهم سينظرون إلى كل المشروعات أو الاستثمارات على أنها متوسطة، وبالتالى يتم إعطاء المشروعات الجيدة أهمية أقل مما يجب، وإعطاء المشروعات السيئة أهمية أكثر مما يجب (عبدالحميد،2011).

ومن جهته يرى الباحث أن الظاهرة أو السمة سالفة الذكر من شأنها أن تضر ضرراً بالغاً على التسعير العادل للأسهم المتداولة خلال السوق، ولأن إدارات الشركات المسجلة بالسوق تدرك أهمية المعلومات المُفصح عنها فإنها قد تعمل على التأثير على وتوجيه تلك القرارات من خلال استخدام متغيرات محاسبية وعمليات حقيقية للوصول إلى رقم معين يمثل نتائج الأرباح، وهو ما يعرف بممارسة إدارة الأرباح.

وتأسيساً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل فى السؤال الرئيسي التالى:

ما تأثير ممارسة الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم المتداولة لتلك الشركات بالسوق ؟

ويعتقد الباحث وبعد الإطلاع على عديد الدراسات السابقة "والتي سنتناولها لاحقاً في الإطار النظري" ذات العلاقة أن ممارسة إدارة الأرباح تنعكس على مجموعة من المؤشرات شبه المُجمع عليها, والتى يعتمد عليها المستثمرون "أو من ينوب عنهم" فى اتخاذ قراراتهم تجاه استثماراتهم الحالية أو المتوقعة, كصافي أرباح المنشأة, وعائد الكوبون، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد, ومن ذلك أُشتقت الأسئلة الفرعية التالية، والتي تُطرح في صورة الإقرار بوجود إدارة أرباح من قبل الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية:

- هل هناك علاقة بين صافى أرباح المنشأة أو الشركة و أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى؟
- هل هناك علاقة بين عائد الكوبون و أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى؟
- هل هناك علاقة بين العائد على حقوق الملكية و أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى؟
- هل هناك علاقة بين ربحية السهم الواحد و أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى؟

3. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى توضيح أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فى الآتى:

- تعتبر الدراسة من الدراسات الأوائل اللائي تبحثن للتعرف على أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار الأسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى.
- التعرف على أثر اتباع ممارسات إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين فى سوق الأوراق المالية الليبى.

5. فرضيات الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة الرئيسية على الآتي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تبني إدارات الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي لممارسات إدارة الأرباح و أسعار أسهمها المتداولة فى السوق ".

ولغرض اختبار هذه الفرضية فإن الباحث قد اشتق الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صافى ربح الشركة و أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عائد الكوبون و أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد على حقوق الملكية و أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ربحية السهم الواحد وأسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى.

(6) الإطار النظري للدراسة:

ويتناول الباحث خلاله التعريف بسوق الأوراق المالية الليبي وأهدافه، والتعريف بمفهوم إدارة الأرباح، ودوافع تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية، وماهية تلك الممارسات، وأثر ذلك على أسعار الأسهم.

(1.6) سوق الأوراق المالية الليبى:

لقد أُسِس سوق الأوراق المالية فى ليبيا ليلبى الحاجة لاستقطاب التمويل طويل الأجل للمشروعات الانتاجية، ومشاريع البنية التحتية التى خرجت من تحت عباءة الدولة وانتقلت إلى دنيا القطاع الخاص بعد تطبيق برامج خصخصة متتالية انطلقت باكورتها منتصف التسعينيات من القرن الماضى.

ولتحقيق تلك الغاية وفرت الجهات المشرفة على السوق أنظمة إلكترونية للتداول والرقابة والتسوية وتحويل الأوراق المالية تكفل السرعة والدقة فى انجاز صفقات البيع والشراء، وسلامة التعامل فى الأوراق المالية،

وقد قام السوق بوضع أسس للتداول والإفصاح عن المعلومات بصورة تضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافى أو حجم تعاملهم أو علاقتهم مع الشركات المسجلة، مما يوفر لجميع المستثمرين فرص متكاملة فى الربح والمخاطرة (دليل الاكتتاب العام والطرح الخاص ، 2008).

(1.1.6) أهداف سوق الأوراق المالية الليبى:

يهدف سوق الأوراق المالية الليبى لتحقيق عديدة الأهداف، أهمها ما يلى (دليل الإدراج فى سوق الأوراق المالية الليبي،2006)، و (دليل المستثمر،2008)، و (نشرة المؤشر الاقتصادي،2012):

1. العمل على رفع كفاءة السوق من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتبعة فى أسواق المال العالمية.
2. توفير مناخ يتسم بالأمان والاستقرار للمستثمرين، للتفاعل مع السوق من خلال السرية المفروضة على المعلومات الخاصة بهم وعدم قبول أي أوامر غير رسمية أو موثوقة.
3. توفير أنظمة تداول ورقابة وتسوية وتحويل ونقل ملكية الأوراق المالية بطرق تكفل السرعة والدقة فى إنجاز الصفقات المختلفة.
4. توفير أكبر قدر من الاستقرار فى حركة الأسعار، مع حماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والاحتيال.
5. تطوير خدمات وفاعلية السوق من خلال استقطاب المعلومات والابتكارات التقنية والخبرات فى هذا المجال.
6. العمل على تطوير الإطار التشريعى والتنظيمى للسوق بشكل مستمر يواكب المستجدات والمتطلبات المالية والاقتصادية المتلاحقة.

(2.6) مفهوم إدارة الأرباح:

يعرف (عبد الحميد، 1999: 413) إدارة الأرباح بأنها "سعي الإدارة إلى تقليل حجم التقلبات فى الدخل عما هو متوقع أو غير عادى أو مماثل فى الوحدات الاقتصادية المثيلة إلى أقل حد ممكن، وتسلك الإدارة فى سبيل تحقيق ذلك أساليب محاسبية وعمليات حقيقية". بينما رأى (Ashari,1994:215) أن إدارة الأرباح هى "عمل إرادي من جانب إدارة الشركة لقليل تقلبات الأرباح باستخدام أدوات محاسبية محددة". ويضيف آخر أن تمهيد الدخل هو سلوك متعمد من قبل الإدارة، لمعالجة التقلبات التي قد تحدث فى رقم الربح عن ذلك الذى يعتبر طبيعي من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية، رغبةً منها فى تدنية الانحرافات

غير العادية فى رقم الربح، وذلك من خلال اختيار سياسات محاسبية معينة ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Wallace, 1991).

ومن جهته الباحث ينظر إلى إدارة الأرباح على أنها محاولة الإدارة التلاعب في نتائج الأرباح أو الدخل عموماً بصورة متعمدة ومتحايلة، لتحقيق أفكار مقدمة عن الأرباح المتوقعة مثل "توقعات المحللين الماليين، أو التقديرات المستقبلية للإدارة عن الأرباح، أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات الأرباح".

ويهدف تحقيق التقديرات أو التوقعات المحددة للأرباح إلى (حماد، 2004):

1. تشجيع المستثمرين على شراء الأوراق المالية للوحدة الاقتصادية.
2. زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية فى المدى الطويل.
3. زيادة مكافأة وحوافز الإدارة.

(3.6) طرق ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية:

تناول الأدب المحاسبي عديد الطرق لإدارة الأرباح، لعل أكثرها ممارسةً ما يلي (حماد،2004):

1. إدارة الاستحقاقات:

أي تغيير احتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصروفات المستحقة، مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول أو احتمال سداد المدينين، بغرض التحكم فى مقدار الإيرادات والمصروفات التى تظهر فى فترة مالية معينة.

2. اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:

عندما يصدر معيار محاسبى جديد، فإنه يتم تحديد موعد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق، ومع ذلك فإنه عادةً ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الموعد المحدد، فيتاح للوحدات الاقتصادية الفرصة لأن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الموعد المحدد للتطبيق.

3. التغيرات المحاسبية الاختيارية:

وتتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً "LIFO" إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً "FIFO". ويجب أن يتسم الأسلوب المحاسبي المستخدم فى إدارة الأرباح بالخصائص التالية (عبد الحميد،1999):

- أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً فى رقم الدخل دون أن يزج الوحدة الاقتصادية فى أعمال غير مرغوبة فى المستقبل.
- أن لا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية أخرى.
- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- أن تستمر الوحدة الاقتصادية فى استخدامها للممارسات المحاسبية دون تغيير خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.

وقد قدم (Chowdhury,2006) أدلة على أن المديرين يفضلون منح خصم سعر لزيادة المبيعات بصورة مؤقتة وكذلك لخفض تكلفة البضاعة المباعة من خلال زيادة المخزون، بالإضافة إلى خفض نفقاتهم المقدرة لتحسين صافى الإرباح. بينما دراسة (Graham and et al,2005) فحصت العوامل المهمة التي تؤثر فى صافى الأرباح وقرارات الإفصاح، وقد أجرت الدراسة مسحاً ومقابلات لأكثر من "400" مدير تنفيذي، ثم أظهرت أن "78%" منهم يفضلون إدارة الأرباح من خلال أخذ أعمال اقتصادية أكثر منها من خلال أحد أعمال الخيارات المحاسبية المتوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

(4.6) دوافع الإدارة لتبني سياسة إدارة الأرباح:

هناك العديد من الدوافع التي تجعل الإدارة تُقدم على ممارسات إدارة الأرباح، من أهمها ما يلي:

1. تحقيق منافع ذاتية:

يمكن القول أن من أهم الدراسات التي أجريت فى هذا الصدد هي دراسة (Hothouse,1995) حيث أظهرت تلك الدراسة وجود أدلة تجريبية مؤيدة لفرضية أن الوحدات الاقتصادية التي تقع تحت سيطرة المديرين من المحتمل أن تتخذ قرارات خاصة بالسياسات المحاسبية، والتى يكون من شأنها تمهيد الدخل أكثر من الوحدات الاقتصادية التي يسيطر عليها الملاك، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن أكثر من نصف خطط الحوافز تستخدم الدخل قبل الضريبة كأساس لقياس الأداء.

2. تخفيض ضريبة الدخل:

إن من أهم دوافع المديرين لإدارة الإرباح دافع ضريبة الدخل، وذلك من خلال اختيار المديرين للطرق المحاسبية التى تقلل من القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب، ومن إحدى تلك الطرق المستخدمة لتحقيق ذلك الغرض طريقة تقييم المخزون السلعى وخاصة "FIFO & LIFO"، فعلى سبيل المثال عند اختيار المديرين لـ "FIFO أو LIFO" ذلك سيؤدي إلى تغييرات فى حقيقية في دخول الوحدات

الاقتصادية، نتيجة لتأثير طرق المخزون على الإرباح الخاضعة للضريبة. فالوحدات الاقتصادية عادةً تستخدم "FIFO" عند زيادة الأسعار لزيادة الدخل الظاهر فى القوائم المالية، والذى سيؤدي إلى زيادة الضرائب وانخفاض فى التدفقات النقدية، وفى المقابل فإن "LIFO" قد تستخدم لتخفيض الدخل الظاهر فى القوائم المالية، مما يؤدي إلى انخفاض فى الضرائب وزيادة في الدخل، لذلك يُرى أن دافع الضريبة لتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية هو دافع رئيسي يؤثر على قرارات المديرين لتطبيق سياسات محاسبة المخزون السلعي.

وهناك العديد من الدراسات التى تناولت محاولة الوحدات الاقتصادية تفادي الضرائب من خلال بعض الممارسات المحاسبية التى تساعد فى تحقيق ذلك، فقد تناولت دراسة (Porcano,1997) إدراة الأرباح لتفادي الضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية، وذلك من خلال فحص مدى استجابة الوحدات الاقتصادية للتغيرات فى اسعار الضرائب على الأرباح الرأسمالية الصافية فى الولايات المتحدة والتى تكررت "4" مرات منذ سنة "1974"، حتى سنة "1996"، وقد خلصت الدراسة إلى أن استجابات الوحدات الاقتصادية للتغيرات الأربع فى أسعار الضريبية كان تتغير بهدف تعديل ما حصلت عليه الوحدة الاقتصادية من خلال أرباح رأسمالية، من أجل تعظيم التدفقات النقدية بعد الضريبة.

3. تفادي التكاليف السياسية:

تتمثل تلك التكاليف فى الأعباء التي قد تتحملها الشركات كبيرة الحجم، نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة، مثل: قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة، لذلك قد تلجأ إدارات الشركات إلى تبنى إدارة الأرباح واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح، وذلك لتجنب مثل تلك التكاليف (Watts,1977).

ويرى (طاحون ، 2001) أنه قد تستخدم الأرقام القياسية فى تبرير أفعال إدارات الشركت فى البيئات المنظمة سياسياً، فعلى سبيل المثال تهدف قوانين تحديد الأسعار فى أستراليا والولايات المتحدة إلى إجبار الشركات "خاصة الكبرى منها" على الاهتمام بسياسة التسعير، مع زيادة الاهتمام بالتزاماتها تجاه جماهير المستهلكين، ويمكن الحكم على مدى التزام الشركات فى ذلك الصدد، بمقارنة ربحيتها بمتوسط ربحية الصناعة، لذلك اذا أظهرت إدارات الشركات كبيرة الحجم فى تقاريرها أرباحاً مرتفعة، ومن ثم معدلات عائد مرتفعة على الأصول أو على حقوق الملكية، وعليه فإن تقارير الربحية الخاصة بها تكون أكثر لأن

تلفت أنظار واضعي القوانين والجهات الحكومية التى تسعى لإعادة توزيع الموارد داخل حدود المجتمع فى مثل تلك الظروف.

(5.6) أثر تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية:

هناك العديد من المؤشرات التى تستخدم لتقييم الأداء وتكون محل اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين، فمنهم من يهتم بمستوى الدخل الذى يمكن أن يتوقع مستقبلاً وليس المحقق الآن من صافى الدخل، ومنهم من يهتم بمؤشر ربحية السهم الواحد والذى يعكس مدى التقدم فى أداء الوحدة الاقتصادية، ومنهم من يهتم بالمستوى الفعلى للنقدية التى توزعها الوحدة الاقتصادية على حملة الأسهم. لذا فإن أهم المؤشرات التى يمكن أن يعتمد عليها المستثمرون فى تحديد اختياراتهم من الأسهم تتمثل فى (عبد الحميد، 1999):

1. صافى الربح بعد الضريبة:

يمثل صافى الربح بعد الضريبة مؤشراً أساسياً لمدى فاعلية إدارة أموال الوحدة الاقتصادية، كما يؤثر رقم صافى الربح فى حجم الطلب على أسهم الوحدة الاقتصادية، مما قد يدفع المساهمين الحاليين إلى رفض بيع أسهمهم إلا إذا كان السعر مغرياً، ويدلل ذلك على وجود علاقة ما بين مستوى صافى الربح وبين سعر الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية (سويلم،1996).

2. عائد الكوبون:

هو نسبة الأرباح التى يحصل عليها السهم إلى ما دفعه مالك السهم فى سبيل الحصول على ذلك السهم، ويحسب بقسمة نصيب السهم العادى الواحد من الأرباح الموزعة "صافى الكوبون" على السعر السوقي للسهم على أساس سعر الإقفال فى نهاية العام، أو المتوسط المرجح للسعر السوقى خلال العام، ويمكن قياس نصيب السهم العادى الواحد من الأرباح الموزعة على أساس قسمة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين فى نهاية سنة ما على عدد الأسهم المكتتب فيها فى نهاية ذلك العام (محمد،2002).

كما أن هناك علاقة عكسية بين عائد الكوبون والقيمة السوقية للسهم، فإذا زادت القيمة السوقية للسهم، قلت قيمة عائد الكوبون "عائد السهم" والعكس صحيح، والسبب هو أن القيمة السوقية يحددها عامل السوق "العرض والطلب"، وتتميز تلك القيمة بعدم الاستقرار، لتقلبها خلال التعامل اليومي، مما يؤدي إلى (عباس، 1994):

- إعادة تقييم الوحدة الاقتصادية ومركزها المالى من خلال توقعات المستثمرين لنتائج الإعمال التشغيلية، والأرباح التى ستوزعها ونظراً لاختلاف التوقعات بين المستثمرين فقد يكون للإشاعات فرصة لتضخيم التوقعات التى تخدم مصالح بعضهم، مما يؤدي إلى التأثير على ارتفاع أسعار الأسهم أو نقصانها بصورة مبالغ فيها.
- تتأثر القيمة السوقية بالحالة الاقتصادية التى يمر بها السوق، ففى حالة الكساد يؤثر التضخم على أسعار الأسهم.

3. العائد على حقوق الملكية:

يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافى الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، لأنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك، ولأن معدل العائد على حقوق الملكية هو المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة، وذلك لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال. بعبارة أخرى يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية مقياساً لربحية كل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (هندي،1991)، كما تعود أهمية ذلك المؤشر إلى أن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية يجذب أموالاً إضافية من خارج الوحدة الاقتصادية، مما يمكنها من تحقيق المزيد من الإرباح وبالتالى يزيد من احتمالات زيادة توزيعات الأرباح (صبح،1995).

4. ربحية السهم:

يقيس هذا المؤشر حصة السهم العادى الواحد من الأرباح سواء أكان ذلك الربح الموزع على شكل كوبون أم محتجز على شكل احتياطيات أرباح غير موزعة. ويتم استخراجه بقسمة صافى الربح السنوي بعد خصم الضريبة على عدد الأسهم المكتتب فيها (محمد،2002).

ويلزم استبعاد الحصص التى لا تخص المساهمين من صافى الربح مثل حصص العاملين ومكافأة مجلس الإدارة والحصص الأخرى، بحيث يقتصر على الربح السنوي الموزع على المساهمين، والمحتجز على شكل احتياطيات وأرباح محتجزة.

(7) منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي "Deduction"، والذي ينتقل من العام إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء، حيث يقوم الاستنتاج من أفكار محددة مسبقاً، والتي اعتمدتها الدراسة من دراسات سابقة، حيث افترضت الدراسة بناءً على ذلك وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات الأربعة المستقلة للدراسة وهي "صافي الربح بعد الضريبة – عائد الكوبون – العائد على حقوق الملكية – ربحية السهم الواحد"، والمتغير التابع الوحيد للدراسة وهو أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، ومن ثم ستقوم الدراسة على أساس اختبار الفرضيات الفرعية الأربع احصائياً والوصول لنتائج الدراسة، وعليه استنتاج وجود العلاقة المفترضة من عدمها، وبالتالي تقديم توصياتها في ضوء ذلك.

(8) الدراسة العملية:

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبى. ولتحقيق هذا الهدف فإن الجانب الميداني سيتناول الآتي:

(1.8) مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى مجموعة الشركات التى يتم تداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية الليبي فى الفترة ما بين بداية "2009" حتى نهاية "2014"، وقد تم اختيار جميع الشركات "الوحدات" المدرجة بجدول السوق الرئيسي، والممثلة لمؤشر السوق الرئيسي والبالغ عددها "14" شركة، بالإضافة إلى شركتين مدرجتين في الجدول الفرعي للسوق ومرشحة "وفق لجنة مراقبة السوق" قبل غيرها للانضمام للشركات الممثلة لمؤشر السوق الرئيسي، وعليه يصبح العدد الإجمالي لعينة الدراسة "16". ثم تم تقسيم تلك الوحدات إلى قسمين: أولهما الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها، والأخرى هي الشركات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها.

ومن أهم خصائص هذا المجتمع ما يلي:

1. عدم وجود معلومات عن خصائص التوزيع الأساسي للمجتمع.
2. المتغيرات المستقلة تأخذ قيماً عددية، بينما المتغير التابع يأخذ صورة وصفية ممثلة فى مجموعة أسهم ارتفعت اسعارها ومجموعة أسهم انخفضت أسعارها.
3. تنقسم عينة الدراسة إلى شركات انخفضت أسعار أسهمها، ويبلغ عددها "6" شركات، وهي التي يوجد أمامها علامة "*"، وكذلك إلى شركات أرتفعت أسعار أسهمها، والبالغ عددها "10" شركات.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه قد تمت المقارنة بين أسعار إصدار أسهم هذه الوحدات لأول مرة "في السوق الأولي"، وأسعار أسهمها في السوق وفق أسعار إقفال يوم 2014/10/1، ومن ثم تم تصنيفها إلى قسمين كما أسلفنا.

(2.8) مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية من خلال:

1. التقارير السنوية المنشورة للشركات المسجلة بالسوق.
2. المواقع الإلكترونية لبعض شركات السمسرة والوساطة المالية.
3. الاتصال المباشر مع بعض المدراء الماليين للشركات المسجلة بالسوق.
4. الموقع الإلكتروني الرسمي لسوق الأوراق المالية الليبى (WWW.LSM.LY).

(3.8) الأساليب الإحصائية المستخدمة فى التحليل:

بناءً على خصائص مجتمع الدراسة فإن الأساليب الإحصائية الملائمة للإستخدام هي:

1. التحليل الأحادي:

تم استخدام اختبار كرو سيكال واليس "Kruskal-Wallis Test" وكا^2 "Chi-square" فى إجراء التحليل الأحادي حيث يعتبر ذلك الاختبار من أقوى الاختبارات (اللامعلمية) الخاصة بالفرق بين مقاييس النزعة المركزية، ويستخدم ذلك الاختبار بترتيب مفردات مجموعتين معاً، مع تمييز كل مجموعة عن الأخرى، ثم يرتب كل مجموعة على حدة، وإذا كانت المجموعتان مسحوبتين من نفس المجتمع ولهما متوسط الرتب، فإن مجموعة الرتب لكل مجموعة سوف يكون واحداً تقريباً، أما إذا كانت المجموعتان مسحوبتين من مجتمعات مختلفة، فإن مجموع الرتب لكل مجموعة يتوقع أن يكون مختلفاً بدرجة كبيرة نوعاً ما.

ويمكن استخدام هذا الأسلوب لاختبار الفروض المتعلقة بمدى انعكاس مؤشرات صافى الأرباح، وعائد الكوبون، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد على أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى.

2. التحليل المتعدد باستخدام التمايز:

وقد تم إجراء التحليل باستخدام التحليل المباشر، ويقصد به إدخال كل المتغيرات المستقلة فى النموذج بغض النظر عن قدرتها التميزية. وفيما يتصل بتشغيل البيانات فى حالة تحليل التمايز فقد تم التعبير عن المتغير التابع بالقيمة "1" للتعبير عن الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها والقيمة "0" للتعبير عن الشركات التي انخفضت أسعار أسهمها. أما فيما يتصل بالمتغيرات المستقلة وهى: صافى أرباح الشركة، وعائد الكوبون، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد، فقد تم حساب معامل الاختلاف لكل متغير على مستوى كل شركة خلال فترة التحليل على أساس أن معامل الاختلاف يعبر عن مدى تشتت قيمة المتغير المستقل، والمفترض أن تبني إدارة الشركة لممارسات إدارة الأرباح يؤدي إلى الثبات النسبي للأرباح، أي انخفاض درجة التشتت، والذى يمكن قياسه بمعامل الاختلاف لصافى أرباح الشركة خلال عدة فترات، ومن المفترض أن صافى ارباح الشركة قد يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على عائد الكوبون والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

(4.8) نتائج الدراسة العملية:

إن نتائج اختبارات فرضيات الدراسة فى ظل الأساليب الإحصائية المستخدمة فى التحليل انقسمت إلى ما يلى:

1. قبول الفرضية الفرعية الأولى القائلة "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صافى ربح الشركة وبين أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى"، حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب "0.024" وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد "0.05" وفق اختبار "كرو سيكال واليس Kruskal–Wallis" واختبار "كا^2 chi–square"، **وهو ما يؤيد قبول الفرضية الرئيسية للدراسة** والقائلة " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تبني إدارات الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي لممارسات إدارة الأرباح و أسعار أسهمها المتداولة فى السوق ".

2. رفض الفرضية الفرعية الثانية القائلة "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عائد الكوبون وبين أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى"، حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب "0.375" وهى أكبر من مستوى المعنوية المحدد "0.05"، **وهو ما يؤيد رفض الفرضية الرئيسية للدراسة.**

3. قبول الفرضية الفرعية الثالثة القائلة "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى، حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب "0.048" وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد "0.05"، **وهو ما يؤيد قبول الفرضية الرئيسية للدراسة أيضاً.**

4. قبول الفرضية الفرعية الرابعة القائلة "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ربحية السهم الواحد وبين أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى، حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب "0.049" وهى أقل من مستوى المعنوية المحدد "0.05"، **وهو ما يؤيد قبول الفرضية الرئيسية للدراسة كذلك.**

ومن جهته يرجع الباحث ذلك إلى ما يلى:

1. وجود بعض الموانع التنظيمية التي قد تمنع إدارة الشركات من تبنى ممارسات إدارة الأرباح، مما قد ينعكس على عائد الكوبون.

2. وجود بعض المستثمرين الذين يركزون اهتمامهم على صافى الربح بعد الضريبة وربحية السهم الواحد والعائد على حقوق الملكية أكثر من عائد الكوبون، وذلك لتحقيق أطماع داخلية خاصة بهم.

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التمايز المتعدد فإن نتائج اختبار "وليكس لامبادا wilks Lambda" تظهران القوة التمايزية للمتغير المستقل "صافى ربح الشركة" هو أكثر المتغيرات معنوية، ويليه فى ذلك المتغير المستقل "العائد على حقوق الملكية" ثم يليه المتغير المستقل "ربحية السهم الواحد".

(9) استنتاجات الدراسة:

بناءً على ما تم بيانه فى الفقرات السابقة من تحليل لبيانات الدراسة واختبار لفرضياتها فإنه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- إن تبنى إدارة الشركة لسياسة إدارة الأرباح لتحقيق أهدافها يتم بتعديل الايرادات أو المصروفات المتوقعة وذلك بقرارات إدارية تتعلق بالنشاط، أو باختبار السياسات والطرق المحاسبية المرتبطة بالقياس والتبويب، وذلك للتأثير على صافى أرباح الوحدة الاقتصادية فى نهاية فترة نشاطها.

- إن تبنى إدارة الشركة لسياسة إدارة الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبى، وذلك لأن تحليل مدى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صافى أرباح الشركة، وربحية السهم الواحد، والعائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية الليبي أظهر معنوية تلك العلاقة، ومن المعروف كما أسلفنا تأثر هذه المؤشرات بتبني الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح، وقد بينت الدراسة أيضاً أن إدارة الشركة قد تلجأ إلى استراتيجية إدارة الأرباح باتباع سياسات محاسبية لها تأثير على استقرار الدخل وذلك للعديد من الدوافع التي أهمها مصلحة ذاتية للإدارة، وإلى دوافع المصالح الضريبية وتفادى التكاليف السياسية.

- إن لجوء الإدارة إلى تبنى سياسة إدارة الأرباح قد يكون له انعكاس مباشر أو غير مباشر على المؤشرات التي قد يهتم بها المستثمرون الحاليون أو المرتقبون فى تحديد القيمة السوقية للشركة، وبالتالي قد يكون لذلك الانعكاس تأثير مباشر على أسعار الأسهم المتداولة فى السوق.

- وجود بعض المستثمرين الذين يركزون اهتمامهم على صافى أرباح الشركة، ربحية السهم الواحد، العائد على حقوق الملكية، وذلك لتحقيق أطماع مستقبلية هامة، لأن هذه المؤشرات من مؤشرات الربحية الهامة بالنسبة للمساهمين أكثر من تركيزهم على عائد الكوبون.

- إن سياسة إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارة الشركة لها تأثير على القرارات الاستثمارية التي تتخذها تلك الإدارة، وذلك نتيجة لتأثر أسعار أسهم تلك الشركة بسياسة إدارة الأرباح.

- لا توفر شركات السمسرة والوساطة المالية معلومات وتحليلات مالية للمستثمرين تساهم بتحقيق التسعير العادل للأسهم المتداولة.

- إن لائحة الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات التي أقرتها هيئة الرقابة والاشراف على السوق تمكن من نشر تقارير مالية موثوقة تحرم الادارة من التلاعب في نتائج الاعمال والمركز المالي للشركات المسجلة بالسوق، ولكن حسب ردود عينة البحث أن عدم الالزام بالوفاء بمتطلبات هذه اللائحة والتقيد بشروطها قد أثر بالسلب على جودة واعتمادية المعلومات المفصح عنها من قبل هذه الشركات.

(10) توصيات الدراسة:

بناء على نتائج واستنتاجات الدراسة سالفة الذكر فإن الباحث بإمكانه أن يوصي بالآتي:

- يوصي الباحث هيأة الرقابة والإشراف على سوق الأوراق المالية الليبي بوضع عقوبات رادعة على الشركات التي يثبت قيامها بإدارة أرباحها تصل لدرجة شطب التسجيل بالسوق.

- العمل على نشر الوعى العلمي والفكري لدى الأفراد وأصحاب الشركات المسجلة بالسوق، وذلك عن طريق عقد الندوات فى النقابات ومراكز الأعلام والإعلان المستمر فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عن سوق الأوراق المالية الليبى، وعن الفائدة الاقتصادية التي سوف تعود على كل من المستثمر الصغير "المدخر" والدولة في حالة الحد من ظاهرة إدارة الأرباح.

- يوصي الباحث على العمل على إصدار قوانين وتشريعات جديدة من قبل هيأة الرقابة والإشراف على سوق الأوراق المالية الليبي تسمح بإدخال مجموعة من الآليات والأدوات الجديدة التي لم تكن موجودة فى سوق الأوراق المالية الليبى من قبل مثل: صناديق الاستثمار، مؤسسات السمسرة، مؤسسات مختصة فى إدارة محافظ الأسواق المالية، مؤسسات تحليل وتقييم الأوراق المالية، تقييم محافظ الأوراق المالية، مؤسسات تغطية المخاطر، التأجير التمويلي، بيوت القبول والخصم، ومؤسسات صانعي السوق، وذلك من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل التي تبين مدى الحاجة إلى تلك الأدوات، مع حث الجهات المختصة لإصدار القوانين الخاصة بذلك.

- يوصي الباحث هيأة الرقابة والاشراف على سوق الأوراق المالية الليبي بأن تنقل كلاً من دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ولائحة الإدارة الرشيدة من مستوى الإرشاد إلى مستوى الإلزام بالنسبة للشركات المقيدة بالسوق، وذلك لتحقيق مستوى مقبول من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وفق متطلبات الإفصاح العادل يواكب متغيرات تدويل وتكامل الأسواق المالية حول العالم، الأمر الذى يزيد من درجة الموثوقية بهذه التقارير، وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال إلى السوق الليبي وتنشيطه.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

1. حماد، طارق عبد العال (2004)، **حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة فى المصارف**، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
2. سويلم، محمد (1996)، **إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية**، دار الهدى للطباعة والنشر، القاهرة.
3. صبح، محمود (1995)، **الصحة المالية**، بدون ناشر.
4. عباس، على (1994)، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
5. محمد، عادل مبروك (2002)، **دراسات فى الفكر المالي : مقدمة فى الأسس العلمية والتطبيقية للإدارة المالية: منهج اتخاذ القرارات**، مركز القرارات للاستثمار، القاهرة.
6. هندي، منير صالح (1991)، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

المقالات العلمية:

1. طاحون، محمد عبد الحميد (2001)، إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيارة بين السماح والمنع مع الإشارة لمصر، **مجلة البحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس، ص ص 25-52.
2. عبدالحميد، ياسمين ممدوح (1999)، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص 406 -449.

النشرات والإصدارات:

1. دليل الإدراج فى سوق الأوراق المالية الليبى (2006)، **سوق الأوراق المالية الليبى**.
2. دليل الاكتتاب العام والطرح الخاص (2008)، **سوق الأوراق المالية الليبي**.
3. دليل المستثمر (2008)، **سوق الأوراق المالية الليبي**.
4. نشرة المؤشر الاقتصادي (2012)، **سوق الأوراق المالية الليبي**، العدد الرابع والخمسين.

أخرى:

1. عبد الحميد، ياسمين ممدوح (2011)، **قياس وتفسير أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على المحتوى المعلوماتي فى سوق الأوراق المالية المصري: دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Books:

1. Saunders, A ; Cornet, M (2009), **Financial Markets and Institutions**, McGraw Hill, New York, Fourth Edition, International Edition.
2. Wallace, E.D (1991), Auditing, Paskenta Publishing Company, Boston.

Periodicals:

1. Ashari, N (1994), Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore, **Accounting Business Research**, Vol 24, Iss 9, PP 213-241.
2. Chowdhury, R.S (2006), Earnings Management through Real Activities Manipulation**, Journal of Accounting and Economics**, Vol 24, Iss 1, PP 335-370.
3. Graham, J.M; Harvey, C.K; Rajgopal, S,D (2005), The Economic Implications of Corporate Financial Reporting, **Journal of Accounting and Economics**, Vol 40, Iss 1, pp 31-73.
4. Hothouse, R.W (1995), Annual Bonus Schemes and the Manipulation of Earnings, **Journal of Accounting and Economics,** February, PP 29-74.
5. Porcano, T.M (1997), An Analysis of Capital Gains Tax Induced Earnings Management, **International Advances in Economic Research,** Iss 97, PP 395-409.
6. Watts, R (1997), Corporate Financial Statements, a product of the Market and political process, **Australian Journal of Management,** April, PP 92-105.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدرعن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية

THE AVAILABILITY OF IMPLEMENTATION CONSTITUENTS OF ACTIVITY-BASED COSTING (ABC) IN LIBYAN PUBLIC COMMERCIAL BANKS

د. إدريس عبد الحميد الشريف[1] أ. غادة الفيتوري[2]

الملخص

تقوم المصارف التجارية العامة الليبية بدور هام يتمثل في تقديم العديد من الخدمات التي تساهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يستلزم تسعير هذه الخدمات واحتساب تكلفتها من خلال تطبيق نظام تكاليف يتناسب وطبيعة العمل المصرفي، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط Activity–Based Costing (ABC) بالمصارف التجارية العامة الليبية، باعتبار أن هذا المدخل من أكثر أنظمة التكاليف ملائمة لاحتساب التكاليف في المنظمات والمؤسسات الخدمية، وقد تم تجميع البيانات باستخدام صحيفة الاستبيان واستخدام كل من الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل البيانات، ووفرت الدراسة دليل علمي على توافر المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية.

Abstract

Libyan public commercial banks play an important role in economic activity, its services, therefore, required to be priced and cost calculated through applying a cost system proportional to the nature of banking business. Thus, the present study aims to recognise the implementation constituents of Activity-Based Costing (ABC) introduction in Libyan public commercial banks as ABC is the most appropriate cost system for computing costs in service organisations. A questionnaire was utilised as an instrument of collecting required data, the data was analysed by descriptive and inferential statistics. The study provided a scientific evidence for the availability of required components to apply the ABC in Libyan public commercial banks.

[1] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
[2] أستاذ متعاون بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

1. مقدمة : الإطـــار العـام للدراسـة:

تعد نظم التكاليف في وقتنا الحاضر من أهم النظم المحاسبية المطبقة في كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية على حد سواء، وعليه فإن الدقة في بيانات التكاليف من أهم القضايا التي شغلت الفكر المحاسبي خلال العقدين الماضيين، ما تطلب من المهنيين والأكاديميين ضرورة السعي لتطوير نظم التكاليف، من خلال استحداث أساليب وأدوات محاسبية تساعد في تطوير نظم التكاليف، والرفع من كفاءتها بالشكل الذي يكفل لها توفير البيانات اللازمة بشكل أدق (الجبالي، 2004)، ومن أهم هذه الأساليب والأدوات المحاسبية أسلوب تخصيص التكلفة على أساس النشاط والذي يقوم على فكرة تخصيص التكلفة حسب الأنشطة المسببة لحدوثها بدلاً من التخصيص وفقاً للمنتجات النهائية (الوابل والجبالي، 1996) بالإضافة إلى كونه يمثل أسلوباً للقياس الكمي لأنشطة الأداء وتكلفة استخدام الموارد من خلال تحديد تكلفة هذه الأنشطة بدقة، وتحديد أكثر الأنشطة التي تمثل جميع التكاليف غير المباشرة، ثم تتبع التكاليف لمراكز الأنشطة، واختيار محركات التكاليف والتي تعد وسيلة تحميل التكاليف من مراكز الأنشطة إلى المنتجات (رمزي، 2003).

ويتيح استخدام مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط للإدارة معرفة حجم التغيرات التي تطرأ على خدمات نشاط معين نتيجة لاتخاذ قرارات معينة، مثل إدخال تحسينات على العمليات الإنتاجية أو إجراء تعديل في تصميم المنتج، أو إتباع أساليب تقنية حديثة، بالإضافة إلى تحديد الأنشطة والموارد اللازمة لتحقيق الأنشطة، وتوفير سياسات تكاليف أكثر دقة تتصف بالموضوعية وتساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أفضل (عطية، 2000).

وحيث أن مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط يقوم على مبدأ رئيسي يتمثل في الربط بين الموارد المستخدمة، والأنشطة التي تستخدم أو تستهلك تلك الموارد، ثم الربط بين تكاليف الأنشطة والمنتج النهائي باستخدام مقاييس تعبر عن احتياجات تلك المنتجات أو الخدمات من الأنشطة المختلفة (عيسى، 1997)، فإن مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط يقوم على مجموعة من العناصر أو المقومات التي من شأنها أن تساعد على تطبيقه ويمكن تلخيص هذه المقومات في التالي:

المـــــوارد:

الموارد هي عوامل الإنتاج التي يتم استخدامها بواسطة النشاط لتوليد مخرجات النشاط، وهي تمثل مصدر التكلفة التي تنشأ نتيجة استخدام هذه الموارد، وتتمثل الموارد في: المواد، العنصر البشري التقنية، التسهيلات أو الخدمات الأخرى المستخدمة في دعم النشاط، والتي تشتمل على الموارد أو الخدمات المشتراة من خارج المنظمة، مثل الإعلان والخدمات المحاسبية والقانونية (صالح، 2002).

الأنشطـــــة:

يقصد بالنشاط " مجموعة من العمليات أو الإجراءات التي تؤدي إلى إتمام تنفيذ الأعمال" (هيكس، 1998: 43). وتعتبر الأنشطة هي أساس مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط، حيث يقوم منهج هذا المدخل على تحديد جميع الأنشطة التي تستهلك الموارد اللازمة لإنتاج منتج معين، أو خدمة معينة.

المخرجـــــات:

وتعبر المخرجات عن وحدات التكلفة التي تستهلك خدمات الأنشطة المختلفة سواء كانت هذه الوحدات منتجات أو خدمات، ويتم تحميل تكاليف الأنشطة على المخرجات المختلفة من خلال استخدام مسببات تكاليف الأنشطة (صالح، 2002).

مسببـات التكلفـــة:

مسبب التكلفة هو العامل الذي تسبب في حدوث التكلفة، أو هو السبب الأساسي لمستوى أو حجم النشاط، وتتطلب عملية اختيار مسبب التكلفة لكل نشاط استخدام المقاييس الإحصائية لتحديد أفضل مسبب للتكلفة يمكن استخدامه للتعبير عن سلوك التكاليف الخاصة بكل نشاط، وفي حالة تجميع مجموعة غير متجانسة من الأنشطة في مجمع تكلفة واحد، فإنه سيصبح من الصعب استخدام مسبب تكلفة وحيد لها مما يسبب قصوراً في تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات أو الخدمات ويتطلب تطبيق مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط فهماً وتحديداً للعوامل التي أدت إلى نشوء النشاط الذي تسبب في حدوث التكلفة (صالح، 2002).

مجمعـات التكلفـــة:

ويقصد بمجمعات التكلفة تجميع مجموعة الأعمال المتجانسة التي تؤدى داخل وحدة النشاط لتحقيق هدف محدد في مجمع تكلفة واحد، يمثل حلقة الوصل بين موارد المنظمة والمنتجات النهائية (صالح، 2002).

حيث يتم تجميع عناصر التكاليف غير المباشرة بكل مجمع تكلفة للنشاط حسب الدور الذي يؤديه وبحيث تكون التكاليف بكل مجمع هي نتيجة القيام بأعمال متجانسة، وأن تتناسب هذه التكاليف طردياً مع الأنشطة، ويتم بعد ذلك توزيع تكاليف هذه المجمعات على الإنتاج أو الخدمات بحسب الأنشطة التي استخدمت في إنجازها (عيسى، 1997) .

مراحل تصميم مدخل التكلفة على أساس النشاط:

بما أن الهدف الأساسي لمدخل التكلفة على أساس النشاط يتمثل في فهم الأنشطة التي يتم القيام بها، وتقدير التكاليف المرتبطة بتنفيذها، فإنه يجب على المنظمات تصميم وتنفيذ نظام تخصيص التكلفة على أساس النشاط بشكل يكفل لها تحقيق أهدافها، وعليه فإن مراحل تصميم وتنفيذ نظام تخصيص التكلفة على أساس النشاط تتلخص في الخطوات الآتية:

1. تحديد الأنشطة الملائمة وتعريفها.
2. تحديد مراكز الأنشطة.
3. تتبع التكاليف لمراكز الأنشطة.
4. اختيار محركات (مسببات) التكلفة.
5. تحميل تكاليف الأنشطة على المخرجات.

وعلى الرغم من أن مدخل تخصيص التكلفة على أساس النشاط قد أستخدم في بادئ الأمر في المنظمات الصناعية، إلا أنه ومع نهاية القرن العشرين الميلادي، واجهت المؤسسات المالية انخفاضاً ملحوظاً في أرباحها، مما دفعها للبحث عن طرق وأساليب جديدة لإدارة وخفض تكاليفها الأساسية وتحسين أرباحها، دون أن يؤثر ذلك سلباً على أنشطة أعمالها، وترى العديد من هذه المؤسسات أن نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط هو الأسلوب الأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف (مابرلي، 2004).

وكون المصارف التجارية تعد من المؤسسات المالية الهادفة للربح، والتي تسهم بشكل فعال في تنمية اقتصاديات الدول، والمساهمة في تحقيق رفاهية الأفراد، من خلال ما تقدمه من خدمات عديدة ومتنوعة يستفيد منها كافة أفراد المجتمع، وفي جميع مجالات حياتهم، إلا أن التقدم التقني الذي شمل معظم الأنشطة الاقتصادية، ساهم في زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية العامة لعملائها، وارتفعت تبعاً لذلك تكاليف التشغيل التي تتكبدها هذه المصارف في سبيل تقديم هذه الخدمات، الأمر الذي تطلب ضرورة تحديد تكلفة هذه الخدمات وتسعيرها وتحقيق الرقابة عليها (معقصة، 1983) .

ونظراً لتميز الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية العامة لعملائها، من حيث تنوعها واختلافها، وعدم قابليتها للتخزين، بالإضافة إلى انتشار هذه الخدمات وتأثرها بالحالة الاقتصادية المحيطة بها، فإن الحاجة إلى قياس تكلفة الخدمات المصرفية يمثل أهمية بالغة، نظراً للتنافس الحاد بين المصارف التجارية من جهة، وزيادة الطلب المستمر على الخدمات المصرفية، نتيجة زيادة الوعي المصرفي والتطور التقني والتوسع المستمر لهذا القطاع من جهة أخرى (علوان، 2003) .

وعليه، فقد يكون نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط هو الأسلوب المناسب والأكثر ملائمة لتحديد تكلفة الخدمات المصرفية، إذا توفرت المقومات اللازمة لتطبيق هذا النظام.

وبناء على ما تقدم، فان دراسة إمكانية تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية قد تكون لها أهميتها خصوصاً في ظل التغيرات والتطورات القائمة حالياً في هذا القطاع، بالاتجاه نحو خصخصة بعض المصارف التجارية العامة الليبية وإنشاء سوق للأوراق المالية مما يستوجب ضرورة احتساب وخفض تكلفة الخدمات المصرفية التي تقدمها، وعليه فإن هدف الدراسة هو التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية.

2. فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضية الدراسة الرئيسية كالتالي:

"عدم توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة عدد سبع فرضيات فرعية كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

"عدم توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية العامة الليبية"

الفرضية الفرعية الثانية:

"عدم توافر نظم محاسبية متكاملة بالمصارف التجارية العامة الليبية"

الفرضية الفرعية الثالثة:

"عدم إمكانية تحديد الأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية بدقة"

الفرضية الفرعية الرابعة:

"عدم إمكانية تحديد جميع الموارد التي تستخدم عند أداء كل نشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية "

الفرضية الفرعية الخامسة:

"عدم إمكانية تحديد مسببات التكلفة للأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية"

الفرضية الفرعية السادسة:

"عدم إمكانية تجميع الأنشطة المتشابهة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية في مجمعات للتكلفة"

الفرضية الفرعية السابعة:

"عدم إمكانية تحميل التكلفة المباشرة لكل نشاط من الأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية"

3. منهجية الدراسة:

يعد تحديد منهجية الدراسة من أهم المواضيع التي تواجه الباحث عند قيامه بدراسته، والتي يمكن من خلالها جمع البيانات وتحليلها، وبناء عليه فقد تم تصنيف هذه الدراسة من حيث الإجراءات (Process) التي تتبعها باعتبارها دراسة كمية (Quantitative) أكثر منها نوعية (Qualitative) أما من حيث الهدف فيمكن تصنيف هذه الدراسة إلى دراسة وصفية(Descriptive) ، تهدف إلى وصف ظاهرة معينة، وتحديد معالمها بشكل واضح، من خلال قيامها بوصف مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط ABC بالمصارف التجارية العامة الليبية.

وكون الحقائق التي تسعى هذه الدراسة لتجميعها تتسم بالوجود المادي الظاهر، وإن المعرفة المتعلقة بها هي معرفة مستقلة عن الأفراد، فإن هذه الدراسة تقع إلى حد كبير ضمن الـ (Functionalist Paradigm)أي النموذج الوظيفي، وبناءً عليه ستكون المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي ما يعرف بـ (Nomothetic Methodology)أي المنهجية الطبيعية.

4. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العامة الليبية، وهي تلك المصارف التي يمتلك مصرف ليبيا المركزي معظم أو كامل رأس مالها، وتتمثل هذه المصارف في المصارف التالية:

أ. مصرف الوحدة.

ب. مصرف الجمهورية.

ج. مصرف الأمة.

د. مصرف الصحاري.

هـ. المصرف التجاري الوطني.

وقد شملت الدراسة المجتمع بالكامل على مستوى الإدارات العامة، ممثلة بمدراء إدارات الحسابات العامة أو من ينوب عنهم، ورؤساء وحدات الميزانية بهذه الإدارات. في حين شملت عينة الدراسة الفروع الرئيسية وغير الرئيسية للمصارف التجارية العامة الليبية ممثلة بمدراء الفروع أو من ينوب عنهم، ورؤساء أقسام الحسابات العامة بهذه الفروع، مع اشتراط أن تكون هذه الفروع كبيرة أو متوسطة الحجم تمشياً مع هدف الدراسة، ونظراً لكثرة عدد فروع المصارف التجارية العامة الليبية والبالغ عددها (258) فرعاً منتشرة في مختلف المدن الليبية وبالتالي عدم إمكانية تغطيتها جميعاً في الدراسة فقد تم اختيار عينة بلغ عددها (60) فرعاً، أي ما يقارب (23.25%) من إجمالي عدد الفروع المصرفية، والجدول رقم (1) يوضح التوزيع الجغرافي للفروع المشاركة في الدراسة:

جدول رقم (1)

التوزيع الجغرافي للفروع الرئيسية وغير الرئيسية المشاركة في الدراسة

المدينة	بنغازي	المرج	البيضاء	درنة	طرابلس	مصراتة	الإجمالي
عدد الفروع	20	4	5	5	21	5	60

يوضح هذا الجدول التوزيع الجغرافي للفروع الرئيسية وغير الرئيسية المشاركة في الدراسة.

5. تجميع البيانات:

لتحقيق هدف الدراسة تم تجميع البيانات اللازمة بالاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية حيث تم إعداد استمارتي استبيان: أرسلت الأولى إلى الإدارات العامة للمصارف التجارية العامة الليبية في حين أرسلت الأخرى إلى فروع المصارف التجارية العامة الليبية، وبعد تحديد عينة الدراسة تم توزيع استمارات الاستبيان على مفردات العينة بشكل مباشر، وبمساعدة معاونين وعن طريق البريد فبلغ عدد الاستمارات الموزعة على الإدارات العامة للمصارف التجارية العامة الليبية (10) استمارات بمعدل (2) استمارة لكل إدارة، تم الإجابة عليها من قبل مدير إدارة الحسابات العامة أو من ينوب عنه ورئيس قسم الميزانية بذات الإدارة، في حين بلغ عدد الاستمارات الموزعة على الفروع الرئيسية وغير الرئيسية للمصارف التجارية

العامة الليبية (120) استمارة، بمعدل (2) استمارة لكل فرع، تم الإجابة عليها من قبل مدير الفرع أو من ينوب عنه ورئيس قسم الحسابات العامة بالفرع.

6. تحليـــل البيانـــات:

لتحليل البيانات التي تم تجميعها لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة الحزم الإحصائية (Minitab) وكذلك (SPSS) وذلك بعد مراجعة هذه البيانات وترميزها، وإدخالها إلى الحاسب الآلي ومن ثم تحليلها باستخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

أولاً: اختبـار الصـدق والثبـات:Reliability Analysis

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبيان، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها، وفي هذه الدراسة تم إجراء اختبار "ألفا كرونباخ" للأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حده باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وكانت جميع معاملات الثبات التي تم الحصول عليها مقبولة إحصائيا ، وتدل على وجود ترابط بين الأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حده، وأن الإجابات المتحصل عليها قد حققت نسب ثبات مقبولة إحصائيا، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول رقم (2)

اختبار الصدق والثبات

م	البيـان	قيمـة ALPHA	التعليق
1	الفرضية الفرعية الأولى	0.795	مقبولة إحصائيا
2	الفرضية الفرعية الثانية	0.751	مقبولة إحصائيا
3	الفرضية الفرعية الرابعة	0.871	مقبولة إحصائيا
4	الفرضية الفرعية الخامسة	0.955	مقبولة إحصائيا
5	الفرضية الفرعية السابعة	0.870	مقبولة إحصائيا

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الصدق والثبات لفرضيات الدراسة الفرعية.

يلاحظ من الجدول بأنه قد تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ لعدد خمس فرضيات فرعية فقط وعدم إجراء هذا الاختبار للفرضية الفرعية الثالثة والفرضية الفرعية السادسة، ذلك أن كل فرضية من هاتين الفرضيتين قد تم تخصيص سؤال واحد فقط للإجابة على كلٍ منهما.

ثانيـاً: التحليـل الوصفـــي:Descriptive Analysis

تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لتحليل ووصف البيانات التي تم تجميعها لهذا الغرض بهدف التعرف على بعض خصائص ومعالم عينة الدراسة ووصفها، ومن خلال التحليل تبين أن معظم المشاركين في الدراسة هم ممن يشغلون مراكز وظيفية هامة، وذوي خبرة طويلة نسبياً في المصارف التجارية، الأمر الذي يعطي قدراً معقولاً من الثقة في الإجابات المتحصل عليها بالإضافة إلى توافر الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلات العلمية العليا داخل المصارف عينة الدراسة، الأمر الذي يسهل من عملية استيعاب وفهم النظام محل الدراسة، كما يتضح أن المصارف تعطي أهمية كبيرة لتدريب موظفيها سواءً داخلياً أم خارجياً، مما يعطي فرصة لتطويرهم وتأهيلهم الأمر الذي ينعكس بالضرورة على مستوى أدائهم وبالتالي تحسين أداء هذه المصارف من حيث متابعتها ومواكبتها للتطورات والمستجدات على صعيد الوظيفة المالية، بما في ذلك إمكانية تطبيقها لنظام التكلفة على أساس النشاط في حال توافر المتطلبات اللازمة لتطبيقه، وفيما يتعلق بمدى إمكانية تحديد تكلفة الخدمات المصرفية، أفادت عينة الدراسة بأنها تحتفظ بدفاتر وسجلات تحليلية خاصة بالمصروفات تكفل توفير البيانات والمعلومات التفصيلية حول عناصر المصروفات المختلفة، وبأنها تقوم بتصنيف عناصر مصروفاتها وفقاً لأسس التصنيف المختلفة، مما يسهل من عملية تحديد التكلفة وبالتالي إمكانية احتساب تكلفة الخدمات المصرفية وتسعيرها، بالإضافة إلى إمكانية تقسيم إداراتهم (أقسامهم) إلى مراكز رئيسية وأخرى مساعدة، مما يسهل من إمكانية تخطيط التكاليف والرقابة عليها، هذا بالإضافة إلى أن المشاركين في الدراسة يتمتعون بوعي وإدراك كبير بأهمية نظام التكلفة على أساس النشاط ولديهم الرغبة الأكيدة في تطوير الأنظمة المصرفية المطبقة بمصارفهم، من خلال استحداث نظام جديد يساعد على تحديد واحتساب تكلفة الخدمات المصرفية، فضلاً عن توافر الخبرات الكافية والكوادر المؤهلة القادرة على استيعاب النظام، في حال تم تطبيقه بالمصارف التجارية العامة محل الدراسة.

ثالثـاً: التحليـل الاستدلالـــي:Inferential Analysis

تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي في تحليل البيانات التي تم تجميعها بهدف اختبار فرضيات الدراسة، واتخاذ القرار الملائم حولها، وذلك باستخدام اختبار " One Sample T-Test " عند مستوى معنوية " α = 0.05" وفيما يلي توضيح للخطوات التي تم إتباعها عند اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة:

أ. تم إجراء الاختبار الإحصائي لكل سؤال من الأسئلة ذات الفقرة الواحدة والخاصة بكل فرضية فرعية على اعتبار أنها فرضيات جزئية للفرضية التابعة لها وذلك عند نسبة (70%) وبالتالي فلن يتم قبول أية إجابة تكون أصغر من أو تساوي (70%)، وفي المقابل سيتم قبول أية إجابة تكون أكبر من (70%) وبناء على ذلك فقد تم صياغة الفرضية الصفرية (H0) والفرضية البديلة (H1) لهذه المجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

$$H0 : \mu \leq 0.7$$

$$H1 : \mu > 0.7$$

ب. بالنسبة للأسئلة التي تحتوي على عدة فقرات، فقد تم إجراء الاختبار الإحصائي لها على أساس أنها فرضيات جزئية للفرضية الفرعية التي تشملها، وذلك عند نسب مختلفة تم احتسابها عن طريق ضرب عدد الفقرات × نسبة (70%)، ومن ثم اختبار الإجابات المتحصل عليها عند الناتج الذي تم الحصول عليه من عملية الضرب، وقبول جميع الإجابات التي تكون أكبر من الناتج المتحصل عليه لكل سؤال على حده، ورفض جميع الإجابات التي تكون أصغر من أو تساوي الناتج المتحصل عليه أيضا لكل سؤال على حده، وفيما يلي توضيح لكيفية احتساب متوسط الإجابة لكل سؤال من هذه الأسئلة:

جدول رقم (3)

احتساب متوسط الإجابة للأسئلة ذات الفقرات المتعددة

عدد فقرات السؤال	عدد الفقرات × 70%	الفرضية الصفرية H_0	الفرضية البديلة H_1
5	3.5 = 0.7×5	$H0: \mu \leq 3.5$	$H1: \mu > 3.5$
4	2.8 = 0.7×4	$H0: \mu \leq 2.8$	$H1: \mu > 2.8$

يوضح هذا الجدول كيفية احتساب متوسط الإجابة للأسئلة ذات الفقرات المتعددة.

ج. تم استخدام قيمة (P-value) للمقارنة مع مستوى المعنوية (α) الذي تم إجراء الاختبار الإحصائي للفرضيات الجزئية عندها، وهي) 0.05(α= ، فإذا كانت قيمة (P-value0.05) ≥ فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الجزئية وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أما إذا كانت قيمة (P-value0.05) > فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الجزئية ورفض الفرضية البديلة (H1) لها.

د. يتم قبول أو رفض الفرضية الفرعية بناء على نتائج الاختبارات التي أجريت على الأسئلة (الفرضيات الجزئية) المتعلقة بهذه الفرضية، وذلك وفقاً للحالات الآتية:

1- إذا كان عدد الفرضيات الصفرية التي تم رفضها أكثر من عدد الفرضيات الصفرية التي تم قبولها وذلك بالنسبة للفرضيات الجزئية الخاصة بالفرضية الفرعية محل الاختبار، فإنه في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها.

2- إذا كان عدد الفرضيات الصفرية التي تم رفضها أقل من عدد الفرضيات الصفرية التي تم قبولها وذلك بالنسبة للفرضيات الجزئية الخاصة بالفرضية الفرعية محل الاختبار، فإنه في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية، ورفض الفرضية البديلة (H1) لها.

3- أما في حالة تساوي عدد الفرضيات الصفرية التي تم قبولها والفرضيات الصفرية التي تم رفضها وذلك بالنسبة للفرضيات الجزئية الخاصة بالفرضية الفرعية محل الاختبار، فإنه في هذه الحالة يتم استخدام المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أسئلة الفرضية الفرعية محل الاختبار لاتخاذ القرار الملائم حولها.

هـ. تم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال المقارنة بين عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم قبولها، وعدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم رفضها فإذا كان عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم رفضها أكثر من عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم قبولها، فانه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة (H1) لها بمعنى أنه تتوافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، أما إذا كان عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم رفضها أقل من عدد الفرضيات الصفرية للفرضيات الفرعية التي تم قبولها، فإنه في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الرئيسية، ورفض الفرضية البديلة (H1) لها، بمعنى انه لا تتوافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، وبإتباع الخطوات السابقة في اختبار فرضيات الدراسة الفرعية والفرضية الرئيسية يمكن تلخيص نتائج اختبار هذه الفرضيات في الجدول التالي :

جدول رقم (4)

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

رقم الفرضية	الفرضية الصفرية [1](H0)	قيم Mean لأسئلة الفرضية[2]	قيم P-Value لأسئلة الفرضية مقارنة مع مستوى المعنوية (α= 0.05)	القرار المتخذ
1	H0:μ≤0.7	0.78 ، 0.82 ، 0.81	0.029 ، 0.002 ، 0.003	رفضH0
[3] 2	H0:μ≤0.7	0.86، 0.89، 0.91، 0.85، 0.87، 0.72 ،0.84 0.85	0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.329	رفضH0
	H0:μ≤3.5	4.21	0.000	رفضH0
	H0:μ≤2.8	3.68، 2.80، 3.55	0.000، 0.487، 0.000	رفضH0
3	H0:μ≤0.7	0.82	0.001	رفضH0
4	H0:μ≤ 2	2.98، 2.90، 2.62، 2.40	0.000، 0.000، 0.000، 0.005	رفضH0
5	H0:μ≤ 2	2.70، 2.58، 2.52، 2.64، 2.28، 2.48،2.12 2.50	0.000،0.000، 0.000، 0.000، 0.021، 0.025، 0.001، 0.000	رفضH0
6	H0:μ≤0.7	0.81	0.021	رفضH0
7	H0:μ≤0.7	0.76 ،0.75	0.023 ،0.127	رفضH0 [4]

يوضح هذا الجدول ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1- باختبار الأسئلة المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى يتضح بأنه قد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بهذه الأسئلة، وقبول الفرضيات البديلة لها، ومن ثم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي إنه تتوافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية العامة الليبية محل الدراسة، وبالتالي توافر أحد مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في هذه المصارف.

[1]- تم صياغة هذه الفرضيات وفقاً لمقياس الإجابة المحدد لكل سؤال من أسئلة الاستبيان.

[2] - تمثل كل قيمة من هذه القيم المتوسط الحسابي الذي تم التوصل إليه والخاص بكل سؤال من الأسئلة المخصصة لكل فرضية فرعية (مثلا: الفرضية الأولى أمامها عدد (3) متوسطات حسابية تخص عدد (3) أسئلة تم تخصيصها لتحقيق هذه الفرضية).

[3]- تتكون هذه الفرضية من عدد (12) سؤال ذات مقاييس إجابة مختلفة، الأمر الذي تطلب صياغة أكثر من فرضية صفرية واحدة لتحقيقها.

[4]- بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفرضية (0.075) في حين بلغت قيمة P-Value (0.089) ومن ثم فقد تم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الفرعية السابعة عند مستوى معنوية (α= 0.10).

2- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية فقد قد تم رفض عدد عشر فرضيات صفرية تتعلق بأسئلة هذه الفرضية وقبول فرضيتين صفريتين فقط، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي إنه تتوافر نظم محاسبية متكاملة بالمصارف التجارية العامة الليبية، وهو مؤشر جيد على توافر أحد العناصر اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بهذه المصارف.

3- باختبار السؤال المتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة يتضح بأنه تم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي إنه يمكن تحديد الأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة بدقة.

4- دلت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة على رفض جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بأسئلة هذه الفرضية، وقبول الفرضيات البديلة لها، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أنه يمكن تحديد جميع الموارد التي تستخدم عند أداء كل نشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، أي توافر مقوم آخر من المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط.

5- باختبار أسئلة الفرضية الفرعية الخامسة تم رفض جميع الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة، وقبول الفرضيات البديلة لها، ومن ثم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أنه يمكن تحديد مسببات التكلفة للأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية، وهو دليل على توافر مقوم آخر من مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط، مما يتيح تطبيق هذا النظام بالمصارف عينة الدراسة.

6- أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية السادسة فقد كانت نتيجة الاختبار أن تم رفض الفرضية الصفرية للسؤال المخصص لها، وقبول الفرضية البديلة له، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية (H0) لهذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أنه يمكن تجميع تكاليف أكبر قدر من الأنشطة المتشابهة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية في مجمعات للتكلفة.

7- بناء على نتائج اختبار أسئلة الفرضية الفرعية السابعة، نتوصل إلى أنه قد تم قبول الفرضية الصفرية للسؤال الأول، ورفض الفرضية الصفرية للسؤال الثاني، وهذا ما تطلب احتساب المتوسط الحسابي المرجح، لاتخاذ القرار المناسب حول الفرضية الفرعية السابعة، وكانت نتيجة هذا

الاختبار رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية للفرعية السابعة وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، مما يعني إمكانية تحميل التكلفة المباشرة لكل نشاط من الأنشطة التي يتم أداؤها بالمصارف التجارية العامة الليبية .

من خلال ما سبق يتضح بأنه قد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H0) للفرضيات الفرعية للدراسة، وقبول جميع الفرضيات البديلة (H1) لها، الأمر الذي ترتب عليه منطقياً رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي إنه تتوافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بالمصارف التجارية العامة الليبية، الأمر الذي يشجع على إمكانية تطبيق هذا النظام بها في ظل هذه المقومات، وفي ظل سعي هذه المصارف إلى مواكبة التطورات والمستجدات على صعيد الوظيفة المالية.

7. نتائـــج الدراســـة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو الآتي:

أ. إن معظم المصارف التجارية العامة الليبية تتوافر لديها هياكل تنظيمية واضحة يمكن من خلالها فصل التخصصات، وتحديد المسؤوليات، وتوضيح كل الإدارات والأقسام داخل المصرف، مما يساعد على تحديد كل الأنشطة التي تقوم بها كل إدارة أو قسم بشكل دقيق وواضح، وبالتالي تحديد الموارد اللازمة لأداء كل نشاط ومسببات التكلفة الخاصة بكل نشاط من هذه الأنشطة، ومن ثم سهولة تجميع تكاليف الأنشطة المتشابهة في مجمعات للتكلفة، وهذا مؤشر جيد وهام يدل على توافر بعض المقومات اللازمة لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط.

ب. إن جميع المصارف التجارية العامة الليبية يتوافر لديها نظام محاسبي متكامل، يكفل توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة لاحتساب تكلفة الخدمات التي تقدمها، وذلك من خلال احتفاظها بالدفاتر والسجلات المحاسبية العامة والتحليلية، والتي توفر معلومات تفصيلية عن عناصر التكلفة والأسس المختلفة لتصنيفها، بالإضافة إلى اعتماد هذه المصارف على الحاسب الآلي لتسجيل واثبات كافة عملياتها، وبالتالي سهولة وسرعة الحصول على البيانات الخاصة بهذه العمليات، واستخدامها في احتساب التكلفة، كما تتوافر بهذه المصارف مجموعة مستندية متكاملة، يمكن من خلالها تتبع مسار التكلفة لكل نشاط من الأنشطة التي تقوم بها وبالتالي سهولة تحميل التكلفة المباشرة لكل نشاط من

هذه الأنشطة، وهذا يعد من المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط بهذه المصارف.

ج. إن جميع المصارف التجارية العامة الليبية تتوافر لديها المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط، إلى جانب توافر الكوادر الوظيفية المؤهلة والمتخصصة، وذات الخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي، مما يدعم ويسهل من إمكانية تطبيق هذا المدخل بهذه المصارف.

8. محـــددات الدراســـة:

اعتمدت هذه الدراسة في تجميع بياناتها على وسيلة الاستبيان، وكأي وسيلة أخرى من وسائل تجميع البيانات فإن للاستبيان بعض أوجه القصور تتمثل في التالي (عقيل، 1995):

1. قد لا يستوعب بعض المشاركين المفاهيم والعبارات الواردة في الاستمارة.
2. قد يستعين بعض المشاركين بآخرين في الإجابة على أسئلة الاستمارة، مما قد يؤثر على مصداقية المعلومات المتحصل عليها.
3. قلة الإجابات المتحصل عليها في حالة الاستبيان المرسل عن طريق البريد.

وبالتالي فإن استخدام بحوث أخرى لوسائل تجميع بيانات متعددة ومختلفة كدراسة الحالة مثلاً قد يكون ذو مساهمة ايجابية في توفير معرفة أكثر حول موضوع الدراسة.

9. الخلاصـــة والتوصيـــات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن هذه الدراسة توصي بضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمصارف التجارية العامة الليبية وإنشاء إدارات وأقسام مستقلة للتكاليف مدعومة بالكوادر البشرية نظراً لتوافر المقومات الأساسية التي يتطلبها تطبيق هذا النظام بهذه المصارف بالإضافة إلى أن التطورات والمستجدات المتلاحقة التي يشهدها القطاع المصرفي اليوم تتطلب من هذه المصارف ضرورة احتساب وتحديد تكلفة الخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول مدخل التكلفة على أساس النشاط لزيادة المعرفة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، وفهمه بصورة أعمق، وبصفة خاصة في القطاعات الصناعية التي تتميز بتطبيق نظام التكاليف الأمر الذي يسهل من إجراء مقارنة بين نظام التكاليف المطبق في هذه القطاعات، وبين نظام التكلفة على أساس النشاط ومحاولة الاستفادة من المزايا العديدة التي يتسم بها مدخل التكلفة على أساس النشاط.

المراجـــع

أبو زيد، كمال الدين الدهراوي، 2002. محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

البياتي، محمود مهدي، 2005. تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الجبالي, عبير، 2004. مدى توافر مقومات تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط بالشركات الصناعية النفطية الليبية, رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.

العبيدي، فالح الشيخلي، 2000. التحديات المعاصرة للجهاز المصرفي العربي، اتحاد المصارف العربية، 20 (236)، 125-137.

اللافي، سعد، 2003، الإحصاء الاستنتاجي، الجزء الأول، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

الوابل, محمد الجبالي, 1996. محاسبة التكاليف مدخل إداري حديث, الطبعة الثانية الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.

جاريسون، اريك نورين، 2000. المحاسبة الإدارية، ترجمة: أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر .

رمزي, مها، 2003. أثر التغيرات البيئية والتنظيمية في التحول إلى محاسبة تكلفة النشاط، الإداري 25 (93)، 69-108 .

صالح، رضا، 2002. مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط كأساس لقياس تكلفة الخدمات الصحية بالمستشفيات، الإدارة العامة، 42 (1)، 43-98.

عطية، هاشم، 2000. محاسبة التكاليف في المجالات التطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

عقيل، حسين، 1995. فلسفة مناهج البحث العلمي، الطبعة الثانية، فاليتا: منشورات.ELGA

علوان، محمد، 2003. كيفية قياس مستوى الخدمات المصرفية، دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات المصرفية الأردنية، الإداري، 25 (92)، 77-108.

عيسى, حسين، 1997. دراسة تحليلية لمشاكل تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، (3)، 123-212.

مابرلي, جولي، 2004. تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، كيف تدعم الإدارة على أساس النشاط وتدير مواردك بفعالية، ترجمة: أحمد محمد الرياض: معهد الإدارة العامة.

معقصة، سحر،1983 نظام محاسبة التكاليف في المصارف، مجلة المصارف العربية، 3 (33) 28-29.

هيكس، تشارلز، 1998. نظام التكلفة حسب الأنشطة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ترجمة: محمد الجبالي، لطفي الرفاعي، جامعة الملك سعود: النشر العلمي والمطابع .

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدرعن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا

THE CURRENT ROLE OF ACCOUNTING INFORMATION SYSTEMS IN SERVING THE DEVELOPMENT IN LIBYA

د. بوبكر فرج شريعة[1]

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى ابراز اهمية المغلومات المحاسبية في خدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام و في ليبيا بشكل خاص، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية. إن هذه الدراسةِ استندت على مراجعة الأدبِ المحاسبي السابق، وتم تعزيزها ببعض الوسائل الأخرى والتي اشتملت على دراسة بعض التقارير الدورية لبعض الجهات الرقابية في الدولة كديوان المحاسبة والهيئة العامة للتوثيق والإحصاء. ولقد تم استخدام نظرية العولمة كإحدى نظريات التنمية الاقتصادية وذلك لتفسير ما تم التوصل إليه في هذا الخصوص. أوضحت هذه الدراسة إن استخدام المعلوماتِ المحاسبية تم تحديده وفقاً للتغيراتَ السياسية التي تمت في تركيبِ وعددِ الهياكل الإدارية التي توالت على قطاعات الدولة المختلفة، مما ينفي الدور الأساسي للمحاسبة كنظام للمعلومات، ونتيجةً لذلك، أصبح تأثير المعلومات المحاسبية على تشجيع التنمية الاقتصادية في ليبيا محدودا.

Abstract

The purpose of this paper is to highlights the importance of accounting information in the economic development of developing countries, with a particular focus on the nation of Libya. It demonstrates that the use of accounting information to achieve economic development goals is determined largely by the political/ideological setting in which it is generated. The study is based on a literature review and archival research, reinforced by a qualitative case study comprised of interviews, attendance at meetings and a study of internal documents. The globalization as a Theories of economic development has been used to interpretive the results of the study. A study of The Libyan case as a developing country revealed that frequent politically driven changes in the structure and number of popular congresses and committees severely limited the use of accounting information, relegating it to a formal role. In consequence, accounting information had little effect on stimulating economic development in Libya.

[1] أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

1. المقدمة:

إن قطاع المعلومات في ليبيا، وكذلك في غيرها من البلدان النامية، يواجه مشاكل كبيرة، حيث يشكو صناع القرار من عدم حصولهم على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب علاوة على الزيادة المضطردة للحاجة لهذه المعلومات ويقولون، كما هو موضح لاحقا في هذه الورقة، أن هذه المعلومات لا تتوفر فيها الصفات الكمية والنوعية المطلوبة لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان معدي هذه المعلومات يشتكون أيضا من عملية تكرار طلب نفس المعلومات من قبل نفس الجهات و يقولون أن العديد من الوكالات والهيئات الحكومية تطلب مرارا وتكرارا الحصول على نفس معلومات، هذا بالإضافة إلى مشكلة عدم التعرف بشكل جيد على نوع المعلومات المطلوبة ولا مستخدمي هذه المعلومات.

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في مساعدة احتياجات التنمية في ليبيا، حيث يمكن أن يكون للنظام المحاسبي الموحد الذي يستجيب للمؤثرات العالمية أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في تطوير التنمية الاقتصادية والتقدم الحثيث في كافة المجالات الصناعية والخدمية وخاصة في ظل التطور الهائل في التكنولوجيا، ويعتقد أن إدارة التنمية سوف تكون أكبر منتج ومستهلك للمعلومات، وكذلك محفز أساسي لتحقيق التنمية الشاملة. إن الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو التعرف على الدور الحالي والمحتمل لنظم المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات التنمية في ليبيا ودراسة تأثير الثقافة على الاحتياجات المحاسبية، وذلك من خلال مناقشة معنى المعلومات وتحديد أهداف النظم المحاسبية في خدمة احتياجات ومتطلبات التنمية في ليبيا.

3. أهمية الدراسة

تلعب المعلومات المحاسبية دورا حيويا في الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها العديد من القرارات، وهذا ما يفسر أن المؤسسات والوحدات الاقتصادية المختلفة تنفق جهدا كبيرا لتوفير المعلومات لأولئك المدراء (متخذي القرارات) وذلك نظرا لمسؤوليتها عن توفير هذه المعلومات لاتخاذ هذه القرارات، وهناك تمييز مهم بين "المعلومات" و "البيانات"، حيث توصف المعلومات بأنها "البيانات ذات الصلة باتخاذ القرار، أما البيانات، فهي تحتاج إلى معالجة إضافية لكي تصبح معلومات مفيدة لمتخذي القرارات (McNeill, 1974). إن وجود بدائل يجعل المديرين في حاجة ماسة لتقييم هذه البدائل لاختيار البديل المناسب وان هذا لن يتأتى إلا بتوفر المعلومات المناسبة في هذا الخصوص، و قد تكون المعلومات

(البيانات ذات الصلة) لقرار واحد غير ذات صلة بقرار آخر، وهذه إحدى المشاكل الرئيسية في مجال الأعمال وهي تحديد أي المعلومات التي ستكون مهمة لاتخاذ القرارات وبالتالي السعي إلى توفيرها عند الحاجة، وتتمثل المهمة الرئيسية للمعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب لمتخذي القرارات، حيث يتم توفير هذه المعلومات في شكل تقارير في فئتين رئيسيتين هما: البيانات المالية والتقارير الإدارية (Romney and Steinbart, 2003)، فالمحاسبة توفر معلومات حول الجوانب المالية للوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى تقديم بعض المعلومات غير المالية، وعلى الرغم من أن البعض يرى ضرورة أن تقدم المحاسبة أكثر من ذلك فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية، إلا أن الخدمة الأساسية لوظيفة المحاسبة كانت توقير المعلومات المالية، حيث يتم توفير هذه المعلومات لاستخدام جميع أولئك الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالأعمال مثل: المستثمرين، والإدارة، والموظفين، والحكومة.

4. منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نظرية العولمة كإحدى نظريات التنمية الاقتصادية وذلك لتفسير ما تم التوصل إليه في هذا الخصوص، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية لتفسير الحالة الاقتصادية ودور الاتصالات وأهميتها في عالم العولمة وكذلك التقنية ومساهمتها في عولمة مهنة المحاسبة.

إن هذه الدراسةِ استندت على مراجعة الأدبِ المحاسبي السابق، وتم تعزيزها ببعض الوسائل الأخرى والتي اشتملت على دراسة بعض التقارير الدورية لبعض الجهات الرقابية في الدولة كديوان المحاسبة والهيئة العامة للتوثيق والإحصاء.

5. أهمية المعلومات المحاسبية، وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية

المحاسبة هي إحدى العلوم الاجتماعية، وبالتالي فإنها تتأثر بالظروف البيئية المحيطة في المجتمع الذي تعمل فيه، وتتطور تبعا لتطوره، ويمكن وصف المحاسبة كفن ينطوي على تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات والتقارير المالية التي يتم إنجازها في مؤسسة بطريقة منطقية على أساس فرض ثبات وحدة النقد (Hoggett, Edwards et al., 2006)، حيث ينطوي على تفسير وتحليل النتائج، كما يمكن أيضا أن توصف بأنها النشاط الذي يوفر المعلومات الكمية، ذات الخصائص المالية، للوحدات الاقتصادية اللازمة لأغراض اتخاذ القرارات، هذه المعلومات تساعد في المفاضلة بين البدائل والخيارات المتاحة

وكذلك بين الأساليب المقترحة للإنجاز والتنفيذ، أي أنها إحدى الوسائل الهامة لنقل المعلومات إلى وحدات اقتصادية محددة والى النشاط الاقتصادي بشكل عام (Belkaoui, 1985)، وبناء على ذلك، فان للمحاسبة دور هام في تزويد جميع الفئات بالمعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، والتي تمثل مراحل أي عملية من عمليات التنمية في أي بلد.

وقد تبرز هنا عدة تساؤلات مثل، لماذا مسيرة التنمية في ليبيا تأتي في مرتبة متأخرة، إن إحدى أهم هذه التفسيرات هي أنه يمكن أن تعزى جذور هذه الظاهرة إلى العوامل غير الاقتصادية، مثل الثقافية والاجتماعية والسياسية، فحيث يشير البعض الآخر إلى عوامل اقتصادية مثل الانخفاض الهائل في معدل تراكم رأس المال، وعدم تطور أساليب الإنتاج، و بعض الصعوبات الأخرى التي وضعت الحواجز أمام التقدم الاقتصادي في البلدان النامية، ومن هذه التفسيرات، يمكن استخلاص الأسباب الرئيسية لظاهرة التخلف لتشمل (Bait El-Mal, 1990a):

- المناخ الحار وندرة الموارد الطبيعية؛
- البيئة الاجتماعية التقليدية وفشلها في التقدم؛
- مرحلة الاستعمار وما بعده؛
- العقبات التي تعترض التقدم الاقتصادي، و
- التجارة الخارجية.

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية هي عملية التحول في الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا التحول يتطلب تغييرا جذريا في تقنيات الإنتاج المستخدمة (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتناسب مع مرحلة التقدم)، والتحول إلى الوسط الثقافي الذي يتناسب مع هذه التقنيات، وتعتبر التنمية الاقتصادية عملية زيادة مستمرة و تنمية في قوى الإنتاج الاجتماعي (المادية والبشرية) وهذا يعني أن هناك حاجة للتغيير في علاقات الإنتاج لتتناسب مع هذا الوضع، إن الحاجة للتنمية الاقتصادية تصبح أمر ضروري وطبيعي للمجتمع، لذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الوطني قد دخل مرحلة التطوير، وهذا ما يعني تكوين مقومات داخل المجتمع قادرة على التغلب على كل العقبات، ووضع الاقتصاد الوطني على طريق التنمية والتقدم.

ويمكن إجراء المفاضلة بين الاقتصاد الغربي ومفهوم الحضارة الغربية من خلال معرفة، ما إذا كان اكتساب بعض خصائص الحضارة الغربية، في هذه الحالة يمكن أن يحقق لنا ما تحقق في الاقتصاد

الغربي، دون الحصول على الحضارة الغربية، وهذا سوف يؤدي بالمجتمع ليصبح مجتمعا مستهلكا للسلع والخدمات الموجودة في المجتمع المتقدم وليس منتجا لها، و لكي تحقق التنمية الاقتصادية الأهداف المرجوة، يجب أن تتم الإجابة على الأسئلة التالية بشكل محدد وصريح:

- ما هو حجم الموارد المتاحة، وما هو مصدرها ودورها المتوقع في التنمية؟
- ما هي الوسائل المتاحة للتطبيق والأكثر ملائمة لهذه الموارد؟
- ما هي طبيعة المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد؟

إن فهم العلاقة المتبادلة بين احتياجات التنمية والمحاسبة والمعلومات والتخطيط في أي دولة نامية، من أجل تطوير اقتصادها، يحتاج إلى خطة للتنمية الاقتصادية، ووضع وتنفيذ تلك الخطط، وتقييم فعاليتها على نحو مستمر، وبالتالي فالمعلومات المحاسبية يجب أن تستجيب لاحتياجات التنمية الاقتصادية، وتقوم بمهمة تقديم وتقييم وتحسين المعلومات لاستخدامها في عملية صنع القرار من أجل تحقيق خطط التنمية الاقتصادية.

6. دور المعلومات المحاسبية في التنمية الاقتصادية

إحدى أهم الانتقادات لنظم المعلومات المحاسبية في ليبيا هو عدم وجود بيانات ومعلومات وإحصاءات دقيقة، حيث أن ما هو متوفر لا يتم الحصول عليه في الوقت المحدد، والذي يفرض مسؤولية كبيرة في وقت لاحق على المحاسبين لتوفير المعلومات المحاسبية، وهو أمر مفيد لعملية صنع القرارات اللازمة للاقتصاد في ليبيا، من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، و قد يعاد النظر في المعلومات المحاسبية اللازمة للشروع في قرارات محددة وذلك حسب التغذية العكسية المتحصل عليها من متخذي القرارات.

وتعتبر المعلومات المحاسبية في مجال التنمية الاقتصادية نتاج عملية منهجية، والتي تتضمن رصد آثار ونتائج التدفق النقدي، ونقل هذه المعلومات المحاسبية، ومن المسلم به الآن بأنها ضرورية للتنمية الاقتصادية في كل بلد (Bait El-Mal, 1990a)، فالمعلومات المحاسبية التي ينبغي أن يتم توفيرها لخدمة احتياجات التنمية في ليبيا يجب أن تتضمن خصائص معينة، حيث يجب أن يكون لديها ميزة الوضوح بحيث يفهمها الكل حتى من الموظفين الغير محاسبين، ويجب أن تتوفر في الوقت المناسب وبشكل موثوق، ويجب أن تكون مناسبة لاحتياجات متخذي القرارات على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني، و يجب أن تكون قابلة المقارنة بين الوحدات في جميع الأوقات ويمكن التمييز بينها وان تكون هناك امكانية للتحقق منها.

ليبيا كدولة نامية تحتاج إلى زيادة في الفائدة النسبية للمعلومات المحاسبية للتنمية الاقتصادية بطريقة تضمن الخصائص السابقة، وبذلك يجب تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا لكي تتضمن استخدام السياسات المحاسبية الموحدة على مستوى القطاعات الرئيسية بطريقة من شأنها أن تسمح للنتائج التي يتم الحصول عليها أن تكون قابلة للمقارنة من جهة، وترتبط مع احتياجات المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، ويمكن أن يبدأ هذا من خلال إنشاء دليل واحد للمحاسبة واستمارات البيانات المالية للشركات في الأنشطة المماثلة، مع المرونة التي تسمح بفهم القضايا المتصلة بكل قطاع من القطاعات المختلفة، فضلا عن تلبية أي تطورات جديدة، فالمعايير يجب أن يتم تطويرها لتقييم المشاريع الاستثمارية في كل من القطاعين العام والخاص للمساعدة في إصدار أحكام عادلة بشأن الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وكذلك هناك حاجة إلى صدور معايير محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي و كذلك بيانات الدخل تحتاج إلى تطوير لأن من أوجه القصور في القياس هو التعبير عن فعالية الأنشطة، فالقياسات المالية لا تغطي حاليا جميع الأنشطة و قد يكون هذا النقص نتيجة لعوامل عدة، من بينها الفرق بين الأسعار السائدة في الدولة والأسعار الفعلية لتقييم الأصول في هذا المجال، وقد أشار بعض الكتاب إلى أنه في حين أن انتظام المحاسبة كان منذ حوالي 500 سنة (منذ اختراع القيد المزدوج و مسك الدفاتر)، إلا أن التطور في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية لا يزال حديث نسبيا، وان كان التطور الذي حدث لها كان سريعا إلا انه لا يزال أمامها طريق طويل لتحقيق المزيد في هذا المجال (Ralph, 1973)، و لذلك، سيكون هناك تأثير واضح على الممارسات المحاسبية حيث يتضمن القياس المحاسبي بالمقارنة مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة بدلا من أن تقتصر على الآثار المالية، وعلى الوحدة الاقتصادية أن تكون قادرة على تمثيل الدولة ككل، عند إقرار برنامج أو نشاط معين.

يجب إعادة النظر في النظام المالي للدولة من أجل التعامل مع التوجهات الحديثة في الإدارة المالية للدولة وخدمة التنمية الاقتصادية في ليبيا، بما في ذلك التقارير المرتبطة بنشاط الدولة، وقد تجلى ذلك في أن نظم التقارير المالية كأداة لتوصيل المعلومات في العديد من البلدان النامية غير كافية لأغراض الإدارة المالية، لأنها فشلت في تزويد صانعي السياسات بالمعلومات ذات الصلة على أساس منتظم وفي الوقت المناسب ، على الرغم من حقيقة أن نظام المعلومات لا يضمن في حد ذاته قرارات أفضل في مجال السياسات الاقتصادية والمالية، إلا انه يقلل من إمكانية صنع القرارات غير الفعالة من خلال توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لصانعي السياسة المالية.

يجب أن يكون هناك ارتباط بين المحاسبة والمحاسبة الحكومية للقطاعات المختلفة في إطار توفير الاحتياجات المركزية للتخطيط وتقييم الأداء، هذا ولقد جرت العادة أن المحاسبة في البلدان النامية مثل ليبيا وضعت على نحو أفضل في القطاع العام بالمقارنة بقطاع الأعمال، فقطاع الأعمال كان ولا يزال أصغر وأقل أهمية من الناحية الاقتصادية من القطاع العام في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودمج كل فروع المحاسبة سيكون مفيدا، "فالمحاسبة للتنمية الاقتصادية" ستتناول عدة مجالات بما في ذلك التخطيط من أجل التنمية على مستوى القطاع ومستويات الاقتصاد الكلي، وهو ما يؤدي إلى توليد رأس المال وتمويل التنمية، وبشأن هذا الفرع من المحاسبة، فلقد تم الاعتراف بالمحاسبة للتنمية الاقتصادية كأحد حقول المحاسبة المتخصصة التي قد تكون ذات صلة بالنمو الاقتصادي (Enthoven, 1973).

إن إنشاء مركز للمعلومات المحاسبية بحيث تشمل مجموعة من الفروع المرتبطة بالقطاعات الرئيسية في الدولة، مصنفة من خلال هذا المركز إلى عدد من الأشكال التي تلبي احتياجات المستخدمين من المعلومات، وبطبيعة الحال فإن هذا المركز سوف يظهر إلى حيز الوجود بعد إنشاء وتحديث قاعدة البيانات المحاسبية، مع الأخذ في الاعتبار التكلفة وإمكانية التفاوض والمرونة، وفي هذا المجال، سيكون من الضروري تحديد ما يلي: طبيعة الاحتياجات من المعلومات، والأهمية النسبية للمعلومات، ودراسة التكاليف والمنافع، والتعهد بتحليل وتصميم واختبار النظام، ومن ثم الارتقاء به (Davis, 1983).

على الرغم من الاعتراف بدور النظم المحاسبية في التخطيط وصنع القرار، فهي لم تلعب هذا الدور في ليبيا في الماضي وقد لا تلعبه حتى في المستقبل القريب، وذلك بسبب وجود القيود والعقبات التي تحول دون ذلك، ومن بين هذه القيود والعقبات ما يلي:

- صعوبة التنبؤ والسيطرة على الظروف غير المؤكدة، وذلك بسبب إرساء العديد من القواعد واللوائح دون إجراء دراسات الجدوى؛
- نقل الجزء الأكبر من ممارسة المراجعة إلى الهيئة العامة (ديوان المحاسبة)؛
- زيادة في مسؤولية المراجع الخارجي بدون زيادة مواكبة في سلطته المهنية؛
- انخفاض في مستوى الرعاية المخصصة لمهنة المحاسبة والمراجعة القانونية،
- عدم وجود الكفاءة وتطوير التعليم المحاسبي والبحث العلمي في هذا المجال.

7. المحاسبة والتخطيط الاقتصادي الوطني

حثت العديد من الحكومات في البلدان النامية على التخطيط لتطوير اقتصادياتها بدلا من ترك كل شيء للصدفة أو لقوى السوق، ويتحقق هذا من خلال خطط التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام والتنمية في أي المجال من النشاط الحكومي، والمحاسبة لها دور هام تؤديه من خلال تزويد المخططين الاقتصاديين بالمعلومات المحاسبية من أجل تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية في الماضي، ولإجراء دراسات جدوى للمشاريع والخطط ورصد المشاريع الاقتصادية الجارية من أجل تسهيل السيطرة وتنقيح الخطط.

8. نظرية التنمية الاقتصادية ودورِ المعلوماتِ المحاسبية

إن النظريات البديلة للتنميةِ الاقتصادية قد ظهرت لتَوضح الدورِ الوطنيِ للنظم المحاسبية، حيث أن كل منها تستخدم حجج وفرضيات مختلفةِ، وأيضاً لكل منها نتائجُ مختلفة لأهميةِ المعلوماتِ المحاسبية في عملية اتخاذ القراراتِ، حيث أن النظرياتِ الرئيسيةِ للتنميةِ هي أربعة وتتمثل في التحديث، التبعية، الأنظمة العالمية والعولمة ،وقد تميّزت بأنهاَ تفسر النظرية الرئيسية وهي تُستَخدمُ لتطوير وترجمة الجُهودِ المنفذة، خصوصاً في الدول الناميةِ ، فنظرية التحديثِ هي نظريةُ تنمية دوليةِ تعتبر أن قلة رأس المال التقني وقلةَ التنمية الصناعيةِ في المجتمع هي السبب الرئيسي لنقص النمو أو التخلف الاقتصادي (Martinussen, 1997; Chase-Dunn, 2000; Reyes, 2001a)، أما نظريةُ التبعيةِ تفترض أن علاقاتَ الإنتاجِ غير المرغوبة التي تَوجِدُ بين البلدانِ هي نتيجةَ للهيمنةِ الاستعمارية (Muuka, 1997; Haque, 1999)، في حين أن نظرية الأنظمةِ العالميةِ ترتكز على وجهة نظر عالمية، وتَهتم بالتغييرِ الاجتماعي والثقافيِ باعتباره كمساهم ضروري للتنمية الاقتصادية (Wallerstein, 1974; Wallerstein, 1979; Szymanski, 1982; Reyes, 2001b)، وأخيرا وليس آخرا نظرية العولمةِ تشير إلى مستوى أعظم مِنْ التكاملِ الذي يَحْدثُ بين المناطقِ المختلفةِ مِنْ العالمِ، وتصرّح بِأَنَّ هذا التكاملِ لَهُ تأثيرُ مهمُ على النمو الاقتصادي والمؤشراتِ الاجتماعية من خلال تحسين الاتصال وانتشار التقنياتِ العالميةِ (Reyes, 2001a; Reyes, 2001b; Zineldin, 2002)، إن تبني المنظورِ النظريِ لنظريةِ العولمةِ يَسْمحُ لنا بتوضيح المفاهيمَ ووضعها في منظورِها الاقتصادي والاجتماعي، و أيضاً تَمييز التوصياتِ من ناحية السياساتِ الاجتماعية .

في هذه الورقة، مصطلح أو تعبير "التنمية" تم فهمه بأنه شرط اجتماعي في الأمة، أي يعني أن يتم إشباع الحاجات الأساسية للسكانِ بالاستخدام العقلانيِ والمستمرِ للموارد الطبيعية وأنظمةِ التنمية، وهذا

الاستخدام يستند على التقنيةِ التي تَحترمُ الميزّاتَ الثقافي لسكانِ البلد، و يَتضمّنُ هذا التعريفِ العامّ للتنميةِ مواصفاتَ الفئات الاجتماعية التي تتعامل مع منظماتِ الخدمات الأساسية مثل التعليمِ، الإسكان، الخدمات الصحية، والتغذية، ولكن قبل ذلك يجب أن يتم احترام ثقافاتهم وتقاليدهم ضمن الإطارِ الاجتماعي للبلد.

ومن الناحية الاقتصادية، يُشيرُ هذا التعريفِ،إلى أن يكون هناك فرص عمل لسكانِ أي بلد، لتوفير الحاجات الأساسيةِ على الأقل ، وتحقيق نسبة جيدة مِنْ إعادةِ توزيع الثروةِ الوطنيةِ، ومن الناحية السياسية، يُؤكّدُ هذا التعريفِ بأنّ الأنظمةِ الحكوميةِ لَها شرعيةُ لَيس فقط من الناحية القانونِية، إنما أيضاً من ناحية تَزويد أغلبيةِ السكانِ بالمنافع الاجتماعية، فعلى الرغم مِنْ التركيزِ المُعاصر في العديد مِنْ دوائر التنميةِ على تَحسين قدرةِ النظم المحاسبية في الدول الناميةِ، كمسألة تجريبية، فإننا نندهش بقلة المعرفة حول العلاقةِ بين النظم المحاسبية والتنمية (Clark and Knowles, 2003; Graham and Neu, 2003)، فبمُرَاجَعَة الأدبِ المحاسبي ونظرياتِ التنميةِ، فان ذلك يتم من خلال تفسيرِ نظرياتِ التنميةِ وبالتالي استنتاج قلة الاهتمام المُعطىَ إلى دراسةِ العلاقةِ بين النظم المحاسبية واحتياجات التنمية (Graham and Neu, 2003; Shareia, 2004)، وهذا النقص في الاهتمام بالمحاسبة أكد على أهمية النظر في الجوانب التي أهملتها نظرياتِ التنمية الاقتصادية، وهذا هو جوهر البحث، حيث إن استخدام نظرية التنميةِ يهتم بتأثيرَ الثقافةِ، الدين ، دور الدولة والنظم السياسية ومرحلةِ التنميةِ، والموارد و تاريخ ومكان البلد في العالمِ.

إن نظرية العولمةِ كأحد نظريات التنميةِ الاقتصادية ركزت على التفاعلِ بين الدول المتطورةِ و الناميةِ، وهي طريقة مفيدة وملائمة لفَهْم بياناتِ تم جمعُها مِنْ العمل الميداني، كما أنها تهتم بالعواملَ الاجتماعية والثقافيةَ، و بانتشار الاتصال العالميِ والوحدةِ التقنيةِ على المستوى العالمي،وذلك بالإضافة إلى التقنيةِ المحاسبية (Enthoven, 1973; Barker, 1982; Mirghani, 1982; Belkaoui, 1994)، وكنتيجة لتأثير العولمة ، تَبنّتْ العديد مِنْ الدول الناميةِ الأنظمةَ المحاسبية الخاصة بالبلدانِ الغربيةِ المتطورةِ ، بدون أن تأخذ في الاعتبار قدرةِ هذه الأنظمةِ على خَلْق المعلوماتِ اللازمة للتخطيط الاقتصادي الوطنيِ الفعّالِ (Mir and Rahaman, 2005; Shareia, 2005).

ففي اغلب الأحوال تم تبني الأنظمة المحاسبية الأمريكية. والأكثر كانت الأنظمة البريطانية حيث تميزها اللغة الانجليزية عن غيرها، وتوفير عروض لمؤهلات مهنية في البلدان الأجنبية والتبادل الثقافي

والمساعدة المباشرة من الأمريكان والبريطانيين، وعلى الرغم من ذلك، يجب أنْ يُؤْخَذَ في الاعتبار بأنّ هذه الأنظمة نشأت في بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية غربيه، وأنّها سَتحتاجُ لتعديل كبيرَ لتَلْبِية حاجاتِ أي بلد من البلدان النامية (Briston, 1990)) ، ففي المركز الأول يفترض هذا النظام أنّ الشركاتِ التي تم تمويلها مِن قِبل حَمَلةِ الأسهم للقطاع الخاص في سوق الأوراق المالية المحليّ تقوم بتنفيذ معظم النشاط الاقتصادي، حيث أنَّ معظم الاستثمار في شركاتِ القطاع العامِ، له معايير تختلف عن المعايير الضرورية للتطور، ويمكن أيضاً أنَّ يختلف النظام السياسي والاقتصادي اختلافا كبيرا عما هو موجود في الولايات المتّحدةِ، وبالتالي أهداف الإدارةِ الاقتصادية تَكُونُ مختلفة أيضا تبعا لهذا الاختلاف، أيضاً، خصوصية العالمِ العربي من حيث الدين، وما لَهُ من تأثير هامّ على التقارير الماليةِ والاقتصادية، أخيراً ، و مهما كانت طبيعة الاقتصاد، فعند التوسع في تطبيق المحاسبة يجب الأخذ في الاعتبار الأهدافِ الدينيةِ والاقتصادية والسياسيةِ المختلفةِ، و لكن الأهم من ذلك ،يجب مراعاة أن المحاسبة ستكون لها مساهمة أقوى إذا تم توجيهها لتوفر المعلوماتِ اللازمة لاتخاذ القراراتِ، والمراجعة الداخلية للحسابات، وكمقياس أداءِ، بدلاً مِنْ أَنْ يكون هدفها مراجعة الحسابات الخارجية للأنشطة التي تم انجازها فعلاً، وذلك حتى يكون للمحاسبة دورا حيوي في التنمية الاقتصادية وهوَ توفير المعلوماتَ اللازمة لحاجاتِ البلادِ، حيث أن التخطيط الحكومي بدون معلوماتِ محاسبية كافيةِ وموثوق فيها هو تخطيط سيئُ بدون ادني شك (Seidler, 1967)، فالمحاسبة تلعب دوراً هاماً في التخطيط الحكومي.و يَحتاجُ المخطّطونُ الاقتصاديون للمحاسبة لتوفير معلوماتِ توضح اتجاهات التنمية الاقتصادية الماضيةِ، وذلك للمساعدة في تَنفيذ دراسات الجدوى لخطط المشاريعِ ولمُرَاقَبَة مشاريعِ أخرى مستمرةِ و لتسهّيلَ مراقبة ومراجعة الخطط، حيث أشار سيدلر بأنه مازال هناك نوع من عدم الإدراك لدور الأنظمة المحاسبية حيث قال:

أن هذا الإهمالِ [لأهميةِ المحاسبة في عمليةِ التنمية الاقتصادية] أساسه شعور الاقتصاديين الذين يَعْملُون في مجال التنمية الاقتصادية للقطاع العام فقطِ، لَيسَ فقط لأنه يُفتَرضُ بأنّ القطاعَ الخاصَّ قادر على إرْضاء حاجاتِه الخاصةِ في هذا المجال، و لكن أيضا لإهمال الدورَ الشاملَ للمحاسبة في التَأثير على عملياتَ التخطيط و التطوير الحكومي، وبالتالي فان التخطيط الاقتصادي والسيطرة الوطنية يُعتبران من أهم الأنشطة في جدولِ أعمال أكثر الدول الناميةِ، وحتى حكومات الدول المتقدمة التي تتبنى نظام اقتصاديات السوق تُمارسُ عادة قدر من الرقابةِ على اقتصادياتها من خلال سياسات نقديةِ ومالية. وبالتالي ، فإن الدول النامية تحتاج إلى نظام المحاسبة الذي يوفر المعلومات التي تعكس الواقع الاقتصادي للدولة ، والذي يوفر معلوماتَ مفيدةَ تساعده في تخطيط التنمية الاقتصادية الوطنيةِ (Mirghani, 1982)، حيث إن المعلومات الغير متوفرة أَو غير الموثوق بها تحد من قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها الاقتصادية لان ذلك يعني اختيار نموذج تنمية ليس واقعياً بالنسبة للحالة الاقتصادية

الحاليةِ ولقدرةِ البلادَ على إنْجاز خططِها (Mirghani, 1982)، و المعلومات المتقطعةُ أَو المتناقضةُ يُمْكِنُ أَنْ تُؤدّي إلى خطة اقتصادية تَخدم بَعْض أقسامِ الاقتصاد دون غيرها، وذلك لتوفر المعلوماتَ عن ذلك القطاعِ (Mirghani, 1982)، أي إن ندرة المعلوماتِ حول اعتماد متبادلِ "للقطاعات الاقتصادية الرئيسية"، بنفس الطريقة، سَيُؤدّي إلى خطةِ غير رشيدة للتنمية الاقتصادية، وكذلك الى عدم وجود معلومات عن "الندرة النسبية للموارد المتاحة من أجل التنمية" ، وإجراء تقييم دقيق للتقدم الذي تم انجازه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية (Mirghani, 1982).

9. المحاسبين والاقتصاديين والتنمية الاقتصادية

معظم البلدان النامية لديها عدد قليل جدا من المحاسبين والاقتصاديين القادرين على استغلال كامل الإمكانات التي توفر المعلومات المحاسبية للتنمية الاقتصادية، إن واضعي السياسات التي يمكن أن تؤثر على تطور المحاسبة هم نفسهم في كثير من الأحيان لا يدركون ماذا يمكن أن تقدم المحاسبة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فهم مترددون في استخدام الكثير من مواردهم الشحيحة لتطوير النظم المحاسبية ذات الصلة، ومما يضاعف الفشل في إدراك أهمية المحاسبة في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال حقيقة أن المحاسبين والاقتصاديين لا يدركون أن تخصصاتهم تغطي أرضية مشتركة، وبالتالي لا يوجد تعاون بينهم بشكل وثيق وكما يجب، وترتبط بشكل رئيسي أنشطة المؤسسة مع المحاسبين ، في حين يعتبر الاقتصاديين المخططين للحكومة والقطاع العام، و في البلدان النامية، حيث الموارد أكثر ندرة بكثير مما هي عليه في البلدان المتقدمة، هناك حاجة ملحة للتعاون بين المحاسبين والاقتصاديين لتحديد الاحتياجات من المعلومات المطلوبة من المخططين الاقتصاديين، وذلك من أجل بناء نظام محاسبي مناسب للبلاد.

إن مخططي الحكومة الاقتصاديين الذين عادة ما يكون من الاقتصاديين أو الإحصائيين، لا يبدو أنهم يدركون مدى الإسهام الكبير الذي يمكن أن تقدمه المحاسبة في عملية التخطيط الاقتصادي، سواء كمصدر للمعلومات للخطط وآلية التغذية المرتدة حول فعالية الخطط الاقتصادية الجارية، ومع ذلك، فان المخططين الاقتصاديين لا يعتمدون، على الأقل في جزء منها، على المحاسبة الدقيقة في تقييم وصياغة ورصد الخطط الاقتصادية الوطنية، و في الواقع، فإن جمع البيانات المحاسبية الدقيقة بانتظام من مؤسسات القطاع الخاص والعام على حد سواء، غير مدركة لاحتمال أن المؤسسة ربما ستقدم المعلومات المحاسبية في مثل هذه الطريقة التي يمكن أن تخدم احتياجاتهم مباشرة، واحد هذا الاحتمالات هو إقرار خطط محاسبية موحدة، تتطلب مثل هذه الخطط من جميع المؤسسات التي تقع ضمن المعايير التي

وضعتها الحكومة على حد سواء بإمساك سجلاتها المالية والمحاسبية لإعداد بياناتها المالية المنشورة وفقا للقواعد الموحدة المنصوص عليها في الخطة، و احد أهداف الخطة في تيسير بناء الحسابات الجزئية من خلال تجميع حسابات موحدة للمؤسسات الفردية (Bait El-Mal, 1990a)، ومع ذلك، فإن تحقيق التوافق بين المحاسبة على المستوى الجزئي والكلي ليست سهلة أبدا، حتى عندما يكون هناك تجانس كبير داخل النظام المحاسبي للمؤسسة، فلقد أكد فريق ليبي مشترك عمل بين مؤسسات الدولة وكان المعني بإعداد بالحسابات القومية (Abusneina, 1993)، في مناقشة العلاقة بين المحاسبة المالية والنظرية الاقتصادية، و أكدوا أن الأولوية يجب أن تعطى للنظرية الاقتصادية حيث أنها تتعارض مع الممارسات المحاسبية بسبب عدم كفاية ممارسة إعداد التقارير المالية في مسائل مثل قياس الاستهلاك، وتعديل البيانات إلى التعامل مع التغير في المستوى العام للأسعار وتحديد تكاليف الفرصة البديلة (في مقابل التكلفة التاريخية). هذا يقودنا إلى النظر في دور مهنة المحاسبة في ليبيا، والتي سيتم مناقشتها في القسم التالي.

10. مهنة المحاسبة في ليبيا

ليبيا، وكما تم تصنيفها حسب ما رأى هوفستيد كدولة عربية (Hofstede, 1984)، لديها مستويات عالية من الطاقة وعدم الاستقرار الأمر الذي اثر على مهنة المحاسبة على الرغم من أنها غير متطورة بالدرجة المطلوبة لتلبية احتياجات متخذي القرارات (El-Sharif, 1980; Bengharbia, 1989; Selway, 2000)، و هناك اعتقاد أن مهنة المحاسبة في ليبيا قد تأثرت بالأنظمة المحاسبية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة (Kilani, 1988)، إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة هي تمثل مجتمعات فردية مع مستويات منخفضة من عدم التأكد بينما ليبيا هي مجتمع جماعي حيث من المتوقع أن مستويات عدم التأكد تكون عالية، ولذلك، فإنه من المتوقع أن النظم المحاسبية في المؤسسات الليبية "قد لا توفر المعلومات اللازمة والمطلوبة من قبل الحكومة على المستوى الاقتصادي الكلي.

حيث لا توجد سجلات توضح بالضبط كيف ومتى تم أول تأسيس لمهنة المحاسبة في ليبيا، فمنذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، تم تطوير مهنة المحاسبة الليبية بالتأثر الكبير بفعل عوامل عدة، مثل نظام التعليم، والتدريس من الأكاديميين للمحاسبة، وتأثير بعض الشركات العالمية، وخبرة شركات المحاسبة الدولية وإلى حد ما، على التغيرات السريعة في البيئة الليبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ولقد تسببت التأثيرات الغربية في أن تسلك مهنة المحاسبة الليبية نفس الدرب الذي سلكته نظيراتها في بريطانيا والولايات المتحدة (Kilani, 1988)، لذلك، مقارنة مع مهنة المحاسبة الغربية،

والتي كانت موجودة منذ أكثر من قرن من الزمان، فالمحاسبة في ليبيا تعتبر حديثة نسبيا ونقابة المحاسبين القانونيين في ليبيا تعتبر جسم لا يزال في المهد حيث لم يتجاوز عمرها الأربعين عاما بعد وذلك منذ بدء نظام المحاسبة القانونية رسميا في عام 1973 بموجب القانون رقم 116 لسنة 1973 (Libya State, 1974)، بعد هذا التاريخ أصبحت المهنة أكثر رسمية، وعلاوة على ذلك، أصبحت المحاسبة من العلوم التي تدرس منذ عام 1957، عندما تم تأسيس كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية في ليبيا، حيث كانت الهيئات المهنية والجامعات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أهم مصادر التأثير، وتوفير التعليم والتدريب لطلبة المحاسبة الليبيين (Bakar and Russell, 2003)، ولقد كان هناك تفضيل واضح للولايات المتحدة من قبل العديد من الطلبة الليبيين لاستكمال دراستهم في الجامعات الأمريكية خلال سبعينيات القرن الماضي (Kilani, 1988)، وكانت الولايات المتحدة أيضا قوة اقتصادية ورائدة في الممارسة المحاسبية والتعليم المحاسبي، وكانت لليبيا علاقة جيدة مع الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين قد تأسست منذ قرابة الأربعين عاما كما ذكرنا إلا أنها، لم تفعل شيئا لبناء أي قاعدة نظرية للمحاسبة كمهنة في ليبيا ولم تنشئ لائحة لقواعد السلوك المهني الواجب إتباعها من قبل أعضاء المهنة (Bakar and Russell, 2003)، هذا يشير إلى أن النقابة فشلت في تنظيم نفسها والاعتراف بالتزامها تجاه المصلحة العامة والمجتمع، علاوة على ذلك، لم تحقق أهدافها الأخرى مثل تعزيز العديد من الأنشطة مثل البحوث والمؤتمرات، والحلقات الدراسية، والتعليم المستمر والتدريب لتحسين وضع المهنة (Shareia, 1994)، كل هذه العوامل تشير إلى أن وضع مهنة المحاسبة في ليبيا ضعيف جدا.

وأيضا النقابة لم تحدد صيغة موحدة لتقرير مراجعة الحسابات كما انه لا يوجد متطلبات للفحص المهني، ويبنى هؤلاء المحاسبين ممارساتهم أساسا على ما تم دراسته في التعليم الجامعي (Kilani, 1988)، وبذلك نجد أن تعريف وأهداف مهنة المحاسبة في ليبيا هي نفسها تلك الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (Kilani, 1988)، ومع ذلك، فإن العوامل البيئية في ليبيا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة ، فمهنة المحاسبة حاليا في ليبيا تضع نفسها في حدود إعداد التقارير المالية الخارجية والمراجعة الخارجية (Bait El-Mal, Smith et al., 1973; El-Sharif, 1978; Kilani, 1988; Bakar, 1998).

11. النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين

إن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، ليست الهيئة الوحيدة المسئولة عن المحاسبة المهنية في ليبيا، هناك أيضا ديوان المحاسبة أو ما كان يعرف بجهاز المراجعة المالية ، حيث أن هذه الجهة كانت هي المسئولة عن مراجعة القطاع العام في حين أن المحاسبين التابعين للنقابة والعاملين في المكاتب الخاصة هم المسئولين عن مراجعة القطاع الخاص، أيضا، في بعض الأحيان يتم الاستعانة بهم من قبل ديوان المحاسبة لمراجعة القوائم المالية للقطاع العام عندما لا تتوافر الإمكانيات لديوان المحاسبة لأداء هذا العمل من خلال المحاسبين المتوفرين لديه.

لقد تأسست نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين عام 1973 وفقا لقانون تنظيم مهنة المحاسبة الصادر عام 1973، حيث أوضح هذا القانون مؤهلات دخول الأعضاء في المهنة، وكذلك بين القانون أن مجلس النقابة هو المسئول عن تسجيل المحاسبين، والحفاظ على سجل للمحاسبين، وتحديد مؤهلات الأشخاص للتسجيل كمحاسبين قانونيين، وكذلك ضمان الالتزام بقواعد السلوك المهني والمسائل التأديبية، وشروط التأهل كمحاسب قانوني حسب ما تم إيضاحه في المادة 24 من القانون حيث نص على أن تتوفر فيمن يرغب أن يكون محاسبا قانونيا الشروط التالية:

- أن يكون مواطنا ليبيا؛
- أن يكون متحصل على الأقل على درجة البكالوريوس في المحاسبة؛
- أن يكون حسن الخلق؛
- أن يكون حسن السيرة والسلوك
- أن يستوفي أية متطلبات أخرى يتم إقرارها من المجلس النقابي (Libya State, 1974).

أيضا يتم الاعتراف بأية مؤهلات أخرى، مثل درجة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة من أي جامعة معترف بها في ليبيا، من قبل مجلس المحاسبين و أيضا يتم الاعتراف بشهادة معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز أو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

ولغرض الحصول على قبول في الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين الليبيين، يجب أن يكون المتقدم حاصلا على مدة ما بين ثلاث وخمس سنوات من التدريب العملي ذات الصلة بالمحاسبة، في احد مكاتب المحاسبة أو في أي منظمة في القطاع العام أو الصناعة والتجارة. و مع صدور قانون تنظيم مهنة

المحاسبة والمراجعة في ليبيا عام 1973، أصبح يطلق على جميع أعضاء المهنة مصطلح "محاسب قانوني معتمد".

ويتم إنجاز الممارسات المحاسبية إما من خلال تنظيم الهيئة العامة قانونا والتي تعطى المسؤولية عن تنفيذ ورصد وإنفاذ المعايير المحاسبية أو من خلال النهج الطوعي الذي يعتمد على التنظيم الذاتي للمهنة، فنظريا، كانت النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين هي الجهة المسئولة عن وضع ومراقبة المعايير والممارسات المحاسبية في ليبيا (قانون مهنة المحاسبة رقم 116 لعام 1973)، ولكن عمليا لم تصدر هذه المعايير المحاسبية الليبية حتى الآن، وبالتالي فان ما يحكم المهنة في ليبيا هو ما هو موجود من التشريعات مثل القانون التجاري أو غيره من اللوائح ذات العلاقة بالموضوع. وقد أدى ضعف الاتحاد العام للمحاسبين الليبيين إلى أن تكون المحاسبة القانونية في الواقع، منظمة من خلال ديوان المحاسبة.

12. التعليم المحاسبي في ليبيا

هيمنت مناهج المحاسبة الغربية (خاصة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة) على المحاسبة و التعليم المحاسبي في ليبيا، فنظام التعليم المحاسبي مثل أي تخصص، يتألف من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والمناهج الدراسية، والموارد (مكتبة، والحواسيب، ومرافق، والموارد المالية والابتكارات، والتكنولوجيا) التي ترتبط بشكل مثالي وكفاءة لتلبية الاحتياجات التعليمية لمجتمع معين (Bakar, 1998)، بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التعليم المحاسبي في حد ذاته جزء من نظام أوسع من التعليم في البلاد، ويتأثر بالنظام التعليمي العام ويؤثر أيضا على البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للبلد الذي يعمل فيه، وبناء على ذلك، ينبغي تصميم نظام التعليم بحيث يلبي الاحتياجات الوطنية الشاملة.

إن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرات في نظام التعليم المحاسبي السائد من أجل خلق موقف يؤكد بأن هناك حاجة حيوية للتغيير في المناهج وأساليب التعليم المحاسبي بحيث تكون قادرة على استيفاء احتياجات التنمية والتعايش مع الظروف البيئية المحيطة، و أيضا، لا بد أن يكون نظام التعليم المحاسبي قادر على خلق المهارات وتطوير القدرات التقنية والتنظيمية، التي تحتاجها خطط التنمية، لكي تكلل بالنجاح، و يجب أن يكون هناك عدد كاف من الموظفين المهرة لأداء المهام الإدارية والتنظيمية، إن احد المشاكل الرئيسية التي تواجه عملية التنمية في البلدان النامية، هي قلة توفر الكوادر الإدارية والمالية ترافقها انتقادات لسوء استخدام الموارد، وبالتالي سوء الإدارة في هذه البلدان (Mohidin, 1972).

فمن الواضح أن سياسات التعليم المحاسبي والبحث العلمي في هذا المجال، غير متوافقة مع متطلبات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية بشكل عام، وفي العالم العربي وليبيا، على وجه الخصوص، هذا التعارض بين متطلبات التنمية الاقتصادية و التعليم المحاسبي والبحث العلمي يرجع إلى أوجه القصور في دور المحاسبين والمعلمين وذلك لان دور هذه المهن هو أمر حاسم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وسرعة الاستجابة في وقت لاحق من قبل المحاسبة فيما يتعلق بتغير هيكل التعليم المتوقع في الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يلقي بالمسئولية على الجامعة لتطوير التعليم المحاسبي بما يخدم المجتمع.
وأخيرا، فإن الهدف هو الاتصال بين الاقتصاد الوطني والتعليم المحاسبي والبحث العلمي بحيث يتم تطوير التعليم المحاسبي والبحث العلمي بدرجة تخدم احتياجات التنمية.

لقد أكدت دراسة أجريت في عام 1985 (Bait El-Mal, 1990b)، إن المشاكل الرئيسية للممارسة العلمية والتعليم المحاسبي في البلدان النامية، كانت إلى حد كبير بسبب التعليم المحاسبي، وقد تم تحديد أهم هذه المشاكل فيما يلي:

- نقص في المحاسبين المؤهلين على جميع المستويات وفي جميع المجالات المحاسبية؛
- عدم توفر الصفات الكمية والنوعية في المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذي القرارات.
- عدم استخدام المعلومات المحاسبية بالقدر المطلوب لأغراض الإدارة الداخلية؛
- عدم وجود معايير المراجعة الملائمة؛
- عدم وجود نظم للمحاسبة الوطنية؛
- عدم وجود المحاسبة الملائمة داخل سلطات الدولة والشركات العامة؛
- عدم وجود التشريعات المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة؛
- استخدام الوحدات الاقتصادية للمحاسبة في المقام الأول لمساعدتها في التهرب من دفع ضريبة الدخل؛
- تطبيق نظم محاسبية معدة لبيئات تختلف في ظروفها الاقتصادية والثقافية والسياسية
- عدم توافق المعايير التعليمية في تدريس موضوعات المحاسبة في الكليات والمعاهد؛
- نقص في كتب المحاسبة والمراجع الأخرى في الكليات والمعاهد،
- نقص في المحاضرين المؤهلين في الكليات والمعاهد.

من خلال ما سبق، يمكن أن ينظر إلى الدور الرئيسي لنظم المحاسبة بصفة عامة، والمعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه النظم على وجه الخصوص، بأنه أمر مهم لأن التقدم في مجال إنتاج ونقل هذه المعلومات أصبح عنصرا حيويا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، و ليبيا هي احد هذه البلدان التي تتوقع إنجاز التنمية الاقتصادية، وبالتالي من الضروري لها أن تكرس اهتمامها لتطوير النظم المحاسبية التي تضمن توفير المعلومات المحاسبية المناسبة واللازمة لخطط التنمية الاقتصادية.

13. الخلاصة

هذه الورقةِ ركزت على كيف يمكن لنظم المعلومات المحاسبية تلبية الاحتياجات الضرورية لإدارة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص، فبُناءً على المُناقشاتِ السابقةِ، تم التحقيق في كلاً من، دور نظم المعلومات المحاسبية في التنمية الاقتصادية والتأثيرِ الانعكاسي على هذا الدورِ في الظروف الثقافيةِ والاجتماعية والسياسيةِ والدينيةِ والاقتصادية والقانونيةِ، إن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يدل على الاعتراف بأهمية وجود نُظم المعلومات المحاسبية التي تنتج معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب وصالحة على المستوى العالمي، إن دور نظُم الاتصالات للبلدان النامية ، مهم جدا منذ أن عملت تلك الدول في البيئة العالمية التي يتحتم فيها تأثير تقنيات الغرب على الظروف الوطنية المحلية.

لقد تَعاملتْ هذه الورقةُ مع دورِ النُظم المُحاسبية في الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول الناميةِ، وقد تم ذلك في السياق الليبي من خلال دراسة الدور الذي لعبته البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة من النظم المحاسبية في الجهات المختلفة إلى السلطات الحكومية.

وقد لا تعكس هذه الدراسة وجهة نظر كامل السكان، لكن التشابه بين القطاع العامِ في الدول الناميةِ، عُموماً، وفي ليبيا، بشكل خاص، والمتعلق بالأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المَعْنية، يَجْعلُ النَتائِجَ مفيدَة وتَدْعمَ الأدبَ المحاسبي، و لذلك فان المثال الليبي،على الرغم من انه يُؤكّدُ دِراساتَ أخرى ويقدم معلومات قيّمة، فهو دراسةُ لحالة واحدة فقط، وبالتالي يجب الحرص عند تطبيق هذه النتائج في بلدان نامية أخرى.

القيد الآخر للدراسةِ، يتعلق باستخدام نظريةِ العولمةِ كإطار لهذه الدراسةِ، وبالتالي فان استخدام أي نظرية أخرى أو مدخل آخر يُمْكِنُ أَنْ ينتجَ عنه تفسيرات مختلفة مِنْ البياناتِ، مما يؤدي إلى ظهور نتائج أُخرى.

إن ملاحظات ومقترحات هذه الدراسةِ يُمْكِنُ أَنْ تُستَعملُ لإجْراء دِراساتِ أخرى على باقي البلدان النامية والتي لها نفس الظروف، أمّا بتكرار هذه الدراسةِ في هذه البلدان أَو بتَبنّي طرقِ منهجية مختلفة.

قد تعمل الدراسة على توفير مفاهيم مختلفة عن دورِ أنظمةِ المحاسبة في اتخاذ القراراتِ والتخطيط والرقابة، وقد تعمل البحوث الأخرى على اكتشاف مدى مفهوم دور المحاسبة في اتخاذ القرارات في المنظماتِ في ليبيا، و بالرغم من أن الدراسةِ عَرضتْ أهميةَ دورِ أنظمةِ المحاسبة، فانه لا يزال هناك حاجة لبحوث أخرى لإلقاء الضوء على دور وتأثير نظم المحاسبة العالمية على المحاسبة في البيئة الداخلية، وهذه التأثيرات قَدْ تتضمّنُ فَهْم كيفية وضع المجتمع وتعلقه بدور نظم المحاسبة، مثال ذلك الدين، النظام سياسي، وضع مهنةِ المحاسبة، واهتمام الحكومة بتغيير التشريعات .

إنّ التحدي الذي تواجهه الدول الناميةِ،(مثل ليبيا)، في تَطوير واستعمال أنظمة المعلومات هو الاعتقاد السائد بأن استخدام الأنظمة المحاسبية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى تلبية الاحتياجات المطلوبة دون الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية للبيئة المحاسبية، و هذا يعتبر تحدي ضخم، يستحقّ الجهد المشتركِ من السلطاتَ الحكوميةَ، ،والمُمتهنين لمهنة المحاسبة ،وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية والأكاديميين وذلك لكي يصبح للمحاسبة دور فعال في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في البلاد.

المراجع

Abusneina, M. (1993). Use the Libyan Economics Sources to Build the Future. Benghazi, National Academy of Scientific Research.

Bait El-Mal, M., C. H. Smith, et al. (1973). "The Development of Accounting in Libya." The International Journal of Accounting ,Education and Research 8(2): 83-101.

Bait El-Mal, M. A. (1990a). "The Significance and Advancement of Accounting Information for Economic Development." Journal of Economic Research 2(2): 25-36.

Bait El-Mal, M. A. (1990b). "Survey and Evaluation of the Accounting Principles Applied in Libya." Journal of Economic Research, National Academy of Scientific Research: The Economic Research Centre, Benghazi 2(1): 14-26.

Bakar, M. (1998). Accounting and the Developments Economic Development of Oil and Gas in Libya .Department of Accounting. Dundee, University of Dundee, Scotland. Unpublished PhD Thesis.

Bakar, M. and A. Russell (2003). The development of Accounting Education and Practice in Libya. Research in Accounting in Emerging Economies. R. S. O. Wallace, J .M. Samuels, R. J. Briston and S. M. Saudagaran. Oxford, Elsevier Science 5: 197-236.

Barker, P. (1982). The Development of Libyan Industry in Libya Since Independence: Economic and Political Development. Kent, Croom Helm.

Belkaoui, A. (1985). International accounting: issues and solutions. Westport, Conn., Quorum Books.

Belkaoui, A. (1994). Accounting in the Developing Countries. Westport, Conn., Quorum Books.

Bengharbia, S. (1989). "Auditing and profession ethics in Libya." Journal of Economic Research ,National Institute for Scientific Research: The Economic Research Center, Benghazi 1(1): 117-126.

Briston, R. J. (1990). Accounting in Developing Countries: Indonesia and the Solomon Islands as Case Studies for Regional Cooperation. Research in Third World Accounting. R. S. O. Wallace, J. M. Samuels and R. J. Briston. London, JAI 1: 195-216.

Chase-Dunn, C. (2000). The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study (1975). From Modernisation to Globalisation: Perspectives on Development and Social Change J. T. Roberts and A. Hite. Oxford, Blackwell: 210-228.

Clark, T. and L. L. Knowles (2003). "Global Myopia: Globalisation Theory in International Business " Journal of International Management 9: 361-372.

Davis, W. S. (1983). Systems Analysis and Design. Addison, Wesley Publishing

El-Sharif, Y. (1978). An empirical investigation of Libyan professional accounting services. Department of Accounting. Columbia, University of Missouri. Unpublished PhD thesis.

El-Sharif, Y. (1980). "An Empirical Investigation of Libyan Professional Accounting Services" Dirasat in Economics and Business XVI (1, 2): 3-11.

Enthoven, A. J. H. (1973). Accountancy and Economic Development Policy. Amsterdam, North-Holland.

Graham, C. and D. Neu (2003). "Accounting for Globalisation." Accounting Forum 27(4): 449-471.

Haque, M. S. (1999). Restructuring Development Theories and Policies, A Critical Study New York, State University of New York Press, Albany.

Hofstede, G. (1984). Culture's consequences: international differences in work-related values Beverly Hills Sage.

Hoggett, J. R., L. Edwards, et al. (2006). Accounting. Milton, Qld, Wiley.

Kilani, A. K. (1988). The Evolution and Status of Accounting in Libya. Department of Accounting .Hull, University of Hull. Unpublished PhD thesis.

Libya State (1974). The Official Gazette, Law No.116 of 1973 to Organise the Accounting Profession in Libya: 251-268.

Martinussen, J. (1997). State, society, and market: a guide to competing theories of development London, Atlantic Highlands.

McNeill, I. E. (1974). Financial Accounting: A Decision Information System. California Goodyear.

Mir, M. Z. and A. S. Rahaman (2005). "The adoption of international accounting standards in Bangladesh, An exploration of rationale and process" Accounting, Auditing & Accountability Journal 18(6): 816-841.

Mirghani, M. (1982). "Framework for a Linkage between Microaccounting and Macroaccounting for the Purposes of Development Planning in Developing Countries." International Journal of Accounting. 18(1): 57-68.

Mohidin, A. (1972). Development and Economic Planning. Beirut, Dar Alnahtha Alarabia.

Muuka, G. N. (1997). "Wrong-footing MNCs and local manufacturing: Zambia's 1992-1994 structural adjustment program." International Business Review 6(6): 667-687.

Ralph, E. W. (1973). Accounting and Society. New York, John Wiley.

Reyes, G. E. (2001a). "Four main Theories of Development: Modernization, Dependency, World -Systems, and Globalisation " NOMADAS 4: 1-12.

Reyes, G. E2001) .b). "Theory of Globalisation: Fundamental Basis " Sincronia Spring 1-5.

Romney, M. B. and P. J. Steinbart (2003). Accounting information systems. New Jersey, Prentice Hall.

Seidler, L. J. (1967). The function of accounting in economic development: Turkey as a case study. New York, Praeger.

Selway, M. (2000). "Over the hump." Accountancy 125(1280): 68-69.

Shareia, B. (1994). Responsibility of the External Auditor in Libya, an Empirical Study Accounting Benghazi, University of Garyounis, Libya. Unpublished Masters Thesis: 126.

Shareia, B. (2004). The Role of Accounting Systems in Developing Countries: A Case Study of Libya. Accounting, Commerce & Finance: The Islamic Perspective Conference, Brisbane, Queensland University of Technology.

Shareia, B. (2 .(005The Role and Objectives of Accounting Systems in Libya: The Status of the Industry Secretariat. Accounting, Commerce & Finance: The Islamic Perspective Conference, Jakarta, Trisakti University.

Szymanski, A. (1982). The Socialist World-System. Socialist states in the world-system C. K. Chase-Dunn. Beverly Hills, Sage Publications: 57-84.

Wallerstein, I. (1974). "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis " Comparative Studies in Society and History 1.415-387 :(4)6

Wallerstein, I. (1979). The capitalist world-economy: essays London, Cambridge University Press.

Zineldin, M. (2002). "Globalisation, Strategic Co-operation and Economic Integration among Islamic/Arabic Countries." Management Research News .61-35 :(4)25

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدرعن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي:

دراسة قياسية للفترة 1965 – 2005

CROWDING OUT BETWEEN PUBLIC AND PRIVATE INVESTMENTS IN THE LIBYAN ECONOMY: AN ECONOMETRIC STUDY FOR THE PERIOD 1965 - 2005

د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم[1] د. أحمد علي الحوتة[2]

الملخص

يتفق الاقتصاديون جميعا على الأثر الموجب الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، إلا أنهم لا يزالون مختلفين فيمن له الأثر الأكبر على النمو والنشاط الاقتصادي، هل هو الإنفاق الاستثماري العام أم الإنفاق الاستثماري الخاص؟ وهل هنالك روابط فيما بين هذين النوعين من الإنفاق؟، ولا يزال التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في هذا السياق يحظى باهتمام وجدل واسع في الأدب الاقتصادي، يستدل عليه بكثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وتعددها وتباين النتائج التي توصلت إليها. وقد قامت الدراسة الحالية باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي، حيث تبين من معادلة التكامل المشترك أن الاستثمار الخاص يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي، وبعلاقة عكسية مع الإنفاق الاستثماري العام، وهو الأمر الذي ينسجم مع مدلولات النظرية الاقتصادية بالخصوص، ويبين - حسب الهدف من هذه الدراسة - أن الإنفاق الاستثماري العام يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص في الاقتصاد الليبي على العكس مما هو متوقع بالخصوص، ولأن العلاقة غير ذات دلالة من الناحية الإحصائية بسبب ضعف قيم معامل اختبار (t)، فإنه لا يوفر دليل قوي على وجود التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.

Abstract

The relationship between public and private investment is still one of the most debatable issues in the economic literature. Keynesian s viewpoint asserts that public expenditure promotes private investments throughout its positive effect on the absorptive capacity of the economy, whereas neoclassical vision concentrates on what they called the crowding out effect by non-productive expenditure, which displaces an equal amount of private expenditure. In this context, the main purpose of this paper is to investigate the crowding out between public and private investments in the Libyan economy, and to achieve its goal, the paper has used econometric model based on the Co-integrating VAR's [Johansen (1988); Ericsson, *et al*. (1998)] in order to examine this relationship in the presence of unit roots. Although the parameters were insignificant, the analysis suggests the presence of crowding out hypothesis between public investment and private investment, which may find its explanation in the uncertainties prevailed and inappropriate policies adopted by the Libyan governments during the period of the study, especially in the last three decades, what affected inversely the economic activity of the private sector.

[1] أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي
[2] أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

1. مقدمة:

يلعب الإنفاق العام دورا مهما في النمو الاقتصادي في الدول النامية بصفة عامة، حيث تعجز المدخرات الخاصة عن تحقيق التراكم اللازم لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، بل إن الأمر يأخذ منحى أبعد في الدول النفطية، إذ يتمثل الأثر النهائي لقطاع النفط – بسبب ضعف روابطه الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الأخرى – فيما يتم تخصيصه من الإيرادات النفطية للإنفاق على تنمية بقية قطاعات الاقتصاد القومي.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الزيادة في الإنفاق الاستثماري العام على الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1965 – 2005 والتي شهدت تطورات مهمة أثرت في دور وفاعلية كل من الاستثمار العام والخاص، لاسيما التقلبات الكبيرة في حجم الإيرادات النفطية وفي الإنفاق الاستثماري العام، والحد من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إثر القرارات الشهيرة في عام 1978م، إضافة إلى عدم وضوح السياسات الاقتصادية وسيادة حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، وفيما يتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص، فضلا عن التقلبات التي حدثت في نسبة الدين العام المصرفي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التضخم، وانتشار السوق السوداء للسلع والعملات، وتضخم الاقتصاد غير الرسمي.

وإذا كان من الأهمية بمكان دراسة أثر الإنفاق الاستثماري العام على الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي في ظل التطورات التي تشهدها الساحة السياسية الليبية والتغيرات الحاصلة في مجمل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإن الأهم يتمثل في تقديم قراءة موضوعية للشراكة المحتملة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لاسيما بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة والإنفاق الاستثماري العام في المستقبل في دعم وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، وفي تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، من خلال خلق البيئة المادية والسياسية والاقتصادية والقانونية الملائمة لنمو أنشطة القطاع الخاص المنتج، وتوجيه الاستثمارات العامة إلى أنشطة اقتصادية معينة من شأنها أن تحقق ذلك، في ظل اقتصاد تمثل أبرز ملامحه في سيطرة الدولة على مصادر توليد الدخل والناتج، من واقع ملكيتها لدخل النفط والغاز، المصدر الرئيسي للدخل والناتج والتأثير على عناصر الإنفاق في الاقتصاد الليبي.

2. التزاحم بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص، قنوات التأثير ومصادر التمويل:

يتفق الاقتصاديون جميعا على الأثر الموجب الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، إلا أنهم لا يزالون مختلفين فيمن له الأثر الأكبر على النمو والنشاط الاقتصادي، هل هو الإنفاق الاستثماري العام أم الإنفاق الاستثماري الخاص؟ وهل هنالك روابط فيما بين هذين النوعين من الإنفاق؟

وفيما تدعي وجهة النظر الكلاسيكية و النيوكلاسيكية بوجود التزاحم بين هذين النوعين من الإنفاق، حيث من شأن الإنفاق العام أن يسبب أثارا سالبة على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص، فإن وجهة النظر الكينزية ترى بأن الإنفاق العام يمكن أن يحفز الإنفاق الخاص من خلال أثر المضاعف، لاسيما أثناء الأزمة الاقتصادية (see: Blinder & Solow,1972)، حيث تسود البطالة وتنخفض حساسية الاستثمار بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة، في حين تجادل نظرية المكافئ الريكاردي في أن الزيادة في العجز لتمويل الإنفاق الحكومي لا تترك أثرا على الإنفاق الخاص (Kustepeli,2005).

وبشكل أكثر تفصيلاً تمثل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبين الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي موضوعا مثيرا للجدل بشكل مستمر في علم الاقتصاد وفي صناعة السياسات العامة. ففي حين تتعدد وجهات النظر ويقف البعض من الاقتصاديين على طرفي نقيض فيما يتصل بهذا الموضوع، تتعدد أيضا القنوات التي يؤثر بها الاستثمار العام على الاستثمار الخاص.

فبينما يؤكد البعض على إمكانية أن يشوه التدخل الحكومي المتنامي في الاقتصاد البيئة الاقتصادية والسياسية للأعمال، وأن يزاحم في نفس الوقت استثمارات القطاع الخاص، فإن البعض الآخر يرى أن التوسع الحكومي يمكن أن يساعد في تهيئة الأرضية المطلوبة لتنمية وتطور القطاع الخاص من خلال توفير البيئة القانونية التي تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية والأدبية، ومن خلال تولي الاستثمارات في مجالات البنية التحتية المادية والبشرية، والتي تشمل على سبيل المثال الاستثمارات في الأشغال العامة والتعليم والرعاية الصحية. ونتيجة لذلك فإن توفير الاستثمارات المنتجة والداعمة في البنية الأساسية المادية والقانونية والبشرية من قبل الحكومة يمكن أن يحفز (crowding in)، أكثر مما يزاحم (crowding – out) استثمارات القطاع الخاص.

كما يمكن للسياسة المالية أن يكون لها أثرا غير مباشر على الطلب التجميعي في جولة ثانية من خلال آثار جانب العرض، فعلى الرغم من أن آثار جانب العرض مهمة وذات دلالة أكبر في المدى الطويل، إلا أن من الممكن أن يكون لها مع ذلك أثر على الطلب في المدى القصير، وذلك بسبب ارتفاع التوقعات حول النمو في المدى الطويل كنتيجة للسياسة المالية المحابية للنمو، والتي يمكنها أن تحفز الطلب الخاص، حيث من شأن هذه السياسة أن تأخذ شكل تخفيضات ضريبية وإنفاقا عاما يؤدي إلى توسعة رأس المال والعمل، وبالتالي يكون لها أثرا موجبا على النمو في المدى الطويل . فمثلا يؤدي تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي إلى تشجيع العمال على زيادة عرض العمل، مثلما تشجع الضرائب الأقل على المرتبات الشركات على استخدام المزيد من العمالة، في حين يمكن لأصناف أخرى من الإنفاق العام مثل الإنفاق على البحث والتطوير أن تخلق سلعا عامة مفيدة لجانب العرض. بمعنى أنه وإلى المدى

الذي يكون فيه أثر التغذية العكسية من جانب العرض إلى جانب الطلب كبيرا، فإن السياسة المالية سوف يكون لها أثر أكبر على الإنتاج (Hur et. al., 2012).

إضافة إلى ذلك يمكن للحكومة أن تستخدم السياسة المالية التي تتضمن إنفاقا متزايدا على مشروعات البنية الأساسية كأداة لإدارة الطلب التجميعي في الاقتصاد، فإذا ما كانت هذه السياسات على درجة من النجاعة والنجاح، فإن انخفاض التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي، إضافة إلى مستوى أكثر استقرارا من الطلب التجميعي تعد في مجملها محفزا لنمو الأعمال والاستثمارات الخاصة، " ومع ذلك فليست كل أنواع الإنفاق الحكومي منتجة بطبيعتها، وليست كل محاولات إدارة الطلب التجميعي ناجعة عند التطبيق" (Atukeren,2010)، فهنالك قناة إضافية للتزاحم من شأنها أن تؤدي إلى حدوث مضاعفات تنعكس سلبا على النشاط الخاص، وهي سعر الصرف، حيث تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي إلى حدوث تدفقات رأسمالية إلى الداخل Capital inflow، وبالتالي حدوث ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم فإن التدهور اللاحق في ميزان الحساب الجاري سوف يوازن جزءا من الزيادة في الطلب الكلي الناجم عن الزيادة في الإنفاق العام (Hur et. al., 2012).

إضافة إلى تعدد القنوات التي يمكن أن يزاحم أو يحفز من خلالها الاستثمار العام الاستثمار الخاص، فإن مصادر تمويل الإنفاق العام يمكنها أن تلعب دورا لا يقل أهمية فيما يتعلق بتحفيز أو بمزاحمة الاستثمار وحتى الاستهلاك الخاص، ويشير (Hur et. al., 2012) أنه إذا ما تم تمويل الزيادات في الإنفاق العام عن طريق إحداث زيادات ضريبية، فإن الانخفاض التالي في مستوى الدخل المتاح للقطاع العائلي سوف يكون له أثرا عكسيا على الاستهلاك الخاص. وحتى لو لم يكن هنالك ضرائب جديدة في الفترة الحالية فإن التوقع بحدوث زيادات ضريبية في المستقبل يمكن أن يشجع القطاع العائلي على زيادة الادخار، كما أن التغيرات المصاحبة في سعر الفائدة وفي سعر الصرف من شأنها أن تمثل عنصرا إضافيا في تخفيض الأثر الموجب للتوسع المالي على الطلب الكلي.

ويشير نفس الباحث أنه إذا ما تم تمويل الإنفاق العام الإضافي عن طريق الاقتراض الحكومي، فإن الزيادة الحاصلة في سعر الفائدة سوف يكون لها أثرا عكسيا على الاستثمار والاستهلاك الخاص، وأن هذا الأثر سوف يكون أكبر إذا ما كان الاستهلاك والاستثمار الخاص على درجة عالية من الحساسية تجاه سعر الفائدة.

3. استطلاع الأدبيات، الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع واتسمت بتباين النتائج التي انبثقت عنها، ففي العديد من الدراسات العملية يتم التعبير عن تدخل القطاع الحكومي في الاقتصاد عن طريق متغير عن حجم

الحكومة يشمل بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري العام بنوداً ترتبط بالإنفاق الاستهلاكي العام، مثل أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي والمدفوعات التحويلية والمشتريات الحكومية وغيرها. ومع ذلك فإن الدراسات العملية حول أثر حجم الإنفاق الحكومي على الأداء الاقتصادي عامة وعلى الاستثمار الخاص بصفة خاصة أثمرت نتائج مختلفة ومتباينة.

في ورقة علمية رائدة في هذا السياق، بعنوان، هل رأس المال العام يزاحم رأس المال الخـــاص؟ تبنى (Aschauer,1989b) إطارا نظريا، حيث يعتمد تأثير رأس المال العام على رأس المال الخاص من خلال التزاحم أو التحفيز على الوزن النسبي للقوتين المتضادتين. فإذا كان رأس المال العام بديلا عن رأس المال الخاص، فإنه يتجه نحو مزاحمته، في حين قد يؤدي من ناحية أخرى إلى تحفيز رأس المال الخاص عن طريق زيادة العائد عليه، مما يعني أنه وانطلاقا من حالة توازنيه في الاقتصاد، فإن رأس المال العام سوف يحفز أو يزاحم رأس المال الخاص بالاعتماد على طبيعة العلاقة بينهما فيما إذا كانت علاقة تكاملية أم علاقة تبادلية.

وفي هذا السياق ألقى Aschauer الضوء على أهمية الاستثمار العام حتى في الدول المتقدمة التي تنطوي على قطاع خاص قوي وعلى معدلات ادخار مرتفعة، حيث أشار إلى أن انخفاض الإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية في الولايات المتحدة يفسر الجزء الأكبر من تباطؤ الإنتاجية في الاقتصاد الأميركي في ثمانينيات القرن الماضي.

وقد لحق بهذه الدراسة كم كبير ومتنام من الدراسات التي اختبرت فيما إذا كان الاستثمار العام يؤدي إلى زيادة نمو الإنتاج و/أو الإنتاجية في القطاع الخاص (e.g.; Munell, 1999; Khan and Reinhar, 1990; Barro,1990; Easterly and Rebelo,1993; Rameirez,1998) ، حيث تم اختبار هذا الفرض إما بشكل مباشر باستخدام دالة الإنتاج النيوكلاسيكية باعتبار رأس المال العام مدخلا إنتاجيا منفصلا، أو بطريقة غير مباشرة من خلال النظر إلى إنتاجية رأس المال الخاص، والعمل، ومعدل العائد على رأس المال الخاص عبر اشتقاقها من دالة الإنتاج.

وقد توصلت هذه الدراسات إلى أدلة عملية، سواء تلك الدراسات التي أجريت على الولايات المتحدة، أو تلك التي أجريت على الدول النامية، تضمنت أن رأس المال الخاص أكثر إنتاجية من رأس المال العام، وأنه على الرغم من أن الاستثمار العام يسهم في إنتاجية رأس المال الخاص، إلا أنه لا يفسر الجزء الأكبر من التغيرات في نمو الناتج، في حين استنتجت دراسات أخرى Greene and Villanueva (1991) عن عينة من الدول النامية، و Ramirez (2000) عن عينـــــة من دول أمريكا اللاتينية أن الاستثمار العام يحفز الاستثمار الخاص (Erden and Holcombe, 2006) .

وفي سياق متصل أوضحت دراسة (Heng, 1996) أن رأس المال العام يمكن أن يحفز رأس المال الخاص عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وبالتالي زيادة الادخار، فيما أشارت وبصورة نقدية إلى أن الدراسات العملية السابقة ركزت على قناتين أقل أهمية من هذه القناة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص، وبررت هذه النتيجة من منظور أن رأس المال العام يحفز رأس المال الخاص بافتراض وجود علاقة تكاملية بين هذين النوعين من رأس المال.

ومن جانبها خلصت دراسة (Serven, 1996) إلى أن الأدبيات الحديثة ركزت على العلاقة بين رأس المال العام والخاص، بغض النظر عن انعدام التجانس بين مكونات الاستثمار أو رأس المال العام، حيث بينت أن الاستثمار العام في معظم الدول النامية لا يشتمل على مشروعات البنية الأساسية اللازمة لعمليات التنمية فحسب، وإنما يشتمل أيضا على مشروعات صناعية وتجارية مماثلة لتلك المشروعات التي يقوم القطاع الخاص بالاستثمار فيها، حيث من المحتمل أن يكون لكل نمط من أنماط الإنفاق العام أثرا مختلفا على تراكم رأس المال الخاص.

وباستخدام بيانات عن الهند قام Serven في دراسته المشار إليها باختبار هذه المعضلة عمليا عن طريق تبني نموذج تحليلي يشتمل على نوعين من رأس المال العام لتحليل آثار المدى القصير والمدى الطويل للاستثمار العام على الاستثمار الخاص، حيث بينت النتائج العملية التي توصلت إليها الدراسة أن الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية والتي تعد استثمارا في رأس المال طويل المدى من شأنه أن يحفز الاستثمار الخاص، فيما تنطوي الأنواع الأخرى من رأس المال العام على أثر معاكس يتمثل في مزاحمة رأس المال الخاص، إلا أن الدراسة توصلت إلى أن كلا النوعين من الاستثمار العام يمكن أن يزاحما الاستثمار الخاص في المدى القصير .

وبشكل مغاير استنتجت دراسة (Erden and Holcombe, 2006) عن عينة مكونة من تسع عشرة دولة نامية للفترة 1980 – 1997 باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار العام يلعب دورا مكملا للاستثمار الخاص، وفي المدى الطويل سوف تؤدي زيادة قدرها 1% في الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار الخاص بحوالي 0.54%. وكذلك استنتجت الدراسة بأن أثر المدى القصير إيجابي أيضا ولكنه يعادل حوالي النصف من حيث المقدار، فيما أوضحت أن سعر الفائدة لا ينطوي على أثر ذي معنى إحصائيا على مستوى الاستثمار الخاص، إلا أن لمدى وفرة الائتمان المتاح أمام القطاع الخاص أثره على الاستثمار الذي يقوم به هذا القطاع.

وتوحي نتائج هذه الدراسة أن عدم اكتمال أسواق رأس المال في الدول النامية تلعب دورا كبيرا في تخفيض الاستثمار الخاص في هذه الدول، كما أن لسيادة حالة عدم التأكد على المستوى الكلي أثرا سلبيا على

الاستثمار الخاص في المدى الطويل في هذه الدول رغم أن هذا الأثر غير ذي دلالة إحصائية في المدى القصير. ومن منظور السياسة الاقتصادية فإن هذه النتائج توضح أهمية الاستثمار العام كمحفز للاستثمار الخاص في الدول النامية، وتبين أنه وربما بسبب المؤسسات المالية الأقل تطورا أو بسبب التعقيدات في الترتيبات المالية فإن مدى وفرة الائتمان يعد عنصرا مقيدا للاستثمار الخاص في الدول النامية.

أما دراسة (Hur et al, 2010) فقد توصلت إلى أن التوسع في الإنفاق الحكومي لا ينطوي على أثر سالب كبير على الاستهلاك والاستثمار الخاص في دول آسيا النامية، في حين فشلت في استنتاج أثر كبير محفز للاستثمار العام على الاستثمار الخاص. والدليل الذي ينطوي عليه ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام محايدة تجاه الاستهلاك والاستثمار الخاص على حد سواء، حيث تم تفسير هذه النتيجة في أن أثر التزاحم crowding out أي الأثر السالب على الاستثمار الخاص بسبب الارتفاع في أسعار الفائدة، تتم موازنته في الغالب عن طريق أثر التحفيز crowding in المتمثل في زيادة الاستهلاك بسبب الانخفاض في المخاطر التي تواجه القطاع العائلي وانخفاض حالة عدم التأكد مع زيادة الإنفاق العام.

وفي حين قدمت دراسة (Mazraani, 2010) حول أثر الإنفاق الحكومي على القطاع الخاص في الولايات المتحدة أثناء الدورة التجارية نموذجا هيكليا مرنا بما فيه الكفاية لتوليد إما زيادات أو انخفاضات في الاستهلاك والاستثمار الخاص بالاعتماد على المعلمات المقدرة، حيث أظهرت نتائج التقدير آثارا تحفيزية للاستهلاك والاستثمار العام على الاستهلاك والاستثمار الخاص، في حين انطوى الاستهلاك الحكومي على مضاعفات ذات قيمة أكبر بالقياس إلى مضاعفات الاستثمار الحكومي، فإن دراسة (Alvarez, W.D) والتي استطلعت العلاقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام في بورتوريكو فقد استنتجت أن للاستثمار أو لرأس المال العام أثر موجب على الإنتاجية، فوجود مخزون أو رصيد ملائم من رأس المال العام لا يخدم فقط كمدخل إنتاجي في العديد من الصناعات، ولكنه يجذب أو يحفز رأس المال الخاص، حيث أشارت الدراسة إلى أن رأس المال الحديث والكفء يؤدي إلى زيادة معدلات العائد على رصيد رأس المال الخاص، وبالتالي يعمل على توليد أثر تحفيزي.

وفي محاولة لفحص الأسباب الكامنة وراء الاختلافات في آثار الاستثمارات العامة على الاستثمارات الخاصة فيما بين الدول المختلفة، استخدم (Atukeren, 2005) منهجية من خطوتين، حيث استخدم في الخطوة الأولى أسلوب التكامل المشترك واختبارات سببية جرانجر Granger Causality Test لتحليل طبيعة التفاعل بين استثمارات القطاع العام والخاص في خمس وعشرين دولة نامية في الفترة من بداية السبعينيات وحتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وتوصل إلى وجود دليل سببي على أن الاستثمارات العامة تزاحم الاستثمارات الخاصة في إحدى عشرة دولة من الدول المشمولة في الدراسة. أما

الخطة الثانية فتتجه نحو تفسير حالات التزاحم بوسائل الانحدار الاحتمالي، حيث استنتجت الدراسة بهذا الخصوص أن حجم الحكومة الأكبر والانفتاح الاقتصادي الأقل على الخارج، والدرجة المرتفعة من القيود على الصرف الأجنبي، فضلا عن البيئة النقدية والكلية الأكثر تطورا واستقرارا، كلها تعد بمثابة عناصر تعمل على زيادة الاحتمال بوجود آثار التزاحم من قبل الاستثمارات العامة.

في دراسة لاحقة استقصى (Atukeren, 2010) المحددات السياسية والاقتصادية للآثار الموجبة للاستثمارات العامة على الاستثمار الخاص في عينة مقطعية من خمس وثلاثين دولة نامية باستخدام تحليل الاحتمالية، حيث بينت نتائج التقدير إمكانية أن تحفز الاستثمارات العامة في رأس المال الثابت الاستثمارات الخاصة، في سياق من التأكيد على أن ذلك يعتمد في المقام الأول على التطورات المصاحبة في بيئة الأعمال السياسية والاقتصادية والقانونية، ما يعني أنها ألقت المزيد من الضوء على الشروط الواجب توفرها لضمان زيادة احتمال أن يحفز الاستثمار العام الاستثمار الخاص في الدول النامية.

وبصفة عامة استنتجت الدراسة إمكانية أن تنطوي الاستثمارات العامة المنتجة على آثار تحفيزية أعلى في الدول التي تتسم ببيئة اقتصادية أكثر استقرارا، وفي الدول التي تقلص من حجم القطاع الحكومي فيها، والتي يزداد مستوى الوضوح والشفافية والتوازن في نظامها السياسي. كما توصلت إلى احتمال أن تعزز الاستثمارات العامة الاستثمارات الخاصة في الدول ذات المستويات المنخفضة من التنمية الاقتصادية، مثلما توصلت إلى احتمال أن يكون للاستثمار العام أثرا أكبر في تحفيز الاستثمار الخاص كلما كان الائتمان المحلي متاحا بشكل أكبر، وكلما انخفضت حالة عدم التأكد التي تواجه الاستثمارات الخاصة.

لقد استنتجت نفس الدراسة في تحليل المضامين أن درجة الانضباط والتوازن في النظام السياسي والتحسينات التي يتم إدخالها وتفعيلها على دور القانون وحماية حقوق الملكية تلعب دورا مهما في تمهيد السبيل لجني الآثار الموجبة للاستثمار العام في رأس المال الثابت على نشاط القطاع الخاص واستثماراته، حيث ألقت هذه الاستنتاجات المزيد من الضوء على العناصر المرتبطة بالتأكيد على ضمان المساءلة والحكم الرشيد عند القيام بالاستثمارات العامة. وفي نفس الوقت بينت الدراسة أيضا أن الدولة التي تعاني ظروفا أولية غير مناسبة يمكنها إذا ما تبنت إصلاحات ناجحة أن تحسن من فرص تحفيز الاستثمار الخاص، لاسيما إذا اقترن ذلك بدعم من هيكل القوة السياسية في الدولة.

من جانبها قامت دراسة (Kustepeli, 2005) بتحليل فعالية السياسة المالية في تركيا في سياق فرضية التزاحم، حيث أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك كلا من وجهتي النظر الكينزية والكلاسيكية بالنسبة

لتركيا في سياق يبدو متعارضا في الظاهر، إذ وجد أن الزيادات في الإنفاق العام تحفز الاستثمار الخاص، في حين أن العجوزات الحكومية تزاحمه.

وفي نفس الإطار تتبعت دراسة (Majumder, 2007) أثر التزاحم الناجم عن الاقتراض العام على الاستثمار الخاص في بنغلاديش، وذلك من خلال تقدير دالة استثمار بثلاثة متغيرات مستقلة هي الاقتراض العام والناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وفي حين لم تقدم الدراسة دليلا على وجود أثر التزاحم في بنغلاديش فإنها قدمت دليلا على الأثر الموجب للإنفاق العام، حيث تنطوي هذه النتيجة على دلالات هامة بالنسبة لإدارة السياسة المالية، تتمثل في ضرورة اعتماد الحكومة عند اللجوء إلى التمويل بالعجز على المصادر المحلية بدلا من البنك المركزي (بنك بنغلاديش، وذلك لتجنب التضخم والديون الخارجية وما يمكن أن يترتب من أضرار طالما أن هنالك فائض سيولة في النظام المالي في الاقتصاد.

أما دراسة (بري، 2002) في اقتصاد مشابه من حيث الخصائص للاقتصاد الليبي، فقد استخدمت نموذجا لدراسة أثر ثلاثة أنواع من الإنفاق العام وثلاثة متغيرات أخرى هي التضخم والانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وذلك على الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية في الفترة 1970-1998، حيث توصلت إلى أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، إلا أنها بينت أن الإنفاق على التجهيزات الأساسية ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم، تؤثر جميعها بشكل إيجابي على الاستثمار الخاص.

إذن يتبين من استعراض مختلف الدراسات السابقة أن الأثر الموجب (التحفيز) أو السالب (التزاحم) للإنفاق الاستثماري العام على الإنفاق الاستثماري الخاص يعتمد وإلى حد كبير على مجموعة من العوامل، منها:

- درجة التنمية والتقدم التي وصل إليها الاقتصاد، فضلاً عن وجهة الاستثمار العام، حيث يؤدي الإنفاق على البنية الأساسية مثلا، أو على البحث العلمي والتطوير إلى زيادة إنتاجية رأس المال الخاص، وإلى تحقيق وفورات للمنشآت الخاصة من شأنها أن تنعكس في التشجيع على زيادة الاستثمار الخاص.
- مستوى النضج والاستقرار والتوازن المصاحب في الهيكل السياسي وفي البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للأعمال، أي العوامل المرتبطة بالحكم الرشيد والبيئة الكلية التي يعمل فيها القطاع الخاص.
- مدى ملاءمة وتطور القطاع المالي وقدرته على جذب المدخرات وتوفير الائتمان للقطاع الخاص.
- طريقة تمويل الزيادات في الإنفاق العام.

4. الاستثمار الخاص والاستثمار العام في الاقتصاد الليبي:

يتسم الاقتصاد الليبي بجملة من الخصائص التي تركت آثارها على أدوار كل من الإنفاق العام والإنفاق الخاص، لاسيما الاستثماري، في تحقيق التنمية الاقتصادية. فالوفرة النسبية في رأس المال الناجمة عن استنزاف ثروة طبيعية قابلة للنفاذ (النفط والغاز)، والتي تتصف بتقلب أسعارها والكميات المطلوبة منها في السوق العالمية، مثلما تتصف بحساسية الطلب عليها تجاه التقلبات والدورات الاقتصادية، هذه الوفرة النسبية تركت آثارها على أدوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وأعطت للدولة دورا أكبر في سياق مجتمع لم يطور هياكل إنتاجية راسخة أو قطاع خاص قوي ومنتج.

كذلك فإن الندرة النسبية في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة كما ونوعا يعد من أبرز خصائص الاقتصاد الليبي، في ظل سياق من انخفاض نسبي في عدد السكان وتراجع في معدلات النمو السكاني في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص (تعداد السكان، 2006)، وازدياد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل مع ارتفاع معدل نمو الشريحة السكانية التي تمثل قاعدة قوة العمل بمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان، في إطار من التشتت السكاني على نطاق مساحة جغرافية واسعة، تجعل من العسير والمكلف أيضا تحقيق تنمية متوازنة من الناحية المكانية.

وفقا لهذه المعطيات، وحين لم تقم الدولة بالدور المنوط بها في عملية التنمية الاقتصادية، لأسباب تتعلق بغياب الإرادة السياسية للقيام بذلك من ناحية، ولغياب التخطيط للتنمية، وانخفاض كفاءة المؤسسات القائمة على التنمية وتعددها وتضارب اختصاصاتها من ناحية أخرى، فقد تراجعت معدلات النمو، وانخفضت كفاءة الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وازدادت معدلات البطالة، ودخل الاقتصاد في حالة من عدم التيقن، اقترنت بارتفاع في معدلات الدين العام، واتساع السوق السوداء للسلع والعملات.
إن مثل هذه الخصائص تجعل من الصعب تبني أيّ من استراتيجيات التنمية التقليدية، بل تستوجب بحثا عميقا في المعطيات القائمة لابتكار نموذج تنموي يستفيد من المزايا النسبية القائمة ويعظمها ويستطلع المزايا المحتملة ويحيّد العيوب والنواقص أو يقلل من آثارها السلبية، بما يعزز فرص النمو الاقتصادي، ويخلق بيئة مناسبة لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في عالم متغير ومتطور بشكل متسارع، لاسيما في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والبحث العلمي.

ويأتي في هذا السياق الاهتمام بموضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، كلبنة أولى في أي استراتيجية للتنمية في ليبيا، تأخذ في اعتبارها طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وتؤسس لتنمية علاقة تكاملية.

والمتتبع لمسيرة التنمية في ليبيا يلاحظ أن الإنفاق الاستثماري العام قد لعب الدور الأساسي في عملية التنمية. وبالنظر إلى ما هو متاح لدى الدولة من موارد مالية ميسرة في العقود الماضية، فقد كان بإمكانها تمويل عمليات التنمية دون ضغوطات تذكر، ودون مفاضلة بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودون الضغط على بعض بنود الإنفاق، أو استحداث زيادات ضريبية، أو فرض ضرائب جديدة، أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الخارجي. إلا أن الظروف التي شابت هذه المسيرة والمتمثلة في عدم وضوح السياسات المرتبطة بتخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة، وفي قصور المؤسسات وانخفاض كفاءة إدارة التنمية وفي انخفاض مستوى تأهيل ونوعية العنصر البشري، أدّت إلى جانب عوامل أخرى إلى تراجع مؤشرات التنمية وفي مقدمتها درجة تنويع الاقتصاد ومستوى الدخل الفردي الحقيقي.

ولم يترك ذلك مجالاً يذكر لنمو المدخرات الخاصة وازدياد مستوى الاستثمار الخاص أو حصته في إجمالي الاستثمار، خاصة وأنه اقترن بقرارات أدّت إلى الحد من دور القطاع الخاص في الاقتصاد طيلة عقد الثمانينيات، مما خلق حالة من عدم الثقة في الحكومة من قبل المستثمرين في القطاع الخاص، لاسيما في الأمور المتعلقة بحماية حقوق الملكية وتيسير الوصول إلى الائتمان، والجدية في محاربة الفساد المالي والإداري، فضلا عن عدم وضوح السياسات واستقرار المؤسسات وتفعيل التشريعات المنظمة لعمل القطاع الخاص.

وتشير البيانات المتاحة بالخصوص إلى انخفاض مساهمة الإنفاق الاستثماري الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث لم تزد نسبة الاستثمار الخاص عن 2% من الإنفاق على الناتج لمحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي في عام 2005م (صندوق النقد الدولي، 2006).

جدول رقم (1)

هيكل الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الإنفاق التسييري (%)	الإنفاق الاستثماري (%)	الإنفاق التسييري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1973	53.0	47.0	40.3	19.0
1980	47.9	52.1	46.5	24.2
1985	61.4	38.6	46.3	17.9
1990	74.0	26.0	34.8	9.0
1995	88.0	12.0	25.4	3.0
2000	67.2	32.8	26.6	8.7
2005	44.6	55.4	12.4	15.4
2006	45.1	54.9	13.6	11.1

المصدر: -الحسابات القومية -أعداد مختلفة.

وتفيد قراءة البيانات الواردة في الجدول المذكور إلى تقلب نسبة الإنفاق الاستثماري في هيكل الإنفاق العام وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وانحدار هاتين النسبتين إلى مستويات قياسية، لاسيما في سنوات التسعينيات، ما يوحي بعدم وجود سياسة مالية مستقرة يمكن التنبؤ بها، وبحيث توفر مؤشرات للاستثمار الخاص حول اتجاهات السياسة المالية.

كذلك فإن معالجة البيانات مع ما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي في عام 2006 حول الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي تبين أن نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار في الاقتصاد الليبي تتمحور حول مستوى 14% للفترة التالية لعام 1975 وهو ما تؤكده البيانات المتاحة بالخصوص والتي أشارت إلى أن إسهام القطاع العام في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد بلغت نحو 89.8% و 80.4% في عامي 1980 و1995 على التوالي (الحسابات القومية ، أعداد مختلفة)، ونحو 83.6% في عام 2005، في حين لم تزد عن 30.3% و35.3% في عامي 1965 و 1969(بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية).

جدول رقم (2)

نسب الاستثمار العام والاستثمار الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

السنة	الاستثمار العام %	الاستثمار الخاص %
1965	30.3	69.7
1969	35.3	64.7
1980	89.8	10.2
1995	80.4	19.6
2005	83.6	16.4

المصدر: الحسابات القومية – أعداد مختلفة، وقاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي.

ولعل ذلك ما انعكس على سلوك الاستثمار الخاص حيث انحصر في أنشطة معينة، لا تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني أو تسهم في توفير فرص عمل إضافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتواءم ذلك مع ما بينه (ميرزا، 2007) من أن غياب العلاقة بين رأس المال والناتج لعقدين متتاليين منذ عام 1986، تعود إلى انخفاض مستوى الاستثمار وتركزه في الإحلال أساسا، وإلى انخفاض مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، ويمكن أن نضيف إليه تركز نسبة كبيرة من الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد غير الرسمي الذي قدرته الدراسات بأكثر من ثلث الاقتصاد الوطني.

5. نموذج الدراسة:

بصفة عامة لا يزال هذا الموضوع محل جدل واسع على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولته، والتي تعكس وإلى حد كبير وجهات النظر المختلفة والمتباينة التي يتم تبنيها من قبل الباحثين. ويعود ذلك إلى غياب الإطار النظري الحاسم واستمرار الجدل حول ماهية العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. فلا تزال معظم الدراسات تتبنى وجهة نظر أو أخرى بحيث يتم تحديد المتغيرات وتوصيف النموذج وفقا للغرض من الدراسة، أو فيما يعرف بـ (Ad hoc).

وبناء على الدراسات والأدبيات التي تناولت هذا الموضوع مثل: (Saghir and Khan, 2012;Erden and Holcombe,2006; Hur,2010; Jorgenson,1972)، تفترض هذه الورقة أن الإنفاق الاستثماري الخاص يمكن تفسيره عن طريق التغيرات التي تحدث في كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لمبدأ المعجل، والإنفاق الاستثماري العام.

عليه فإن الصيغة الدالية للنموذج سوف تأخذ الشكل التالي:

$$RPI = f(RGDP, RGI) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

RPI = الإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي.

RGI = الإنفاق الاستثماري العام الحقيقي.

RGDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد تم تقدير النموذج عن الفترة (1965 – 2005) في صيغته اللوغاريتمية وباستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ Co-integration and Error Correction Model، والذي ينطلق من أن تحرك السلاسل الزمنية لمتغيرين أو أكثر معاً يعد مؤشراً على وجود علاقةٍ توازنيه في المدى الطويل فيما بين هذه المتغيرات، حيث تتصف مثل هذه السلاسل باحتوائها على متجه عشوائي Stochastic Vector من شأنه أن يكون مستقرا في حال وجود علاقة اقتصادية تربط هذه المتغيرات إلى بعضها البعض. فإذا ما وجدت مثل هذه العلاقة في سياق منسجم مع النظرية الاقتصادية، فإن تلك السلاسل الزمنية سوف تتحرك معاً، بحيث يكون الفرق بين المتغيرات مستقراً، مما يعني وجود علاقة اقتصادية في المدى الطويل تدفع هذه المتغيرات للتغير معاً، وهو ما يتضمنه نموذج تصحيح الخطأ، حيث يمكن التعبير عن الخطأ العشوائي باعتباره البعد عن التوازن في المدى الطويل (see: Engel and Granger 1987).

اختبار وحدة الجذور

بهدف تفادي الحصول على نتائج مضللة فقد تم استخدام اختبار The Dickey – Fuller test لاختبار مدى استقرار المتغيرات من عدمه، حيث يعد اختباري DF وADF من الاختبارات الموثوقة في تبيان مدى وجود وحدة الجذور (Unit Root) للسلاسل الزمنية.

وبتطبيق الاختبار، وبالنظر إلى الجدول رقم (3) يتبين أنه لا يمكن رفض فرض العدم لوحدة الجذور لأي من المتغيرات الواردة في النموذج، بسبب أن القيمة الحرجة لاختبار (T) أكبر من القيمة المحسوبة، وهو الأمر الذي يمكن من الاستنتاج وبثقة أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة في النموذج غير مستقرة عند مستوياتها.

إلا أن تطبيق نفس الاختبار على الفرق الأول First Difference بيّن حسب النتائج التي تم الحصول عليها رفض فرضية العدم، والتي تنص على أن السلاسل الزمنية لها وحدة جذور في فرقها الأول، مما يعني أن المتغيرات مستقرة Stationary عند أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند فرقها الأول وقبل إجراء اختبار التكامل المشترك تم أيضاً تحديد طول فترة الإبطاء، حيث تم استخدام الاختبارات المبنية على نتائج اختبار Akaike Information Criterion (AIC) واختبار Schwartz Bayesian Criterion (SBC)، وذلك لتحديد فترة الإبطاء المناسبة في التقدير.

جدول (3)

نتائج اختبار وحدة الجذور

Variable	DF	ADF
LPI	-4.261	-2.858
LGDP	-1.706	-1.874
LGIE	-2.356	-2.581
DLGPI	-9.945	-6.149
DLGDP	-4.319	-3.609
DLGIE	-4.821	-4.061

القيمة الحرجة لاختبار The Dickey – Fuller المعدل = 3.518- عند مستوى معنوية 5%.

ملاحظة: يشير حرف L قبل المتغير إلى اللوغاريتم الطبيعي، في حين يشير حرف D إلى الفروق من الدرجة الأولى.

وقد تم اختيار عدد اعتباطي من فترات الإبطاء، حيث تم اختيار فترة إبطاء تساوي 2، بالنظر إلى قيم اختبارات AIC و SBC (Hwang, 2002)، والتي بينت أن فترة الإبطاء المثلى تساوي 2.

نتائج التقدير:

يبين الجدول (4) والذي يعرض تقريرا عن نتائج اختبار جوهانسن لكل من الأثر *Trace* واختبار القيمة الأيقونية المثلى Maximum *Eigenvalue Test* أن المتغيرات المشمولة في النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً، مما يعني وجود علاقةٍ توازنيه مستقرةٍ في المدى الطويل فيما بين هذه المتغيرات.

جدول (4)

اختبارات التكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن

		Trace				λ max			
H0	H1	Stat	95%	90%	H0	H1	Stat	95%	90%
r = 0	r ≥ 1	25.851	24.050	21.460	r = 0	r = 1	19.020	17. 68	15.510
r ≤ 1	r ≥2	6.880	12.360	10.25o	r ≤ 1	r =2	5.295	11.03	9.280
r ≤ 2	r = 3	1.535	4.160	3.040	r ≤ 2	r = 3	1.535	4.16	3.040

وقد تم تقدير متجه التكامل المشترك *(Co-integration Vector)* *للحصول* على علاقة المدى الطويل بين المتغيرات المشمولة في النموذج، حيث كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$GPI = 0.865\ GDP - 0.186\ GIE \ldots (2)$$

$$(0.352) \qquad (0.396)$$

يتبين من معادلة التكامل المشترك أن الاستثمار الخاص يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي، وبعلاقة عكسية مع الإنفاق الاستثماري العام، وإذ ينسجم ذلك مع مدلولات النظرية الاقتصادية بالخصوص، فإنه يبين – وحسب الهدف من هذه الدراسة – أن الإنفاق الاستثماري العام يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص في الاقتصاد الليبي على العكس مما هو متوقع بالخصوص، رغم أن العلاقة غير ذات دلالة من الناحية الإحصائية بسبب ضعف قيم معامل اختبار (t)، مما لا يوفر دليلا قويا على وجود التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.

ويمكن القول ترتيبا على ذلك أن هذه النتيجة تعبر الوزن النسبي المرتفع للإنفاق الاستثماري العام في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد الليبي وعن السياسات المرتبطة بتوزيع الاستثمار العام على القطاعات المختلفة، مثلما تعكس السياسات العامة المتعلقة بدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ليبيا، والتي تأرجحت بين الحد بشكل كبير من دور القطاع الخاص في عقد الثمانينيات،

وبين السماح له بدور كان محدودا، وتركز في أنشطة اقتصادية معينة بعد ذلك، في ظل سيادة حالة من عدم التيقن في الاقتصاد وانعدام الثقة في السياسات الحكومية لدى المستثمرين في القطاع الخاص، فضلا عن عوامل أخرى ترتبط بالمناخ الاقتصادي العام، وبصعوبة الحصول على الائتمان المصرفي، وبقيام الدولة ولفترة طويلة بتمويل الإنفاق العام من خلال الاقتراض المصرفي المحلي، حيث من المعروف أن هذا النوع من التمويل من شأنه أن يخلق حالة من التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص حسبما هو وارد في النظرية الاقتصادية وحسب النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات العملية.

نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير:

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن معامل تصحيح الخطأ المبطئ المقدر ECt-1 ينطوي عل إشارة سالبة وعلى معنوية إحصائية مرتفعة. ولأن قيمة المعامل تساوي 0.655 تقريبا، فإن هذا يفترض عملية تعديل معتدلة في الاستثمار الخاص، حيث نحو 66% من الاختلالات في الفترة الماضية يمكن تعديلها إلى توازن المدى الطويل خلال سنة واحدة.

أما معامل التغير المبطئ في الاستثمار الخاص فهو سالب الإشارة ومنخفض من حيث الدلالة الإحصائية (أو غير ذي دلالة إحصائية) وهو الأمر الذي يوضح أن الاستثمار الخاص في الفترة الماضية لا يؤدي إلى تغير موجب في الاستثمار الخاص في المدى القصير، وهو ما يتضمن أن قرارات الاستثمار الخاص في الوقت الحالي في الاقتصاد الليبي لا تتأثر إلى حد ما بالسلوك الاستثماري (سلوك المستثمرين) في الفترة الماضية.

جدول (5)

اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ

Variable	ΔPit	ΔGDPt	ΔGIEt
ΔPIt-1	- 0.165 (- 1.028)	- 0.053 (- 1.614)	0.078 (-1.119)
ΔGDPt-1	1.386 (1.338)	0.248 (1.169)	0.622 (1.382)
ΔGIEt-1	-0.144 (0.293)	0.064 (0.636)	0.007 (0.0358)
ECTt-1	- 0.655 (-3.465)	0.073 (1.885)	0.113 (1.380)
R^2	0.41	0.16	0.15
DW	2.109	2.04	2.05
F	7.4	2.09	1.9

الأرقام بين قوسين أسفل المتغير تمثل قيم اختبار t .

إن الاستثمار العام لديه أثر غير ذي معنوية على الاستثمار الخاص كما يبدو من الجدول رقم (5)، وبالتالي فإن الزيادات في الاستثمار العام ليس لديها أثر على تكلفة الإنتاج في القطاع الخاص في المدى القصير. أما الناتج المحلي الإجمالي وإن كان يتميز بأثر ذي معنوية مرتفعة نسبيا على الاستثمار الخاص في المدى القصير، فإن ذلك مؤشر على التأثير المحدود للزيادة في القدرة الاستيعابية للاقتصاد والناجمة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص في المدى القصير.

6. الاستدلالات والمضامين:

استقصت هذه الدراسة علاقة التزاحم بين الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص في الاقتصاد الليبي. وبناء على اختبار التكامل المشترك فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.، حيث بينت هذه العلاقة وجود فرضية التزاحم في الاقتصاد الليبي، وهو ما ينسجم مع الفرض النظري بهذا الخصوص، وإن لم تستطع تقديم دليل قوي على ذلك بسبب انخفاض معنوية المعالم المقدرة، والذي يعود بالدرجة الأولى حسب تقديرنا إلى أن الاستثمار العام لا يمارس ضغوطا من شأنها رفع أسعار الفائدة في الاقتصاد الليبي بما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، خاصة مع ما يتسم به القطاع المصرفي الليبي من ضخامة في فائض السيولة وارتفاع نسبة الديون المتعثرة، مما يؤشر على ضعف إجراءات تفعيل المؤسسات المالية "وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة انتهاج سياسة نقدية كانت تخضع حتى وقت قريب لقيود الائتمان الموجه والقيود المفروضة على أسعار الفائدة " (صندوق النقد الدولي ، 2006).

وينطوي ذلك على ضرورة إعادة النظر فيما يتعلق بسياسات التنمية المرتبطة بتوزيع الاستثمار العام، أي بإعادة ترتيب الأولويات، مع تحسين الإنفاق الاستثماري العام على التنمية، لتخفيض تكاليف الإنتاج في القطاع الخاص، وبالتالي زيادة الربحية في المشروعات الاقتصادية الخاصة، بمعنى أن يتم إدخال تحسينات على الإنفاق الاستثماري العام بما يدعم الاستثمار الخاص.

وبشكل مفصل فإن النتائج العملية تشير إلى مجموعة من الدلالات التي يمكن استخلاصها من واقع الاقتصاد الليبي والتي يمكن أن تفسر علاقة التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، ويمكن تلخيصها في التالي:

- الإجراءات الخاصة بالحد من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعد القرارات الشهيرة في عام 1978م.
- سيادة حالة من عدم التأكد حول أداء النشاط الاقتصادي ومساره المستقبلي، مما يعطي مؤشرات سلبية للمستثمرين حول فرص الاستثمار المتاحة ومدى جدواها أمام المستثمرين، ويدعم ذلك عدم

وضوح السياسات الاقتصادية وتعدد المؤسسات المشرفة على التنمية وتضارب اختصاصاتها وعدم الاستقرار الإداري والتشريعي.

- تمويل الإنفاق العام عن طريق الدين المصرفي المحلي، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي أثر على مستوى الاستهلاك الخاص نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي، وقلل القدرة على الادخار، مثلما أدى إلى التأثير سلبا على الاستثمار الخاص نتيجة تعميقه لحالة عدم التأكد، والتي تمثل أبرز مظاهرها في تزايد عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وتقلب نسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي وظهور السوق السوداء للسلع والعملات.
- عدم وجود بيانات دقيقة وموثوقة حول حجم القطاع الخاص ومقدار التغير في الاستثمارات الخاصة، لاسيّما مع اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي والذي وصل إلى نسبة تتراوح بين 34% و 74% من ضمن نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي حسب دراسة غير منشورة لمجموعة من الباحثين بمركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي.

عليه، ولترتيب علاقة تكاملية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي، فلا مناص من زيادة الإنفاق العام المنتج على القطاعات التي لا تزاحم القطاع الخاص، بل على القطاعات التي من شأنها أن تحفز القطاع الخاص على الاستثمار، مثل الإنفاق على البنية الأساسية والتعليم والصحة والإسكان والقضاء وغيرها مما يرتبط بتوفير البيئة المناسبة لنمو الاستثمارات الخاصة، لاسيما وأن زيادة الإنفاق الاستثماري في ليبيا يمكن أن تتم بمعزل عن أي زيادات ضريبية سواء في الحاضر أو في المستقبل، بما لا يترك أي تأثير سلبي على توقعات المستثمرين والمدخرين بخصوص إمكانية فرض ضرائب مستقبلية لتمويل الزيادات في الاستثمار العام أو لسداد العجز.

المراجع

- **بري، زين العابدين** (2002)، التزاحم بين الانفاق العام والانفاق الخاص، دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م 14، العلوم الادارية (2)، ص ص 275 – 290.
- **صندوق النقد الدولي،** (2006)، "تقرير صندوق النقد الدولي حول استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا"، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- **ميرزا، علي،** (2007)، "جوانب من الحسابات القومية والتنمية في ليبيا"، ورقة قدمت للعرض في الدورة التدريبية التي نظمها مجلس التخطيط الوطني لأمناء التخطيط في الشعبيات، والتي انعقدت في طرابلس 14-2007/2/15، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط
- **الحسابات القومية،** أعداد مختلفة، طرابلس
- **قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية،** مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

- **Álvarez, David**, (W.D), Is Public Investment Crowding-In Private Investment? A Review of the Relationship between Public and Private Investment in Puerto Rico, economia.uprrp.edu/ensayo131.
- **ASCHAUER, DAVID A.** (1989b): Does Public Capital Crowd Out Private Capital? *Journal of Monetary Economics, 24*, 171-188.
- **Atukeren, Erdal**, (2010), Politico-Economic Determinants of the Crowding-in Effects of Public Investments in Developing Countries, *Journal of Money, Investment and Banking ,ISSN 1450-288X Issue 13*.
- **Blinder, Alan and Robert M. Solow**,(1972), Does Fiscal Policy Matter?,Econometrica, Research Program, Research Memorandum,No.144,August.
- **Engle, Robert F and C.W.Granger**, (1987), Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol.55.
- **Erden , Lutfi and Randall G. Holcombe**,(2005), The Effects of Public Investment on Private Investment in Developing Economies, *Public Finance Review, Vol. 33 No. 5, September,* 575-602.
- **Erden, Lutfi and Randall G. Holcombe**, (2006), The Linkage Between Public and Private Investment: A Co-integration Analysis of A Panel of Developing Countries, *Eastern Economic Journal, Vol. 32, No. 3, Summer.*

- **Heng, TAN Kim**,(1996),On The Crowding in of Private Capital by Public Capital www3.ntu.edu.sg/nbs/sabre/working_papers/15-96.
- **Hur,Seok-Kyun, Sushanta Mallick, and Donghyun Park**,(2010), Fiscal Policy and Crowding Out in Developing Asian, *Asian Development Bank,* ADB Economics Working Paper Series, *No.222,Septemper.*
- **Hwang, Jae Kwang**,(2002),The Demand for Money in Korea: Evidence from the Co-integration Test, *IAER,Vol.8, No.3.*
- **Jorgenson ,Dale .W**,(1971),Econometric Studies of Investment: A Survey, Journal of Economic Literature, Vol.IX, No.4.
- **Kustepeli, Yesim**,(2005), Effectiveness of Fiscal Spending: Crowding out and/or crowding in*? YÖNETIM VE EKONOMI Ytl:2005 Cilt:12 Say :1.*
- **Mazraani,Samah**,(2010), Public Expenditures in an RBC Model: A Likelihood Evaluation of Crowding-in and Crowding-out Effects, www.ewi-ssl.pitt.edu/econ/files/faculty/wp/Samah_JMP.
- **Majumder,Md. Alauddin**,(2007), Does Public Borrowing Crowd-out Private Investment? The Bangladesh Evidence, *Research Department, Bangladesh Bank Working Paper Series: WP 0708,*March.
- **Saghir,Rabia and Azra Khan**,(2012), Determinants of Public and Private Investment, An Empirical Study of Pakistan, *International Journal of Business and Social Science, Vol.3,No.4*, February.
- **Serven,Luis** ,(1996), Does Public Capital Crowd- Out Private Capital, *World Bank, Policy Research Working Paper 161*